موسوعة مصر الحديثة

الهيئة المصرية العامة للكتاب
وزارة الثقافة
مصـــر

بالتعاون مع

World Book Inc.
a Scott Fetzer company
Chicago London Sydney

إدارة التحرير :

رئيس التحرير :

الأستاذ الدكتور : سمير سرحان

أستاذ الأدب الأنجليزى

كلية الآداب - جامعة القاهرة

رئيس الهيئة المصرية العامة للكتاب

النشـــــر :

John E. Frere
President
World Book International

Michael Ross
Vice President, Publishing
World Book International

Sandy Van den Broucke
Randi Park
Printing and Post-Production

إدارة المشروع :

أنس الفقـــــى

رئيس المجموعة الثقافية بالقاهرة

إدارة الإنتاج :

مستشار الإنتـــاج : **مـــــودى حكـــــيم**

مديـــر الإنتـــاج : **شـريف مودى حكيم**

نائب مدير الإنتاج : **مجدى نصيف حبيب**

قام بالجمع التصويرى والإخراج والتجهيزات الفنية :

M. Graphic International

١ شارع أمريكا اللاتينية

جاردن سيتى - القاهرة

جمهورية مصر العربية

تليفون : ٣٥٤١٨٠٠

فاكس : ٣٥٤٩٣٣٥

الاستشارات الفنية :

Jane Wightwick
Gaafar & Wightwick
Advertising Marketing and Publishing Services
47 A High Street, Chinnor, Oxfordshire, OX9 4DJ,
England.
Tel.: 1844-352513 / 354462
Fax.: 354329

©1996 World Book Inc.
All rights reserved
This volume may not be reproduced in whole or in part in any form without written permission from the publisher.

World book Inc.
525 West Monroe
Chicago, IL, 60661
U.S.A
ISBN 0-7166-9950-8
Printed in Singapore

حقوق الطبع ١٩٩٦ ورلد بوك انك

جميع الحقوق محفوظة

يحضر إعادة إنتاج الكتاب كليا أو جزئيا بأى شكل كان دون أذن كتابى مسبق من الناشر .

World Book Inc.
525 West Monroe
Chicago
U.S.A
ISBN 0-7166-9950-8

حقوق التوزيع بجمهورية مصر العربية

المجموعة الثقافية بالقاهرة

٦ شارع سمير مختار - أرض الجولف

مصر الجديدة - القاهرة

تليفون : ٤١٨٣٢٩٧

فاكس : ٦٧٧٣٧٢

موسوعة مصر الحديثة

المجلد الخامس

الصناعة

المحرر

أ. عبدالرحمن أحمد عقل

خبير فى مجال الصناعة
ومساعد رئيس التحرير ورئيس القسم الأقتصادى
جريدة الأهرام

شكر وعرفان

يتقدم كلاً من

الهيئة المصرية العامة للكتاب

والناشر

ورلد بوك إنك

بجزيل الشكر والتقدير والعرفان

للسيدة الفاضلة

سوزان مبارك

على ماتفضلت به من

رعاية لمشروع موسوعة مصر الحديثة

والتى لولا جهودها الخلاقة

وإشرافها الدقيق واهتمامها العميق

لماكتب لهذا المشروع العملاق أن يرى النور

على سبيل التقديم



انطلاقا من أهمية المعرفة الواعية بحركة التاريخ وتواتر أحداثه وما يرتبط بها من تسجيل للتطور الحضارى للأمم، أقدمنا على إعداد هذه الموسوعة الكبرى عن مصر الحديثة والمعاصرة (١٩٥٢-١٩٩٦) والتى طوّفنا فيها بين مختلف جنبات التاريخ المصرى، وتشتمل على كل نواحى الأنشطة الثقافية والسياسية والاقتصادية والاستثمارية والتعليمية والصناعية والاجتماعية والسياحية . . الخ فضلا عما تزخر به مصر من نهضة ذات ثقل دولى فى الفترة الآنيّة والحضارية معا . . وجميعها جديرة بالملاحظة والتحليل التأملى لتكون بمثابة رؤية بانورامية أمام مختلف الأجيال فى مصر والعالم العربى والخارجى على السواء .

وهذا العمل الموسوعى الضخم يستمد روحه من نبض التحضر المصرى ويتسق مع الفلسفة الرائدة فى حركة التأليف والنشر لدى الهيئات والمؤسسات العريقة فى العالم وتدعمها الحكومات وتتضافر من أجلها مختلف الجهود والتخصصات، ومن هذا المنطلق نضطلع بدورنا هذا، يشاركنا فى هذا الإنجاز نخبة من كبار المتخصصين والمفكرين والعلماء فى شتى المجالات .

وهذا المشروع الذى تنفذه الهيئة المصرية العامة للكتاب بالتعاون مع مؤسسة World Book Inc. العالمية، يترجم رؤيتنا لرسالة المعرفة والثقافة حيث أنه يمثل مبادرة حضارية لمشروع كبير أخذناه على عاتقنا، لا نزعم له الكمال شأن أى جهد بشرى ولكن نأمل أن يلبى كل الاحتياجات خاصة فى ضوء أهدافنا بأن تمثل هذه الموسوعة رافدا أساسيا فى التأصيل العلمى والتوثيقى والتحليلى فى ضوء ما توافر لها من كم معرفى هائل .

ولما كانت هذه الموسوعة ضمن ما تهدف إليه أن تقدم البنية الأساسية المعلوماتيّة عن مصر فى تحركها النشط وثقلها السياسى والاقتصادى والحضارى والثقافى فى هذه الفترة المزدهرة التى نعيشها فأننا نأمل أن تكون هذه الموسوعة خيطا متماسكا فى نسيج الحضارة الإنسانية، وأن تعتبر جسرا بنّاءً فى حوارنا الثقافى مع الحضارات الأخرى .

سوزان مبارك

تمهيد

عمر طويل قارب على قرنين من الزمان فى تاريخ الصناعة المصرية، وطوال هذه الفترة حدثت إنجازاتٌ عظمىَ، وفى نفس الوقت كان هناك أيضا كم من الإخفاق والانتكاس، وطبيعى أن تتنوع الأسباب والعوامل التى هيأت للنهضة الصناعية فى مصر الرائدة ذات المكانة الحيوية ليس بالنسبة لجيرانها، ولكن بالنسبة للعالم ككل.

وانطلاقا من هذا الطرح النظرى، جاءت أسباب الإخفاق، بعض منها جاء ثمرة للطموح الزائد غير المحسوب، والبعضُ الآخر جاء من هناك من الشمال المتقدم ليحد من الدور والمكانة المصرية.

ويظل العالم الخارجى منذ ذلك الحين أحد معوقات النهضة الصناعية المصرية فاللورد الانجليزى الشهير كرومر مندوب حكومة جلالة الملكة التى لا تغرب عنها الشمس - كناية لحجم مستعمراتها - يقف مزهواً فخورا بأنه جعل مصر تعود مرة أخرى إلى دولة زراعية وكان هذا لن يتأتى إلا بضرب أى بذور جنينية يمكن أن تخلق نهضة صناعية فى هذا البلد.

إن كرومر ومَنْ على شاكلته أدركوا بما لا يدع مجالا للشك ماذا تعنى كلمة الكنانة وهى المرادف لكلمة مصر . . ؛ فطالما توافرت السبل والأسباب لانطلاق السهام قوية مدوية من هذا الجراب المسمى بالكنانة. وتحاول الثورة المصرية عام ١٩٥٢ والتى ساندها الشعب المصرى آنذاك أن تعيد إحياء مجد مؤسس مصر الحديثة محمد على باشا والى مصر (١٨٠٥-١٨٤١) فبدأت خطوات متدرجة فى إطار منظومة الاقتصاد الحر. وعندما ابتعد الخارج عن آمال الثورة الوليدة بدأت الخطوات الإصلاحية ذات المنحى الرديكالى فيما عرف باسم إجراءات عام ١٩٦١ الاشتراكية.

غير ان مضمون التأميم والنزعات الاشتراكية التى تبناها الرئيس الراحل جمال عبدالناصر لم يكن متسقا مع البيئة والتربة المصرية فجاء الإنجاز الهائل فى إعطاء شكل جديد للصناعة المصرية دون أن يوازى ذلك تَغَيُّرٌ كيفى فى آليات هذه الصناعة، بيد أن مداخن المصانع ارتفعت فى سماء القاهرة من خلال قلعة صناعية وليدة فى حلوان وامتدت حركة التشييد الجدرانى للمصانع فى كافة أنحاء البلاد من أسوان إلى الإسكندرية، ومن دمنهور إلى المحلة ومن كفر الزيات إلى شبرا الخيمة، مفرزة كيانا ضخما سمى القطاع العام.

لقد صار القطاع العام يأخذ أكثر مما يعطى وتوازى معه أن الإصلاح يعنى سنوات طويلة أيضا ليس ذلك فحسب، بل لابد من امتلاك ناصية وعى جديد بمضمون حقيقى للصناعة المصرية، ولكن هيهات فجاءت ردود الفعل السريعة لا لتحل وتجدد وتبتكر، بل لتضيف إلى الجسد الصناعى المصرى مزيدا من الأمراض وعوامل الضعف والتردى، وتلك

الردود الانفعالية أخذت تسميتها المشهورة «الانفتاح الاقتصادى» .

ويُغتال السادات بأيد آثمة ويأتى حسنى مبارك ليرث تركة مثقلة بالهموم والمشكلات والأمراض التى صارت مزمنة، ومن هنا لم يكن حسنى مبارك امتدادا لأفكار يوليو بشقيها الناصرى والساداتى، فهو يجيء من جناح آخر أثبت قدرته وولاءه لهذا البلد العظيم، وذلك من خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣، إن الطيار حسنى مبارك كان عليه أن يقود البلاد رغم سمائها الملبدة بالغيوم والضباب اللذين يجعلان الرؤية صعبة، ولكن لم يكن الهبوط مستحيلا .

وهذا ما تبناه مبارك ونُخبته، فابتعد عن رد الفعل وصار يبحث عن الفعل نفسه، وبالتأني والصبر دشن الأرضية التى رأى أنها لابد من إعادتها جذريا إلى أرضية صالحة لالتقاط أى بذور، ولتكن الجراحة قاسية، ولكن الشفاء قادم لا محالة. من هنا بدأت مصر تدخل مرحلة نهضة جديدة هدفها بشكل أساسى مصالح المصريين، ولم يكن الخطاب السياسى مبالغا وهو يصور خطواته بأنها تصحح عقودا طويلة خلت، فاندفعت الحكومة المصرية إلى البنية الأساسية فبدونها لن يكون هناك أى إصلاح أو أى أمل فى الانطلاق، وبدأ شكل الحياة الاقتصادية فى مصر يتغير شيئا فشيئا .

ولم تكن الصناعة المصرية بعيدة عن تطور وإدراك النخبة المصرية، وكيف تكون بعيدة وهى التى ستعيد لمصر مكانتها القوية بين جيرانها الإقليميين توطئة لاحتلال مكانة مناسبة فى خريطة العالم ككل، وبدأت الصورة الصناعية فى مصر تتغير تدريجيا طوال السنوات العشر الماضية. فثمار البنية الأساسية التى أرست الدولة بذورها عكست نفسها على كافة مجالات الصناعة فى مصر .

أمام هذا طالب الرئيس مبارك فى خطابه أمام مجلسى الشعب والشورى فى مستهل افتتاح الفصل التشريعى الجديد بأنه لابد وأن يحقق القطاع الصناعى نسبة نمو يجب ألا تقل بأى حال عن ١٠٪ .

ونخلُص إلى القول إن الصناعة فى مصر باتت تخطو خطوات حقيقية نحو الأمام فشعار «صنع فى مصر» بات يتردد فى الأسواق العالمية. ويمكن أن يزيد أضعاف ذلك. . وهذا هو التحدى القادم .

الصناعة المصرية في عصر النهضة

نشأة فكرة التصنيع

كان المعاصرون لمحمد على - ومازال العلماء المحدثون - يذهبون مذاهب شتى فى تحديد العوامل التى دفعته إلى القيام بالنهضة الصناعية الشاملة، وبدورنا نقول إنه إذا ما حاولنا حصر هذه العوامل احتاج الأمر إلى الكثير وهو مالا يكفيه هذا المقام، ولكن سنقول على سبيل التجاوز إن هذه العوامل تكاد تنحصر في النقاط التالية :

* رأى محد على أن استقلال دولته السياسى واستقرارحكمه يعتمد على وجود جيش قوى مسلح، وهذا يتطلب إقامة قاعدة صناعية محلية متطورة ومتنوعة تمده بجميع احتياجاته.
* زيادة موارده المالية لتغطية حروبه المتواصلة فى شبه الجزيرة العربية.
* إحراز سمعة عالمية فى أوروبا باعتبار أنه حاكم تقدميّ.
* تحقيق عناصر الاستقلال وأسبابه لمصر لتخليصها من التبعية الصناعية لأوروبا.

ومن الصعب بمكان أن نحدد سببا واحدا يكون بمثابة الدافع الوحيد لقيام محد على بالنهضة الصناعية فى مصر، بعبارة أخرى نقول إن هناك أسبابا جديدة أشرنا إلى بعض منها شكلت الإطار العام لمفهوم ووظيفة الصناعة لدى محمد على أما التركيز على هدف واحد لسياسة محمد على فى التصنيع فيعتبر ظلما لمحاولته، فلقد كانت الأهداف متشابكة والقاعدةُ التى قامت عليها الصناعة أعرضُ من مجرد هدف واحد.

هيكل الصناعة فى عهد محمد على

عندما نتناول هيكل الصناعة فى عهد محمد على، لابد أن نتطرق لموضوعين أساسيين : الأول يتعلق بالصناعات الصغيرة، والثانى : بتأسيس المصانع الكبيرة.

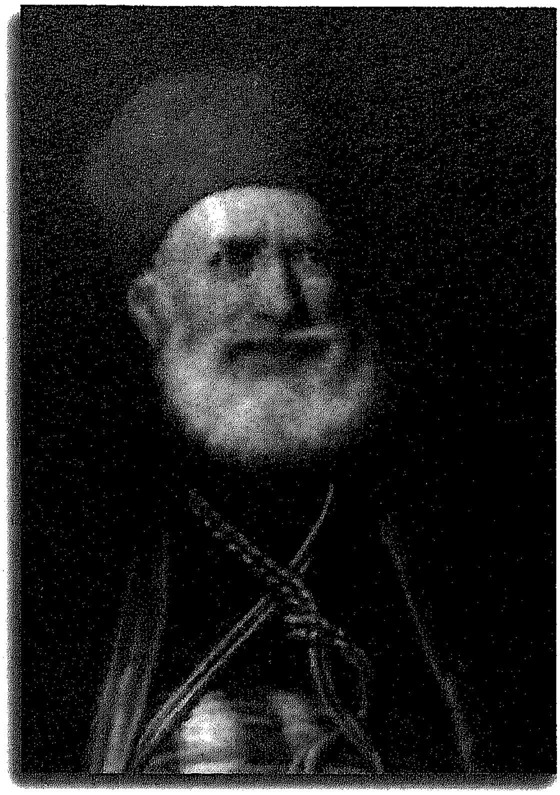
أولا : اضمحلال الصناعات الصغيرة:

عندما تولى محمد على حكم مصر سنة ١٨٠٥ كانت الصناعات الصغيرة تنقسم إلى ثلاثة أنواع تغطى الحاجات الأساسية للفرد وهى الغذاء والكساء والمسكن.

أ- الصناعات المرتبطة بالغذاء: وتتمثل فى طحن الحبوب، عمل الخبز، الجزارة، تفريخ الدجاج، تحضير الفول، تصنيع الخل واستقطار العرقى، والزبيب وماء الورد، وطحن البن، وصنع الفطير.

ب- الصناعات المتعلقة بالملبس: الغزل والنسيج، والصباغة والتطريز، ومهنة العقادين، والدباغة، وصناعة الأحذية والسروج والبرادع، وكذلك الخياطة وصناعة الفراء.

ج- الصناعات المتعلقة بالمسكن: البناء والنحت، الحدادة، النجارة، صناعة المزاليج والخراطة وصناعة الفخار والزجاج



محمد على

وصناعة الحصير وصناعة أنابيب شبكات التدخين، حرفة الحلاقة، السقاية بالقرية.

وقد قام محمد على باحتكار الصناعات الصغيرة على مراحل، وذلك رغبة منه فى زيادة موارده المالية، وكانت الحكومة تقوم بتوجيه الإنتاج والتوزيع، فتعطى الصُّنَّاع المواد الأولية بثمن محدد، وتطالبهم بصنعها فى مدة محددة على حسب معدل تفرضه عليهم، ثم تشترى المنتجات المصنعة منهم بثمن قليل وتختمها بخاتم الحكومة رغبة فى إحكام الرقابة، ثم تبيعهابأسعار مرتفعة مقارنة بثمن الشراء. وبهذا النظام فقد الصناع استقلالهم وأصبحوا أجراء للدولة يتوقف أجرهم على كمية ما ينتجون، فهجر الكثير منهم الصناعة وتدهورت الصناعات الصغيرة.

ثانيا: النهضة الصناعية وتأسيس المصانع الحكومية:

اختلفت المصادر فى تحديد بداية تأسيس المصانع الحكومية، غير أنها كانت متفقة على أن مصنع الخرنفش للنسيج كان أول ورشة أقيمت فى مصر، ولكنها اختلفت فى تاريخ تأسيسه، وبالرجوع إلي أوراق الباشا «بدار محفوظات القلعة» نجد أنه قد أنشئ مصنع النسيج بالخرنفش سنة ١٨١٦.

وفيما يلى الصناعات الجديدة التى أدخلها محمد على، وسوف نتعرض لها وفقا للتقسيم الآتى: صناعات تجهيزية وتحويلية وحربية.

الصناعات التجهيزية

وكانت تشتمل على الآتى:

١- صناعة آلات حلج وكبس القطن.
٢- مضارب الأرز.
٣- مصانع لتجهيز النيلة.
٤- معاصر الزيت.
٥- مصانع لتحضير المواد الكيماوية اللازمة للمصانع.

الصناعات التحويلية:

جرت العادة أن تبدأ حركات التصنيع الكبرى عادة بصناعة الغزل والنسيج وذلك لبساطتها حيث لا تحتاج لدرجات متقدمة من التطورالتكنولوجى، إلى جانب أنها تشبع الطلب المحلىّ وقد شهد عصر محمد على توسعا كبيرا فى صناعة المنسوجات بأنواعها مثل:

١- صناعة غزل ونسيج القطن.
٢- صناعة الحرير.
٣- صناعة الصوف (الأجواخ).
٤- صناعة المنسوجات الكتانية.

وإلى جانب صناعة المنسوجات بأنواعها، كانت هناك صناعات تحويلية أخرى مثل:

١- صناعة الطرابيش.
٢- صناعة السكر.

الصناعات الحربية:

شرع محمد على فى إنشاء المصانع الحربية بعد الانتهاء من حرب الوهابيين، وتكون

الجيش النظامى سنة ١٨١٦، وأهم تلك الصناعات ما يلى:

١- ترسانة القلعة.

٢- ترسانة بولاق.

٣- مصنع الأسلحة الصغيرة فى الحوض المرصود.

٤- معامل البارود.

٥- مسابك الحديد.

٦- ترسانة الإسكندرية.

٧- مصنع الحبال بالقاهرة.

وبعد استعراض الصناعات المختلفة فى عهد محمد على نستطيع وضعها فى الجدول التالى «١-١» الذى يوضح أهم ملامحها:

حجم الاستثمارات فى الصناعة فى عهد محمد على:

أجمع الكتاب سواء المعاصرون لمحد على أو المحدثون على أنه قد تكبد نفقات باهظة فى إقامة المصانع، وشراء ما يلزمها من آلات ومعدات واستقدم للخبراء الأجانب، هذا إلى جانب إحضار العمال الفنيين من الخارج، مقابل أجور عالية، كما أنه لم ينج من الوقوع فى أيدى بعض المستغلين الأجانب الذين استغلوا جهله من ناحية وطموحه الشديد من ناحية أخرى فى عقد صفقات لإحضار آلات ومعدات لمصانعه اتضح عدم صلاحيتها تماما أو قدمُها وسبقُ استعمالها.

نوع الصناعة	الموقع	تاريخ التأسيس	ملاحظات
حلج وكبس القطن	بولاق		بعد عام ١٨٢٠ استوردت آلات الكبس من أمريكا بالبخار
طحن الأرز	رشيد	١٨٣٣	اقامه جاليواى
السكر والروم	ساقية موسى، الروضة، الريرموت		
زيت الطعام	القاهرة، مصر العليا		٤٠ معصرة فى القاهرة، ١٢٠ معصرة فى مصر العليا
منتجات ألبان النيلة	شبرا	١٨٤٤	به مواطنون من الهند وكان يصنع سدس المحصول محليا.
منسوجات قطنية	بولاق «ماطله»	١٨١٦	٣٠٠ نول، ٣٠٠ مغزل، ومعمل للتبييض ولصناعة آلات الغزل، إدارة مسيو جومل.
	خرنفش	١٨١٦	٢٨ مغزلا، ٢٠٠ نول، إدارة موريل
	مصانع أخرى		أكثر من ٣٠ مصنعا آخر
الكتان	الوجه البحرى		٣٠ ألف نول نسيج تنتج ٣ ملايين قطعة
منسوجات صوفية	بولاق	١٨١٦	٤٠ نول والمادة الخام للصنف الجيد كانت تستورد من الأياله التونسية.
الحرير	بركة الفول	١٨١٦	١٦٠ نول وعمال أرمن
الطرابيش	فوه	١٨٢٤	عمال تونسيون، استيراد الصوف الخام من أسبانيا.
الحبال	القاهرة	١٨١٩	ترسل إلى ترسانة الإسكندرية
الزجاج	الاسكندرية	١٨٢١	إنتاجه للسوق المحلية
الطباعة	بولاق	١٨٢٣	طباعة الكتب المدرسية والمطبوعات المدرسية
الورق	القاهرة	١٨٣٤	يصنع الورق من الكهنة
الكيماويات	الروضة	١٨١٦	ملح البارود «نترات البوتاسيوم» وهناك ٦ مصانع أخرى.
الحديد	بولاق	١٨٢٩	مسبك حديد أسسه جاليواى
مصانع حربية	الاسكندرية	١٨٣٠	بواخر حربية ومركبات أخرى، إدارة سيريزى، ١٥٠٠ عامل، ٣ مصانع: مدافع، بنادق، ذخائر
ترسانات	القلعة، بولاق، الحوض المرصود	١٨٢٠	مدافع، أسلحة صغيرة، نحاسة، بنادق

جدول (١-١) الصناعة فى عهد محمد على

وقد اختلفت تقديرات الاستثمار فى الصناعة، ولكنها أجمعت على كونها باهظة جدا، ولعل أقرب تقدير للحقيقة والذى اجتمع عليه غالبية الكتاب، ما ذكره «بورنج» فى تقريره: «أن ما أنفقه الباشا فى إقامة جميع مصانعه وشراء ما يلزمها من آلات والمواد الأولية حتى عام ١٨٣٨ يوازى ١٢ مليون جنيه استرلينى أى حوالى ٥٨,٦١ مليون دولار».

تمويل الصناعة

ولكن كيف استطاع محمد على تمويل هذا القدر الهائل من الاستثمارات الصناعية؟ هذا مع العلم بأن محمد على رفض أى نوع من القروض الأجنبية، لأنه كان يراها وسيلة للنيل من استقلال مصر وسيادتها، ومن ثم فقد تم تمويل الصناعة المصرية فى غيبة رءوس الأموال الأجنبية.

وقد اعتمد محمد على فى تمويل الصناعة على عدة مصادر نذكرها فيما يلى:

١- أرباحه من الاحتكارات والتجارة، وخاصة تجارة القطن.

٢- أرباحه من المشروعات الصناعية القائمة فعلا.

٣- الضرائب وخاصة «ضريبة الأرض».

٤- القروض الإجبارية والتلاعب فى قيمة العملة.

مقومات الصناعة فى عهد محمد على:

تتمثل مقومات الصناعة بصفة عامة فيما يلى: الأيدى العاملة، المواد الخام، القوى المحركة، رأس المال، السوق.

١- الأيدى العاملة:

أجمع الكتاب المعاصرون والمحدثون على أن حجم العمال فى مصانع الباشا الحكومية بلغ حوالى ٤٠ ألف عامل، أما مجموع العمالة الصناعية فكان يبلغ ٢٦٠ ألف عامل منهم ٤٠ ألف عامل بناء و٣٠ ألف عامل نسيج الكتان بالمنازل.

وكان أكثر من ثلثى عدد العمال يشتغلون فى صناعة النسيج بأنواعه حيث بلغ عدد المشتغلين بها نحو ١٧٤ ألف عامل بنسبة ٦٦,٩٪ من العدد الكلى للعمال، مما يدل على مدى أهمية هذا الفرع من الصناعة واحتلالها المرتبة الأولي «انظر جدول ٢».

الصناعة	عدد العاملين	النسبة المئوية
المنسوجات		
مصانع غزل النسيج	١٥,٠٠٠	٥,٨٪
مصانع نسيج القطن	٨٠,٠٠٠	٣٠,٧٪
مصانع نسج الكتان	٣٠,٠٠٠	١١,٦٪
نسج الكتان بالمنازل	٣٠,٠٠٠	١١,٦٪
مصانع الصوف	١٢,٠٠٠	٤,٦٪
مصانع الحرير	٧,٠٠٠	٢,٧٪
الجملة	١٧٤,٠٠٠	٦٦,٩٪
المواد الغذائية		
مصانع الأرز والقمح	٦,٠٠٠	٢,٣٪
تجهيز السكر	٥,٠٠٠	١,٩٪
الجملة	١١,٠٠٠	٤,٢٪
الصناعات الحربية		
الترسانات	٥,٠٠٠	١,٩٪
مصانع الأسلحة، المدافع.. الخ	١٠,٠٠٠	٣,٨٪
الجملة	١٥,٠٠٠	٥,٧٪
تجهيز المواد الخام		
مصانع النيلة	٩,٠٠٠	٣,٥٪
مصانع الصابون والزيت	٨,٠٠٠	٣,١٪
مصانع الورق والزجاج	١,٠٠٠	٠,٤٪
الصناعات الجلدية	٢,٠٠٠	٠,٨٪
الجملة	٢٠,٠٠٠	٧,٨٪
صناعة البناء والتشييد	٤٠,٠٠٠	١٥,٤٪
المجموع الكلى «عامل»	٢٦٠,٠٠٠	١٠٠٪

جدول (١-٢)
العمالة فى فروع الصناعة المختلفة فى عهد محمد على

وعلى الرغم من وفرة الأيدى العاملة إلا أن محمد على فى بداية نهضته الصناعية، وبسبب كثرة الأعمال العامة واجه نقصا فى الأيدى العاملة بصفة عامة، كما واجه نقصا في العمال المهرة، أى العمالة المدربة تدريبا مهنيا وقد تغلب محمد على على مشكلة نقص الأيدى العاملة بصفة عامة باتباع عدة طرق وهى:

أ - سياسة العمل الإجبارى.

ب- تشغيل النساء فى المصانع.

ج- استيراد الرقيق خاصة من السودان للعمل فى المصانع.

د - جمع المتسولين وبعض المساجين وإلحاقهم للعمل بالمصانع.

هـ- التجنيد الإجبارى للقوات المحاربة كوسيلة لتزويد المصانع ببعض العمال.

٢- المواد الخام:

كانت المواد الخام من أكثر مقومات الصناعة وفرة فى مصر، وكانت وفرتها ورخصُ ثمنها من أهم العوامل التى شجعت «محمد على» على النهضة الصناعية.

٣- القوة المحركة:

كانت القوة المحركة فى عصر محمد على تعتمد على المصادر الآتية:

أ - قوة الحيوان «حصان»

ب- المساقط المائية

ج- البخار المتولد عن الفحم

٤- رأس المال «التكوين الرأسمالى»:

لقد حاول محمد على حل مشكلة نقص رؤوس الأموال بنفسه وبطريقته الخاصة حيث أن فرصة الحصول على رأس مال عن طريق الادخار الاختيارى لم تكن واردة لانخفاض مستوى المعيشة لغالبية أفراد الشعب، ولهذا لجأ محمد على إلى اتباع نظام الاحتكار الذى كان أحد أعمدة سياسته الاقتصادية، وكان يقوم على أساس قانونى معترف به، وهو أنه من حق الحكومة أن تمتلك جميع موارد الثروة فى المجتمع، أى أن تسيطر على جميع موارد الثروة الزراعية والصناعية والتجارية، وتقوم بنفسها بالإنتاج وتستولى على أرباح هذا الإنتاج، فصار الأهالى مجرد عمال يتقاضون أجرا، وقد قام محد على باتباع هذه السياسة، فكان هو الزارع الوحيد والصانع الوحيد والتاجر الوحيد فى البلاد، وعادت للحكومة جميع أرباح الإنتاج، فأنفق منها على مشروعاته المختلفة، وبهذا استطاع محمد على أن يحصل على رؤوس الأموال اللازمة لمشروعاته فى التنمية، انظر جدول (١-٣) والذى يوضح أرباحه.

السلعة	سنة ١٨٣٤ بالقروش	سنة ١٨٣٦ «بالقرش»
القطن طويل التيلة	٣٢,٥٠٠,٠٠٠	٥٨,٣٧٩,٢٥٠
القطن قصير التيلة	٢٥٠,٠٠٠	
السكر	١,٠٠٠,٠٠٠	
النيلة	٣,٠٠٠,٠٠٠	٢,٢٠٠,٠٠١
الأفيون	٣٠٠,٠٠٠	٣٠٢,٤٩٣
الكتان وبذر الكتان	٤,٠٠٠,٠٠٠	١,٣٦٠,٨٥٠
التبغ	٥,٠٠٠,٠٠٠	
الأرز	٢,٦٠٠,٠٠٠	٢,١٤٨,٨٦٤
القمح	٣,٠٠٠,٠٠٠	٢٩١,٣٩٠
الفول		٤٥٦,٤٤٤
الشعير		٩٧٣,٣٢٣
أخرى	١,٦٣٠,٠٠٠	٢,٤٥١,١٠٥
المجموع	٢,٢٨٠,٠٠٠	٦٨,٥٦٤,٠٠٠

جدول (١-٣)
أرباح محد على من السلع الزراعية الخاضعة للاحتكار فى سنتى (١٨٣٤-١٨٣٦م)

وهكذا استطاع محمد على أن يوفر عنصر رأس المال اللازم لنهضته الشاملة من عدة مصادر أهمها: أرباحه من الاحتكار ومن المشروعات الصناعية القائمة فعلا ومن الضرائب بالإضافة إلى دخله من التلاعب فى قيمة العملة والادخار الإجبارى عن طريق السخرة والقروض الإجبارية.

٥- السوق :

المقصود بالسوق هو الطلب على الصناعة وهو نوعان بالنسبة لأية صناعة، سوق داخلية «طلب محلى» وسوق خارجية «طلب خارجى» وبالنسبة لمحمد على لم يجد أىّ مشكلة بالنسبة للطلب المحلى وذلك نتيجة لزيادة عدد الجيش فى عهده زيادة كبيرة وتطوير وتحديث البحري مما خلق سوقا رائجة لمنتجات الصناعة.

ومن ناحية أخرى فقد كان محمد على نفسه هو المشترى الأكبر وذلك عن طريق احتكاراته فهو يستطيع تصريف الإنتاج محليا بواسطة تأمين بيعه.

ومن ناحية السوق الخارجية نجد أن محمد على حاول أن يفتح أسواقا جديدة خارجية عن طريق وكلائه فى الخارج، فكان يحاول التعرف على المنتجات المرغوبة والمطلوبة فى الخارج لكى يقوم بتصنيعها فى مصانعه.

انهيار الصناعة وفشل النهضة الصناعية

انهارت الصناعة فى أواخر عهد محمد على وأغلقت أغلبية المصانع الحكومية ولم يتبق سوى بعض الصناعات التقليدية، وقد تعددت العوامل التى تشير إلى أسباب فشل نهضة الصناعة، ونستطيع إرجاعها إلى نوعين من العوامل:

عوامل داخلية :

وتنبعُ من داخل نظام محمد على الاقتصادى نفسه وتتلخص فى الآتى:

١- سوء الإدارة والفساد الحكومى.

٢- عدم وجود العمال المهرة والأكفاء.

٣- ارتفاع تكاليف الإنتاج.

٤- استعمال القوة الحيوانية فى إدارة الآلات.

٥- عدم تمتع الصناعة المصرية الوليدة بالحماية الجمركية.

عوامل خارجية :

تتلخص العوامل الخارجية فى مقاومة دول أوروبا الغربية لحركة التصنيع الوليدة، فقد تَوحّدت تلك الدول لتعمل على إسقاط نظام محمد على، فعقدت سلسلة من المعاهدات التجارية مع سلطان تركيا مثل معاهدة «بالطة ليمان» سنة ١٨٣٨ بين انجلترا وتركيا وكان من أهم النصوص التى اشتملت عليها ترك الحرية للتجار الإنجليز فى أنحاء الامبراطورية العثمانية فى التصدير والاستيراد، على أن يدفعوا ضريبة مقدارها ١٢٪، وقد سارعت بعض الدول الأخرى مثل بلجيكا وفرنسا وسردينيا والنمسا وغيرها إلى عقد مثل هذه المعاهدة مع الدولة العثمانية، وبسقوط محمد على عسكريا إلى جانب كبر سنه اضطر إلى الالتزام بمبدأ حرية التجارة وتطبيق المعاهدات التى تعقد بين تركيا والدول الأخرى، فسقط نظام الاحتكار الذى كان هو الإطار لعملية التصنيع وبمرور الوقت تضاءل إنتاج المصانع الحكومية ودب الإهمال فى الترسانات والمصانع الحربية، كما لحق التدهور بالصناعات المدنية التى كانت تمد البلاد بحاجاتها من سلع الاستهلاك، وبعد أن زاد عدد العمال فى ذروة التصنيع فى الثلاثينيات عن ٢٣٠ ألف عامل نجد أنه فى عام ١٨٤٦ قد أصبح عددهم حوالى ١٧ ألف عامل فقط.

وهكذا تدهورت الصناعة ولم يبق سوى مصانع الأقمشة الشعبية والطرابيش، ولقد ساعد على انهيار الإنتاج المحلى ازدياد الواردات من السلع الرخيصة الجيدة الصنع التى لم يكن فى وسع الصناعة المحلية مجاراتها دون حماية.

الصناعة فى عهد خلفاء محمد على

استمر تدهور الصناعة فى عهدَى عباس وسعيد، إذ أغلقت المصانع، كما تم الاستغناء عن عدد كبير من المهندسين والعمال المهرة بحجة ترشيد النفقات بعد أن كثرت الديون الخارجية ووُجّهت مصادر الاقتصاد المصرى لسداد هذه الديون وفوائدها، ولم يتبق فى عهد سعيد سوى عدد قليل من المصانع الضرورية مثل مصانع الأقمشة التى تلبى حاجة القوات العسكرية ومصنع للبنادق والمطبعة الأميرية ومدبغة الإسكندرية، واستمر الركود الصناعى فى عهد سعيد الذى ركز اهتمامه على الإنتاج الزراعى.

وهكذا فإن سعيدا أوعباسا أهملا الصناعة وقوضا ما بقى منها من عهد محمد على، ولكنْ فى عهد إسماعيل شهدت الصناعة محاولة أخرى للنهضة إلا أنها لم تكتمل، حيث عمل إسماعيل على إحياء الصناعة التى حدثت فى عصر جده، ولكنه حصرها فى دائرة الصناعاعات الحربية التى نشطت عقب زيادة عدد أفراد الجيش إلى ٣٠ ألف جندى والذى كان قد خفض إلى ١٨ ألف جندى، مما أدى إلى إنعاش الصناعات الحربية والصناعات المرتبطة بها، كما انتعشت صناعة حلج القطن بعد التوسع فى زراعته وزيادة الطلب الخارجى عليه. ولكن يبقى أضخم إنجاز صناعى يتم فى عهد إسماعيل وهو إنشاء وتأسيس صناعة عملاقة للسكر بعد التوسع الهائل فى زراعة القصب على حساب محصول القطن الذى انخفضت أسعاره عقب انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية.

أهم الصناعات فى فترة خلفاء محمد على

١- حلج القطن وكبسه :

زاد عدد المحالج التى تدار آلاتها بالبخار من ٢٤ محلجا سنة ١٨٦٢ بها ١٠٠ آلة من آلات الحلج إلى ٥٠ محلجا فى آخر العام، وكان أكبر تلك المحالج يسمى «ثورت أخوان» ويشتمل على ٨٠ آلة حلج و٧٠ مكبسا وآلات أخرى عديدة.

٢- صناعة الغزل والنسيج :

كانت الحكومة تمتلك مصنعين للمنسوجات الصوفية والقطنية أحدهما فى بولاق والأخر فى شبرا، كما أنشأ الخديوى إسماعيل مصنعين لعزل القطن وإنتاج الأقمشة البيضاء اللازمة لرجال الجيش إلى جانب إنشاء معامل حرير بناحية العتبة تدار بالقوة البخارية.

٣- الصناعات الحربية :

وكان منها ما هو تابع للحكومة وما هو ملك للقطاع الخاص، فكانت الحكومة تملك ترسانة الإسكندرية، وحوضَى الاسكندرية والسويس ومصنع الحوض المرصود ومعمل الاسلحة بالاسكندرية إلى جانب إصلاح مصانع البارود التى كانت موجودة من ذى قبل وتم إنشاء مصنع لصناعة الأسلحة المسدسة فى طره ومصنع لصب المدافع ومصنع لصنع البنادق ومعامل للخرطوش والقنابل.

أما معامل المعادن الخاصة بالأهالى فكان بالقاهرة ٨٥ مسبكا للحديد و٧٣ معملا للنحاس و٨٠ محلا للتبييض عدا ٢٤٠ محل صائغ وعدة معامل سلحدارية وحدادين وفى الإسكندرية ٦ مسابك للحديد و٤٣ محل حدادة و٢٠ محل نحاس و٩٣ محل صائغ.

٤- صناعة الورق والطباعة:

أنشئ عام ١٨٧٠ لأول مرة فى مصر مصنعٌ للورق بالقرب من المطبعة الأميرية ببولاق وقد انشأت الحكومة مطبعة أخرى هى مطبعة أركان الجيش المصرى. وكذلك كانت فى مصر مطابعُ أهلية مثل المطبعة الآلية القبطية سنة ١٨٣٠ فى عهد سعيد والمطابع الأخرى التى انشئت فى عهد إسماعيل مثل مطبعة جمعية المعارف،

ومطبعة وادى النيل، والمطبعة الوطنية فى الإسكندرية والمطبعة الوهبية .

٥- دباغة الجلود:

أنشأت الحكومة مصنعا بالإسكندرية لدباغة الجلود، كانت تدبغ فيه من ٣٠ إلى ٤٠ ألف جلدة سنويا، وكان يوجد فى القاهرة سنة ١٨٧٥ مدبغة تدبغ ٢٠ ألف قطعة من الجلد سنويا .

٦- صناعة السكر:

أقام إسماعيل ١٧ مصنعا متطورا بطاقة قدرها ٣,٢٥٠ مليون قنطار موزعة فى معمل فى بنى سويف، و٩ بالمنيا، وواحد بأسيوط، و٣ بقنا، و٣ بالفيوم، وكانت تكلفة إقامة الصناعة حوالى ستة ملايين جنيه حصل عليها إسماعيل بالكامل من القروض الأجنبية .

وبالإضافة إلى هذه الصناعات الرئيسية كانت هناك عدة صناعات أخرى مثل صناعة الطرابيش وصناعة البناء وطحن الحبوب والصابون والزجاج واستخراج العطور والشمع . أما بالنسبة للصناعات الحرفية والصغيرة فقد كان فى عهد إسماعيل نحو ١٩٨ طائفة من الحرفيين وبلغ عدد العاملين بهذه الحرف نحو ٦٣,٤٨٧ ألف حرفى .

القوى العاملة :

نستطيع التعرف على هيكل العمالة وتوزيعها على الصناعات المختلفة خلال هذه الفترة وذلك من الجدول (١-٤ ، ١-٥) اللذين أخذت بياناتهما من التعداد الذى تم فى عهد إسماعيل سنة ١٨٧٣ .

يتضح من الجدول (١-٤ ، ١-٥) أن حجم القوى العاملة كان يبلغ نحو ١٠٦,٣٣٠ ألف عامل «عدا الإناث» موزعين بين القطاعين التقليدى والحديث . وقد كان هناك بعض السمات التى ميزت توطين الصناعة المصرية فى تلك الآونة ولم تزل حتي الآن مثل :

١- اعتبار مدينة القاهرة هى المركز الرئيسى لجميع الصناعات الأساسية التى تمد باقى الصناعات بمستلزماتها .

٢- اعتبار مدينة الإسكندرية هى ميناء مصر الأول وأهم مركز تجارى بها .

نوع الصناعة	القوى العاملة بالآلاف			عدد المنشآت
	القاهرة	اسكندرية	باقى القطر	
الكيماويات	١,٩٢٨	٠,٣١١	٥,٣٢٥	٠,٢٠٨
الغذائية	٩,٧٦٣	٥,٢٣٧	٢٠,٢٣١	١,٣٦٦
المنسوجات والملابس	٤,٥٢٩	١,٥٤٤	٢٢,١٨٧	٠,٥١٨
الجلدية	١,٣٠٤	٠,٢٨٠	١,٢٨١	٠,١٨٦
المعدنية	٢,٧١٨	٠,٨٧٨	٣,٢٣١	٠,٥٤٦
الخشبية	٣,٨٢١	١,٦٧٠	١١,٤٤٩	٠,١٢٠
الطوب	١,٥٤٧	٠,٦٣٢	٣,٩٩٣	٠,٠٢٢
الخزفية	٠,٤٣٩	٠,٢٠٩	٠,٢٠٩	٠,٠١٤
المجموع	٢٦,٠٤٩	١٠,٤٩١	٦٧,٧١١	
مجموع كلى	١٠٤,٢٥١			

* يشير القطاع التقليدى إلى الصناعات التقليدية فى مصر خارج الدائرة السنية (ممتلكات الخديوى والعائلة المالكة)

جدول (١-٤)
هيكل العمالة وأماكن توطنها وعدد المنشآت فى عهد إسماعيل (القطاع التقليدى)*

الصناعة	عدد العمال بالآلاف	عدد المؤسسات
الغذائية (خبز - بسكوت)	-	٢
سكر	-	٢٢
منسوجات	١,٦١٧	٣
جلدية	-	٣
معدنية (ترسنة بحرية)	-	٧
طوب	٠,٠٦٢	١
خزفية	٠,١٨٢	١
ورق	٠,٢١٨	١
المجموع	٢٠,٧٩	٤٠

* يسير القطاع الحديث إلى الصناعات التى أقامها الخديوى إسماعيل والعائلة المالكة فيما يسمى بالدايرة السنية

جدول (١-٥)
هيكل العمالة وعدد المؤسسات فى عهد إسماعيل (القطاع الحديث)*

٣- توزيع المصانع من مختلف الأنواع بمحاذاة النيل على طول الدلتا ومصر الوسطى والعليا.

أسباب تدهور الصناعة فى الفترة الخديوية

على الرغم من محاولة الخديوى إسماعيل إحياء النهضة الصناعية بإنشاء عدد من المصانع الجديدة، إلا أن تدهور الصناعة الذى بدأ فى عهد سعيد وعباس استمر أيضا فى عهد إسماعيل خاصة بعد أن غرق فى الديون الخارجية، مما أدى إلى حدوث ارتباك في الاقتصاد المصرى آنئذ، وأقفل الكثير من المصانع، ولم يبق إلا عدد قليل من الصناعات التقليدية لتلبية حاجة الجيش مثل صناعة النسيج والصناعات الحربية وبعض الصناعات البدائية الأخرى.

وإذا حاولنا أن نضع أيدينا على أسباب تدهور الصناعة فى الفترة الخديوية سنجد أن الحالة العامة للاقتصاد المصرى وهيكله فى هذه الفترة التى اتّسمت بالضعف والعشوائية انعكست على الصناعة كذلك فإن الحكام الذين كانوا يديرون دفة الاقتصاد لم يكونوا على دراية كافية، وكانوا يفتقدون إلى الحس الاقتصادى السليم، هذا بالإضافة إلى أنهم أحاطوا أنفسهم بطبقة من المنتفعين والسماسرة الذين لا تهمهم إلا مصالحهم الشخصية، كما أن ربط الإنتاج الصناعى بحاجات الجيش أدى إلى تدهور وكساد الصناعة فى الوقت الذي افتقدت الصناعات الأخرى أية حماية من المنافسة الخارجية، يضاف إلى كل ذلك ضيق السوق المحلية وعدم تنمية المواد الأولية اللازمة للصناعة مما أدى إلى ندرتها.

ومع هذا فإنه يمكن القول إن الفترة الخديوية ساهمت فى تهيئة المناخ لإنشاء وتطوير الصناعة المصرية ومهدت أيضا لإنشاء بنية أساسية صناعية، إلا أن نشأة هذه الصناعة فى ظل اقتصاد متخلف وتابع جعل احتمال قيام صناعة قوية أمرا غير قائم مما كان له الأثر لفترة طويلة فى تاريخ مصر.

الصناعة فى بداية الاحتلال

لم تحظ الصناعة بأى اهتمام من جانب سلطات الاحتلال، فقد كان إهمال الصناعة المصرية أمرا لابد منه لنجاح السياسة الاقتصادية لحكومة الاحتلال، ليتم تحويل الاقتصاد المصرى إلى اقتصاد متخصص فى إنتاج القطن، فيدمج فى الاقتصاد العالمى كاقتصاد تابع، تتم تعبئة الفائض الزراعى لتحول جزء منه فى السوق الدولية لسلع صناعية، وعلى ذلك قامت سلطات الاحتلال بإغلاق الترسانات الحربية التى أقيمت في عهد محمد على، وتحسنت فى عهد الخديوى إسماعيل وبيعت آلاتُها ومعداتُها، كما أغلقت المصانع الحربية التى كانت تمد الجيش بحاجته

من الذخيرة والأدوات الحربية، وكذلك بيعت مصانع وورش وسفن شركة الملاحة الخديوية لشركة إنجليزية، وبالمثل حدث للأسطول النهرى وترسانة بولاق، ونتج عن ذلك تدهورُ دور الصناعة فى الاقتصاد المصرى وحرمانُ البلاد من موارد عظيمة للثروة، فلم يكن الإنتاج المحلى يفى بحاجات الاستهلاك، ومن ثم اعتمدت البلاد على المنتجات الأجنبية المستوردة وغزت الصناعات الأجنبية الأسواق المصرية. وفيما يلى نستعرض الصناعات القائمة فى تلك الفترة :

أولا : الصناعات التجهيزية :

١- حلج القطن وكبسه :

بالنسبة لصناعة كبس القطن تم ادماج ٧ مصانع فى مصنع واحد سنة ١٨٨٩، وتم تأسيس عدة مصانع أخرى فى السنوات التالية نتيجة نمو المحصول وزيادة عدد بيوت التصدير. أما بالنسبة لشركات الحلج فقد كانت فى ذلك الوقت حوالى ٧ شركات برأسمال ١,١٥٩ مليون جنيه، بما فى ذلك السندات المصدرة، وكانت أهم الشركات العاملة هى شركةُ حلاجي الأقطان المصرية، ورأسمالها ٤٨٤ ألف جنيه، إلى جانب بعض مصانع القطاع الخاص مثل مصنع الحلاجة فى المنصورة ومصنع الحلاجة فى الزقازيق.

٢- صناعة الزيوت :

أسس جماعةٌ من رجال الأعمال فى الإسكندرية سنة ١٨٨٩ شركة مصرية تحت اسم شركة الزيت والصابون المصرية، وكان الغرض منها صناعة الزيوت من بذرة القطن والصابون، وأنشأت هذه الشركة مصنعا للزيت فى الإسكندرية وآخر في كفر الزيات سنة ١٩٠١، ومنذ هذا التاريخ بدأ ميلاد صناعة زيت بذرة القطن فى مصر.



ثانيا: الصناعات التحويلية :

١- صناعة الغزل والنسيج :

غطت صناعة الغزل والنسيج معظم أنحاء القطر المصرى، وكانت صناعة الغزل صناعة منزلية وصناعة النسيج من الصناعات الريفية، أما الصناعات الكبيرة الميكانيكية فيرجع فضل تأسيسها إلى شركتين هما: شركة القطن المصرية التى تأسست عام ١٨٩٩ بالقاهرة وشركة الغزل والنسيج المصرية الإنجليزية والتى تأسست بالإسكندرية عام ١٨٩٩ أيضا، وتمت تصفية الشركة الأولى سنة ١٩٠٧ وأعيد تنظيم الثانية سنة ١٩١٢ وتغير اسمها إلى شركة الغزل الأهلية المصرية، كما تعتبر مناطق المحلة الكبرى والقاهرة وأسيوط والإسكندرية ودمياط وأخميم من أقدم المناطق التى أنشئت بها هذه الصناعة.

٢- صناعة السكر :

أنشأ جماعة من المصريين مصنعا لتكرير السكر بالحوامدية سنة ١٨٩١ وفى سنة ١٨٩٣ تحول اسمها إلى شركة السكر والتكرير المصرية بعد أن أضافت إنتاج السكر إلى نشاطها إلى جانب التكرير، وفى عام ١٨٩٢ تأسست شركة أخرى باسم الشركة العامة لمصانع السكر فى الوجه القبلى، وأنشأت لها مصنعا فى نجع حمادى وفى سنة ١٨٩٧ اتحدت الشركتان وصارتا شركة واحدة هى الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير بالقطر المصرى.

٣- صناعة الطرابيش :

أسس أحد المصريين سنة ١٨٠٢ مصنعا للطرابيش، وبدأ هذا المصنع فى إنتاجه المتميز من أجود أنواع الطرابيش قبل سنة ١٨١٤.

٤- صناعة الصابون :

يرجع ما احرزته صناعة الصابون من النجاح النسبى فى تلك الفترة إلى الحصول على مادتين أوليتين وطنيتين بسعر معقول وهما الزيت من معاصر زيت بذرة القطن والصودا الكاوية التى تنتجها شركة الملح والصودا بوادى النطرون.

٥- شركة الملح والصودا المساهمة المصرية:

تأسست هذه الشركة سنة ١٨٩٩ برأسمال قدره ٣٠١ ألف جنيه مصرى، وقد قامت هذه الشركةبتأسيس شركة الملح المتحدة المساهمة سنة ١٩٠٧، وتتكون منتجاتها من الزيوت والكسب والصابون والمستحضرات الكمائية والمواد الدهنية والملح العبوات.

٦- صناعة مواد البناء والأسمدة:

تأسست شركةٌ بلجيكية لصناعة الأسمنت بالمعصرة بحلوان سنة ١٩٠٠ برأسمال قدره ٢,٣٠٠ ألف فرنك وتأسس مصنعُ سورناجا سنة ١٨٩٥ إلى جانب شركة الطوب المساهمة المصرية التى تأسست سنة ١٩١٠.

٧- صناعة الورق وفنون الطباعة:

قامت حكومة الاحتلال بإلغاء مصنع الورق الحكومى بحجة الاقتصاد فى النفقات، ولكن سنة ١٩٠١ تم تأسيسُ المصنع الإيطالى بالإسكندرية لصنع ورق اللف الخشن، ولكنه فشل واشتراه أحد اليونانيين سنة ١٩٠٣ وجدد آلاته ومعداته وأضاف إليه آلات حديثة.

٨- صناعة الخشب:

وهى تعدّ من الصناعات الحرْفية، وكان عدد ورش النجارة فى مصر قبل سَنَة ١٩٠٨ نحو ١١٦٣ ورشة نجارة.

٩- صناعة الجلود:

وهي من الصناعات الصغيرة، وكانت المدابغ منتشرة فى جميع أنحاء القطر خاصة القاهرة والإسكندرية وعددها حوالى ٢٠٠ مدبغة ومعظمها ناقصُ المعدات يشتغل بأجهزة عتيقة ويتبع الطرق المتخلفة فى الإنتاج.

١٠- صناعة السجائر:

فى عام ١٩٠٦ كان يوجد حوالى من ٥٥ إلى ٦٠ مصنعا للسجائر تتدرج من ورش بها عدد قليل من العمال إلى مصنع كبير مثل مصنع جناكليس الذى بلغ عدد العمالة به نحو ٤٠٠ عامل وكانت أغلبية مالكى هذه المصانع من اليونانيين.

١١- صناعة النبيذ:

وُضعت اللبنات الأولى لصناعة النبيذ فى مصر سنة ١٩٠٣ بواسطة رجل أجنبى يسمى «نسطور جناكليس» وبعد أبحاث دامت قرابة ٢٥ عاما أمكن عرض باكورة إنتاجها من الأنبذة المستخرجة من حقول جناكليس.

١٢- صناعة الكحول وملحقاتها «الكيماوية»:

أنشأ «مسيو كوزيكا» وشركاه سنة ١٨٩٢ مصنعا للكحول فى طره وفى سنة ١٨٩٤ زاد إنتاجه من الكحول وقام باستخراج الزيت الأسيليكى من الكحول سنة ١٩٠٨ وفى سنة ١٩١٤ استخرج المصنع حامض الكربونيك ومنذ سنة ١٩١٤ أيضا بدأ فى إنتاج أملاح البوتاسيوم الخام.

١٣- صناعة البيرة:

أنشأت شركةٌ بلجيكية سنة ١٨٩٧ شركة مساهمة مقرها بروكسل ومركز إدارتها وعملها في الإسكندرية مصنعين أحدهما في القاهرة والآخر فى الإسكندرية باسم بيرة الأهرام «التاج».

١٤- صناعة الحلوى:

أنشأ أحد المصريين بالمنصورة مصنعا للحلوى المحلية سنة ١٩٠٥ واشتغل بعمل الحلاوة الطحينية والملبن وأدخل الإنتاج الميكانيكى قبل الحرب العالمية الأولى، كما بدأت صناعة الشكولاته فى مصر على نطاق ضيق سنة ١٩١٢.

١٥- صناعة الأعجنة الصناعية:

دخلت الأعجنة الغذائية «المكرونة بأنواعها» مصر أواخر القرن التاسع عشر على يد الإيطاليين وقد أخذ عنهم المصريون هذه الصناعة.

١٦- صناعة القوى الكهربائية:

بلغ عدد الشركات العاملة فى قطاع القوى الكهربائية عام ١٩٠٣ أربع شركات، قيمة رؤوس أموالها نحو ١٣٩ ألف جنيه مصرى وأهمها شركة «ليبون» وشركة النور والقوى الكهربائية وشركة كهرباء الوجه البحرى.

١٧- صناعة الأدوية «المستحضرات الصيدلية»:

أول من أنشأ صناعة المستحضرات الصيدلية فى مصر هو «بيت أ. حالتى وولده» بالإسكندرية فى أواخر القرن التاسع عشر.

١٨- صناعة الزجاج:

كانت هناك محاولة للخديوى توفيق فى وادى النطرون لإنشاء مصنع للزجاج، ولكنها فشلت، ولم تنجح محاولة أخرى مصدرها القطاع الخاص أيضا بُذلت فى الإسكندرية سنة ١٨٩٧.

ثالثا: الصناعات الاستخراجية «التعدين»:

تأسست الشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوسفات فى الإسكندرية عام ١٩١٢ برؤوس أموال إيطالية، كما كانت هناك بعض الشركات التعدينية لاستخراج المعادن المصرية، وصل رأس مالها نحو ٣٤ ألف جنيه عام ١٩٠٢، زاد إلى ٨٨٢ ألف جنيه عام ١٩٠٧ ثم إلى ما يقرب من ٢,٤ مليون جنيه سنة ١٩١٤.

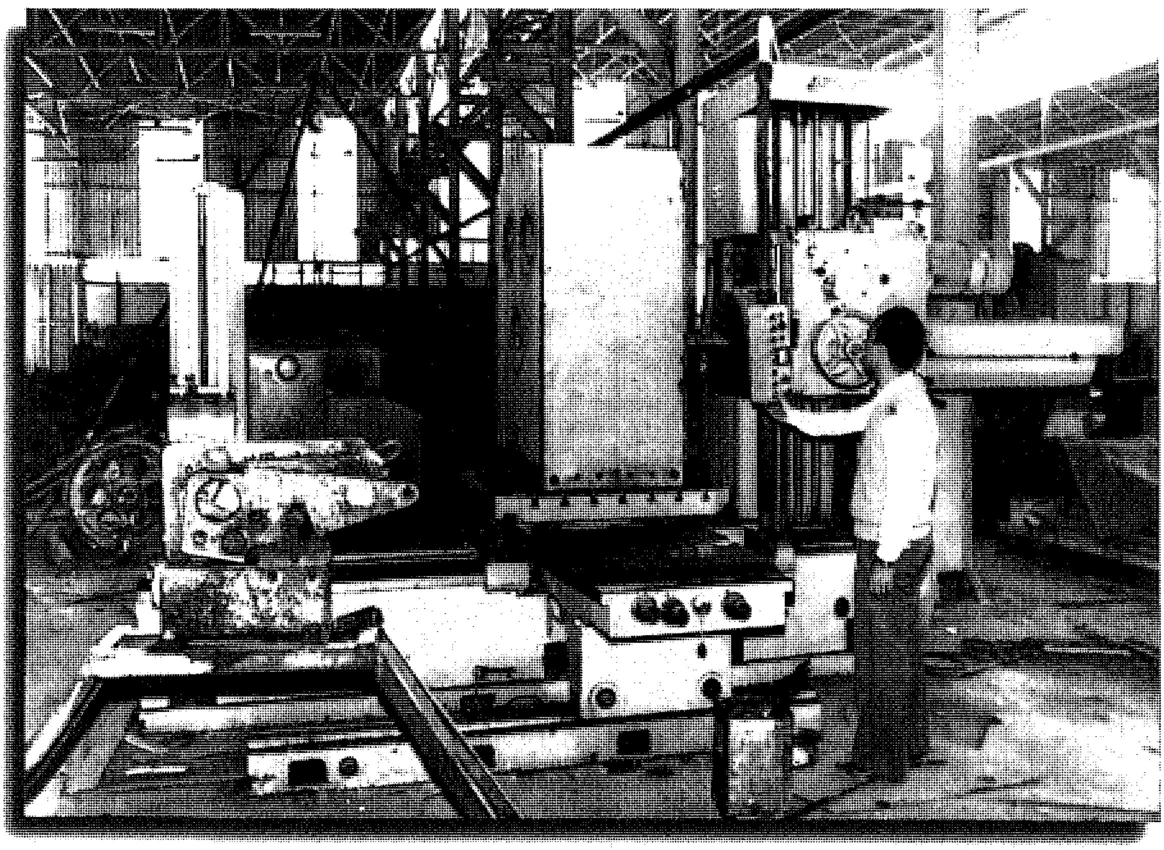
١- أثر الحرب العالمية الأولى على الصناعة:

كان للحرب العالمية الأولى أثرٌ كبيرٌ على بعث النهضة الصناعية فى مصر من جديد، فقد ألقت الحرب العالمية الأولى ضوءا كاشفا على عيوب الاقتصاد المصرى ومدى ضعفه لاعتماده كلية على التخصص فى إنتاج وتصدير المحصول الواحد واستيراد معظم السلع تامة الصنع من البلدان الأجنبية، فلما قامت الحرب عزلت الاقتصاد المصرى عن العالم فكان عليه أن يكتفى ذاتيا وذلك بتنويع الإنتاج بقدر الإمكان مما أدى إلى الإسراع بتوسيع وتطوير الصناعة.

ففى السنة الأولى للحرب انخفضت الواردات بنسبة ٥٩٪ عن العام السابق مما أدى إلى تشجيع الصناع لسد النقص فى الواردات، كما أدى هذا النقص أيضا إلى ازدياد الطلب على السلع الموجودة فعلا مما رفع أسعارها لتحقيق المزيد من الأرباح لمنتجيها وهذا شكل حافزا قويا على تصنيعها داخليا.

هذا إلى جانب اتساع نطاق السوق المحلية نتيجة لزيادة الطلب الناتج عن وجود أعداد كبيرة من جنود الحلفاء فى مصر، إلى جانب الطلب الناتج من المصريين أنفسهم الذين ارتفعت دخولهم نتيجة لارتفاع أسعار محصول القطن ارتفاعا كبيرا فى السنوات الأخيرة من الحرب.

وعلى الرغم من ضآلة البيانات المتاحة عن الصناعة فى ذلك الوقت إلا أنه مما لا شك فيه أن الإنتاج الصناعى قد زاد خلال فترة الحرب، ونستطيع أن نتعرف على نمو الإنتاج الصناعى وهيكله خلال الحرب من بيانات العمالة التى كشف عنها تعداد عام ١٩١٧ وذلك بمقارنته بتعداد عام ١٩٠٧، فقد كان عدد سكان القطر المصرى عام ١٩٠٧ نحو ١١,٢٨٧ مليون نسمة، يعمل منهم بالصناعة نحو ٣٧٦,٣٤ ألف عامل بنسبة ٣,٣٣٪ من عدد السكان،



بينما زاد عدد السكان عام ١٩١٧ إلى ١٢,٧ مليون نسمة، بنسبة زيادة قدرها ١٢,٩٪ بينما ازداد عدد العمال الذين يعملون فى الصناعة إلى ٤٨٩,٨ ألف عامل (انظر جدول ٥) أى بنسبة زيادة قدرها ١٧,٣٪ وهذا يعكس التطور الذى حدث للصناعة خلال هذه الفترة، فهناك بيانات عن ظهور سلع صناعية جديدة منذ بداية الحرب العالمية الأولى تضمنت منتجات خشبية، وسجاجيد، وأنواعا معينة من المنسوجات والملابس، كما أن هناك بعض الصناعات قد توسعت أثناء هذه الفترة مثل صناعة المنسوجات فقد زادت الخيوط المستوردة فيما بين عامى ١٩١٥ و١٩١٦ كما أن الواردات من الأثاث قد نقصت من ١١٨ ألف جنيه عام ١٩٠٣ إلى ما قيمته ٢٠ ألف جنيه عام ١٩١٥.

وكان من أهم نتائج الحرب العالمية الأولى فيما يختص بالصناعة تكون لجنة التجارة والصناعة فى٨ مارس سنة ١٩١٦ برئاسة إسماعيل صدقى، ومن أهم الأمور التى تمخضت عن هذه اللجنة تكون اتحاد الصناعات المصرية عام ١٩٢٢، الذى وضع برنامجا يهدف إلى تنفيذ وجوه الإصلاح التى رأتها اللجنة، كما تكونت الغرف الصناعية التى من أهم أغراضها حماية مصالح الصناع والدفاع عن حقوقهم، وقد بلغ عدد الغرف الصناعية الملحقة باتحاد الصناعات والممثلة لمختلف فروع الصناعة ٢٥ غرفة حتى عام ١٩٢٧.

٢- الصناعة المصرية فى فترة ما بين الحربين العالميتين:

عادت الصناعة المصرية مرة أخرى إلى الضعف بعد الحرب العالمية الأولى وذلك لأن النهضة الصناعية الصغيرة التى حدثت خلالها قد انتكست نتيجة عودة السلع الأجنبية وإغراق الأسواق المصرية بها ومنافستها للسلع المحلية،

ويرجع ضعف الصناعة المصرية فى تلك الفترة إلى قلة رؤوس الأموال الموجهة للصناعة من ناحية، وعدم وجود البنية الملائمة للنمو الصناعى من ناحية أخرى.

ولكن فى العشرينيات والثلاثينيات من هذا القرن حدثت مجموعة من الأحداث الاقتصادية العامة أدت إلى اعتبار هذه الفترة - فيما بين الحربين - نقطة تحول فى تاريخ الصناعة المصرية، وتتلخص فى ثلاثة أحداث رئيسية:

١- ظهور الرأسمالية الوطنية وتأسيس بنك مصر.

٢- الأزمة التى انتابت قطاع التصدير والكساد الكبير ما بين عامى ١٩٢٩/ ١٩٣٢.

٣- الإصلاح الجمركى سنة ١٩٣٠.

كان لهذه الأحداث أثرها البالغ على نمو هيكل الصناعة المصرية، ورغم عدم وجود بيانات تفصيلية عن الصناعة المصرية فى تلك الفترة، إلا أن الجدولين رقم (٦) و(٧) يمكن أن نستدل منهما على بعض المؤشرات الإحصائية لتطور الإنتاج المصرى الصناعى لسنوات ١٩٢٠، ١٩٣٠، ١٩٤٠.

الصناعة	العدد بالألف	النسبة ٪
النسيج	٧٢,٨	٪١٤,٩
البناء	٦٦,٥	٪١٣,٦
الملابس	١٤٤,٢	٪٢٩,٤
المواد الغذائية	٦١,٨	٪١٢,٦
المعادن	٢٨,٤	٪٥,٨
مواد البناء	٩,٨	٪٢,٠
الكهرباء والغاز	٩,٣	٪١,٩
الخشب والأثاث	٥٥,٦	٪١١,٤
الجلود	٢,٥	٪٠,٦
صناعات أخرى	٣٨,٤	٪٧,٨
الجملة	٤٨٩,٨	٪١٠٠

المصدر: تعداد ١٩١٧ - جزء ثان - صفحات ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠

جدول رقم (١-٦)
هيكل العمالة موزعة على الأنشطة الصناعية المختلفة عام ١٩١٧

المنتجات والوحدات	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٤٠
المنسوجات :			
القطن لتشغيل المغازل المحلية (بالألف قنطار)	٥٥	١٧٧	٨٦٨
المغزولات القطنية والخيوط (بالألف طن)	–	٣	٢٥
المنسوجات القطنية والمنسوجة آليا (ملايين ياردة مربعة)	٩	٢٠	١٥٩
المنسوجات القطنية (بملايين الأمتار المربعة)	–	–	١٣٨
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ :			
السكر المكرر (بآلاف الأطنان)	٧٩	١٠٩	٢٢٤
زيت القطن (بآلاف الأطنان)	–	–	٥٠
الأرز المقشر (بآلاف الأطنان)	–	٢٤٤	٤٧٠
الجعة (بآلاف الأطنان)	–	٧	١٦
السجائر (بآلاف الأطنان)	–	–	٦,٠٠٠
المواد الكيماوية :			
الصابون (بآلاف الأطنان)	–	٣٨	٤٥
حامض الكبريتيك (بآلاف الأطنان)	–	–	٨
الورق والورق المقوى (بآلاف الأطنان)	–	–	٧
الكحول (بملايين اللترات)	–	–	٥
مواد البناء :			
الأسمنت (بآلاف الأطنان)	٢٤	١٩٠	٣٧٠
المعادن والطاقة :			
البترول (بآلاف الأطنان)	–	٢٨٧	٩٣٨
الكهرباء بملايين الكيلو وات)	–	٣١٣	٢٨١
الاستهلاك الجارى للطاقة وما يعادلها بالفحم (ملايين الأطنان)	–	–	٢٠٥٩

جدول رقم (١-٧) المؤشرات الإحصائية لإنتاج مصر الصناعى (١٩٢٠-١٩٤٠)

الصناعة خلال الحرب العالمية الثانية :

خصائص التطور الصناعى أثناء الحرب العالمية الثانية :

انتعشت الصناعة المصرية خلال الحرب العالمية الثانية، فقد عمل الكثير من المصانع بكامل طاقته الإنتاجية وانتظم العمل فى مصانع كثيرة لأكثر من وردية، وحقق رجال الصناعة أرباحا طائلة ساعدت الكثير من المؤسسات الصناعية على تكوين احتياطيات كبيرة، كما أن النمو الصناعى الذى شهدته البلاد خلال الثلاثينيات ساعد على الاستفادة من ظروف الحرب فى إحداث توسع نسبى كبير، هذا علي خلاف ظروف الصناعة المصرية خلال الحرب العالمية الأولى، وتشير الإحصاءات إلى زيادة الناتج الصناعى خلال سنوات الحرب (انظر جدول٨) فقد ارتفع الرقم القياسى لقيمة الناتج الصناعى من ١٠٠ سنة ١٩٣٩ إلى ١٣٨ سنة ١٩٤٥ أى بنسبة كبيرة.

وهكذا نجد أن الصناعات فى بداية الحرب حاولتْ أن تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية، فكان التوسع فى الإنتاج الذى جاء أساسا من استغلال الطاقات المعطلة، ولما كان هذا النوع من التوسع له حدود بعد استنفاد استغلال الطاقة الإنتاجية إلى درجتها القصوى، فقد ظهر النقص فى الإنتاج بعد ذلك نتيجة لعدم قدرة البلاد على استيراد السلع الإنتاجية حيث كانت الصناعة المصرية فى ذلك الوقت تعتمد على الواردات من السلع الإنتاجية، وهكذا فقد استنفدت الطاقة الموجودة بالمصانع ومن ثم

السنة	صافى الناتج الصناعى بالأسعار الثابتة لعام ٣٩ بالمليون جنيه	الرقم القياسى	معدل النمو ٪
١٩٣٩	١٣	١٠٠	-
١٩٤٠	١٥	١١٥	١٥
١٩٤١	١٨	١٤١	٢٢,٦
١٩٤٢	١٩	١٥١	٧
١٩٤٣	١٩,٥	١٥٠	٧,٧-
١٩٤٤	٢٠	١٥٤	٢,٦
١٩٤٥	١٨	١٣٨	١٠,٤-

جدول رقم (١-٨)
الرقم القياسى لقيمة الإنتاج الصناعى خلال الفترة (١٩٣٩ - ١٩٤٥)

فإن معدل الإنتاج المرتفع أصبح لا يمكن الإبقاء عليه، وبصفة عامة فإن الصناعة المصرية خلال الحرب قد تميزت بزيادة الإنتاجية أكثر من نمو الإنتاج. وفيما يلى نوردُ بعض الملاحظات على الصناعة المصرية خلال الحرب العالمية الثانية :

١- تقدُّم الصناعة قد تحقق من خلال توسع الصناعة الصغيرة والفنون الإنتاجية كثيفة العمل، وقد أشارت الإحصاءات إلى أن العمالة فى الحرف الصغيرة تزايدت من ٣٤٥ ألف عامل سنة ١٩٣٨ إلى ٥٥٣ ألف عامل سنة ١٩٤٧ أى بنسبة ٦٠٪.

٢- اتجهت المؤسسات الصناعية بشكل أساسى إلي زيادة إنتاج الوحدة دون التوسع الأفقى أو تشغيل وحدات جديدة، مما أدى فى النهاية إلى انخفاض النمو الصناعى فى هذه الفترة.

٣- كان النشاط الصناعى حتي نهاية الحرب العالمية الثانية مقصورا على إنتاج السلع الاستهلاكية، وكانت الصناعات الوطنية من أهم الصناعات فزاد عدد مصانعها زيادة كبيرة، ومع ذلك ظلت الصناعة عاجزة عن سد حاجة البلاد من بعض أنواع المنسوجات.

٤- على الرغم من قصور الصناعة أثناء الحرب عن إشباع بعض الاحتياجات إلا أنها استطاعت أن تكفى الطلب المحلى بنسبة كبيرة.

الصناعة بعد الحرب العالمية الثانية وحتى ثورة ١٩٥٢

مظاهر التطور الصناعى بعد الحرب العالمية الثانية تتمثل فى الآتى :

أولا: تزايد الإنتاج الصناعى خلال هذه الفترة :

سجلت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية تزايدا فى الإنتاج الصناعى كما يتضح من الجدول رقم (٩).

ومن هذا الجدول نلاحظ تزايد نسبة إنتاج الصناعات الوسيطة أكثر من الاستهلاكية، ويرجع ذلك إلى تزايد الأهمية النسبية لها بالرغم من أن السلع الاستهلاكية لا تزال تشكل النسبة الغالبة من الناتج، مما يعنى بدء حدوث التغير الهيكلى داخل الصناعة المصرية فى هذه الفترة وبدء تخطى مرحلة الصناعة الاستهلاكية الأساسية، والولوج فى مرحلة الصناعات الوسيطة.

ثانيا: التوظف فى الصناعات التحويلية :

سجلت إحصاءات التشغيل عن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية انخفاضا فى عدد المشتغلين فى الصناعة عن فترة الحرب العالمية الثانية، وقد بلغ حجم العمالة فى الصناعات التحويلية نحو ٢٥٩,٤٠٠ ألف عامل عام ١٩٥٢.

السنة	الرقم القياسى العام للصناعات التحويلية	السلع الاستهلاكية					المنتجات الوسيطة
		أغذية	مشروبات	أغذية + مشروبات + تبغ	منسوجات	سلع أخرى	
١٩٤٥	٧١	٨٤	٦٩	٧٨	٦٥	٧١	٦٥
١٩٤٦	٧٥	٩٠	٧٢	٨٢	٦٨	٧٥	٧٠
١٩٤٧	٨٠	٩٦	٧٥	٨٦	٧٤	٧٩	٧٨
١٩٤٨	٩٠	١٠٤	٨٣	٨٨	٨٦	٨٩	٩١
١٩٤٩	٩٨	١٠٣	٨٦	٦٩	١٠٠	٩٩	٩٨
١٩٥٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٥١	١٠٥	١٠٤	٩٧	١٠٠	١٠٦	١٠٣	١١٢
١٩٥٢	١٠٥	١٠٢	٨٨	٩٨	١٠٨	١٠٤	١١٥

جدول رقم (١-٩)
الرقم القياسى لكمية الإنتاج الصناعى فى مصر من (١٩٤٥-١٩٥٢)

ومن خصائص هذه الفترة انخفاض عدد العمال رغم زيادة كمية الإنتاج، ويرجع ذلك إلى أن الاتجاه خلال هذه الفترة كان إلى الإنتاج باستخدام الأساليب كثيفة رأس المال وذلك بالإقلال من المؤسسات صغيرة الحجم والتوسع فى إنشاء المؤسسات كبيرة الحجم، فقد بلغت الزيادة فى رءوس الأموال المستثمرة فى الشركات المساهمة المشتغلة بالصناعة أكثر من الضعف خلال السنوات ١٩٤٧ - ١٩٥١ فقد ارتفعت من ٢٦ مليون جنيه مصرى سنة ١٩٤٥، إلى ٦٠ مليون جنيه سنة ١٩٥١، أى زيادة قدرها ١٣٠٪، وبهذا ارتفعت نسبة رءوس الأموال المستثمرة فى قطاع الصناعة إلى جملة رءوس الأموال المستثمرة فى الشركات المساهمة من ٢٨,٣٪ سنة ١٩٤٥، إلى ٤٢,٢٪ سنة ١٩٥١.

ومن ناحية أخرى فقد انخفض عدد المنشآت العاملة فى قطاع الصناعة من ٢٦,٧٤٣ منشأة عام ١٩٤٧ إلى ١٩,٥٢٧ منشأة عام ١٩٥٠ أى بنسبة قدرها ٢٧٪.

أيضا من خصائص الصناعة فى هذه الفترة تزايد استخدام القوة المحركة وارتفاع نسبتها إلى العامل الواحد فيما بين سنتى ١١٩٤٧ و١٩٥٠ فقد كان مجموع القوة المحركة بآلاف الأحصنة ككل سنة ١٩٤٥ نحو ٣٦٢,٢ ألف حصان. زادت سنة ١٩٥٠ إلى ٤٥٣,٢ ألف حصان، وارتفعت نسبة القوة المحركة إلى العامل الواحد من ٠,٩ حصان سنة ١٩٤٥ إلى ١,٥ حصان سنة ١٩٥٠، مما كان له أثر مباشر على ارتفاع إنتاجية العامل، فقد ارتفع الرقم القياسى لإنتاجية العامل فى الفترة من ٣٩-١٩٥٠ من ١٠٠ إلى ١٥٦,٥، كما ارتفع الرقم القياسى لإنتاجية العامل/ ساعة من ١٠٠ سنة ١٩٣٩ إلى ١٦٣,٤ سنة ١٩٥٢ أى بأكثر من النصف.

وأخيرا فقد اقترنت مظاهر الصناعة السابقة الإشارة إليها فى هذه الفترة بزيادة فى واردات معدات الصناعة التحويلية، فتشير الإحصاءات إلى تزايد واردات معدات الصناعة التحويلية فى الفترة من عام ١٩٤٥-١٩٥١ تزايدا كبيرا بلغ عدة أضعاف سواء من ناحية الحجم أو القيمة (انظر الجدول رقم ٩).

ويتضح من جدول رقم (١٠) أن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد شهدت عملية إحلال واسعة جدا للمعدات والآلات فى الصناعة المصرية التى استهلكت أثناء فترة الحرب، وهى بذلك تشكل قاعدة أساسية لأية عملية انطلاق صناعى تأتى بعدها.

السنة	الرقم القياسى لكمية الواردات	القيمة بالمليون جنيه	الرقم القياسى لقيمة الواردات
١٩٤٥	١٧	٥٢	٤,٥
١٩٤٦	٥٥	١,٥	٣٤,٠
١٩٤٧	٧٧	٣,٢	٧٢,٧
١٩٤٨	١٠٠	٤,٤	١٠٠,٠
١٩٤٩	١٠٩	٤,٠	٩٠,٩
١٩٥٠	١٠٥	٤,٥	١٠٢,٠
١٩٥١	١١٠	٥,٦	١٢٠,٠
١٩٥٢	٩٢	٣,٢	٧٢,٠

جدول رقم (١-١٠)
واردات معدات الصناعة التحويلية فى الفترة (١٩٤٥-١٩٥٢)

وخلاصة القول أن تطور الصناعة المصرية بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٦-١٩٥٢ قد اتسم بتوسع نسبى ملحوظ فى الصناعة سواء من ناحية الطاقة الإنتاجية أو الإنتاج، إلا أنه قد تميز أيضا بانخفاض عدد العاملين بالصناعة إلى جانب انخفاض عدد المنشآت الصناعية صغيرة الحجم نتيجة للاتجاه إلى استخدام الأساليب كثيفة رأس المال والتوسع فى استخدام الآلات الميكانيكية.

ولكى يكتمل تحليل تطور الصناعة المصرية خلال الفترة (١٩٣٩-١٩٥٢) يجب التعرض لاسهام رؤوس الأموال الأجنبية فى الصناعة المصرية، حيث نجد أنها قد أسهمت فى إقامة ١١ مشروعا صناعيا سنتى ١٩٤٥، ١٩٤٦ بلغت رؤوس الأموال المستثمرة بها ٥٤,٨٠٠ مليون جنيه وهى نسبة تصل إلى ما يقرب من ٢٤٪ من مجموع رؤوس الأموال الأجنبية التى أسهمت فى مشاريع استثمارية جديدة خلال (١٩٣٩-١٩٤٥).

وبصفة عامة نجد أنه كان هناك اتجاه عام نحو تناقص تدفق رءوس الأموال الأجنبية إلى مصر وخاصة بعد سنة ١٩٣٧، حيث كان رأس المال الأجنبي المستثمر فى مصر عام ١٩٣٣ نحو ١٠٢,٢٩٥ مليون جنيه، تناقص عام ١٩٤٨ إلى ٩٢,٥٥٤ مليون جنيه، ثم واصل انخفاضه إلى ٩١,٧١٢ مليون جنيه سنة ١٩٥١، وهذا دليل على تناقص إسهام الأموال الأجنبية فى تأسيس الشركات والمشاريع المختلفة فى الوقت الذى بدأ فيه تزايد إسهام رأس المال المصرى، والدليل على ذلك أنه فيما بين سنتى ١٩٣٣ و١٩٤٨ بلغت جملة رؤوس الأموال الأجنبية المشاركة للأموال المصرية فى مشاريع جديدة ٥,٦٧٧ مليون جنيه بينما بلغت جملة رؤوس الأموال المصرية المشاركة لها فى نفس المشاريع ٢١,٠٤١ مليون جنيه. وهكذا كان الوضع سنة ١٩٥٢ تراجعا لدور رأس المال الأجنبى مع تأكيد وزيادة رأس المال الوطنى.

ونستطيع القول فى النهاية إن الصناعة المصرية قد تطورت تطورا ملحوظا خلال فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها، مما أدى إلي حدوث تغيرات هيكلية فى الاقتصاد المصرى ككل من ناحية ومتغيرات داخل هيكل الصناعة نفسه.

فمن ناحية هيكل الاقتصاد القومي نجد أن نصيب الصناعة أخذ فى التزايد على حساب نصيب القطاع الزراعى الذى بدأ فى التناقص، ولكنه ظل هو القطاع الغالب. ومن ناحية التغير الهيكلى داخل الصناعة نفسها فقد كانت هذه المرحلةُ هى بداية للتحول من مرحلة إنتاج السلع الاستهلاكية الأساسية إلى مرحلة إنتاج السلع الوسيطة.

وتبرز أهمية هذه المرحلة فى تطور الصناعة المصرية أساسا مع عملية الإحلال الواسعة التى تمت للآلات والمعدات الرأسمالية فى المصانع المصرية والتى تعتبر النواة الأساسية لنهضة الصناعة فى فترة الثورة فيما بعد.

أما عن ملامح النشاط الصناعى خلال هذه الفترة فنلاحظ أن صناعة الغزل والمنسوجات تحتل المكانة الأولى بين جميع فروع الصناعة، إذ بلغت الأموال المستثمرة فيها بما فى ذلك رؤوس الأموال المساهمة المدفوعة والسندات المتداولة التى أصدرتها والاحتياطيات التى كونتها قرابة ٢٩ مليونا من الجنيهات من مجموع الأموال المستثمرة فى الصناعة كلها والتى تبلغ نحو ٧٦ مليون جنيه، معنى ذلك أن هذه الصناعة كانت تستأثر بـ ٣٨٪ من مجموع رؤوس الأموال المستثمرة فى الصناعة، وقد أخذت هذه الصناعة مكانتها تلك لأنها لم تكفل إشباع حاجات السوق المحلية فقط، ولكنها استطاعت أن تحقق توسعا فى التصدير إلى الأسواق الأجنبية والعربية.

وتحتل الصناعات الكيماوية المكانة التالية فى هيكل الصناعة المصرية «صناعة وسيطة» والتى تطورت كثيرا خلال هذه الفترة، إذ تمثل رءوس الأموال المساهمة والمساندة والاحتياطيات المستغلة فيها ما يقرب من ١٦٪ من مجموع رؤوس الأموال المستغلة فى الصناعة، وتبلغ نحو ١٢ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ وتعتبر صناعة الأسمدة الكيماوية من أهم منتجات هذه الصناعة.

وتأتى بعد ذلك فى الأهمية صناعة حلج وكبس القطن وهى صناعات تجهيز المادة الخام ثم صناعة البناء وصناعة السجائر فى المكانة التالية مباشرة.

إلا أن الصناعة كانت تعاني من مشكلات عديدة أهمها تخلى الدولة عن دورها المباشر فى التوجيه فى مرحلة الصناعة الوليدة على الرغم من الحماية الجمركية، تاركة الأمر لرأس المال الخاص ليُهيمن على شئون الصناعة مع عدم وجود خبرات طويلة المدى فى التصنيع.

فقد كانت الملكية العامة للمنشآت الصناعية قبل ثورة سنة ١٩٥٢ مقتصرة على معامل تكرير البترول والمطبعة الأميرية وعدد قليل من المصانع الحربية المنشأة حديثا وعدد من الورش التابعة لبعض الوزارات.

كما كانت الصناعة المصرية آنذاك تعانى من مشاكل توفير التمويل الثابت والمستمر لأنه لم يكن هناك نظام كاف للائتمان الصناعى، هذا على الرغم من إنشاء البنك الصناعى سنة ١٩٥١ إلا أنه وحده لم يكن كافيا.

وأدت كل هذه الأمور إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعى وأسعار المنتجات الصناعية، مما أدى إلى ثبات نسبى فى النمو الصناعى بعد التوسع السريع الذى حدث أيام الحروب وفى السنوات التى تلتها، والذى استند بصفة أساسية إلى الإحلال محل السلع الاستهلاكية المستوردة ولكن مع ازدياد ورود السلع الأجنبية إلى الأسواق المصرية ورخص ثمنها وجودتها بالنسبة للسلع المصرية، أصبح من الصعوبة بمكان التوسع من جديد على حساب المنتجات الأجنبية، وهكذا فقد شهد العامان السابقان لثورة سنة ١٩٥٢ ركودا نسبيا فى معدل نمو الإنتاج الصناعى.

صورة القطاع الصناعى قبل قيام ثورة سنة ١٩٥٢ مباشرة:

ظل إسهام القطاع الصناعى محدودا فى الاقتصاد القومى إذ لم يعمل به إلا ما يقرب من ١١٪ من مجموع القوى العاملة ويسهم فيما بين ٨-١٠٪ من الدخل القومى، ومتوسط معدل النمو السنوى داخل القطاع كان ٨٪ سنويا ويقوم أساسا على الصناعات

الاستهلاكية الأساسية وأهمها المنسوجات وبعض الصناعات الوسيطة، وعانى من نقص نسبى فى رؤوس الأموال المخصصة للاستثمار الصناعى، كما عانى أيضا من ضيق نسبى فى السوق المحلية نظرا لضعف القوة الشرائية للغالبية العظمى من أفراد الشعب مع ميل الطبقات من ذوى الدخول المرتفعة إلى تفضيل السلع الأجنبية.

كما كان لغياب الصناعات الإنتاجية التى هى الأساس فى البنيان الصناعى أثره فى الاعتماد على الأسواق الخارجية للحصول على السلع الإنتاجية اللازمة للنشاط الصناعى وذلك رغم إنشاء بعض الصناعات الإنتاجية الكبيرة كالأسمنت والحديد.

الصناعة فى عهد الثورة

الفترة «١٩٥٢ - ١٩٦١»

كان النمو الصناعى فى تلك المرحلة يخضع بصفة أساسية لنمو الدخل المحلى ومرونة العلاقة بين أثمان السلع والطلب عليها، أما بالنسبة للدخل المحلى فقد كان منخفضا، وكان الدخل الفردى أيضا منخفضا لأن غالبية السكان كان دخلهم من القطاع الزراعى، الذى كان منخفضا بصورة كبيرة وبالتالى كان الطلب محدودا، أما من ناحية العرض فقد كان من الممكن أن تتقدم الصناعة لو كان هناك إمكانية لانخفاض التكلفة، وبالتالى الأسعار، ولكن الظروف المحيطة بالبناء الصناعى فى تلك الفترة كانت تحول دون تحقيق ذلك نتيجة لسيطرة الاحتكار وارتفاع تكلفة المادة الخام وسوء التدريب والإدارة. . الخ، مما كان يعنى ارتفاع تكاليف إنتاج السلع وبالتالى أسعارها.

وباختصار كان هذا هو حال القطاع الصناعى عندما تولت الثورةالحكم، وعلى ذلك فقد تلخصت سياساتها فى التنمية الصناعية فى تحقيق الآتى:

١- التوسع فى الإحلال محل الواردات من السلع المعمرة ومن ثم الوسيطة.
٢- زيادة الصادرات من السلع الصناعية.
٣- الاستفادة من الموارد الطبيعية المتوفرة مثل الحديد والبوتاس عن طريق إقامة مصانع للصلب والأسمدة والكيماويات. . أى الاتجاه إلى الصناعات الثقيلة الأساسية.

ولهذا فإن نمط التنمية الصناعية المطلوب كان يتطلب استثمارات كبيرة، ومن هنا كانت المشكلة الأساسية التى واجهت حكومة الثورة لتحقيق سياستها تجاه التصنيع، هى توفير الاستثمارات اللازمة، وقد شكلت سياستها الاقتصادية فى البداية على أساس تشجيع الاستثمارات الخاصة وتشجيع الاستثمار الأجنبي مع مشاركة الدولة خاصة فى الصناعات الثقيلة والأساسية التى لا يقبل عليها المستثمر الخاص. ولكن - للأسف - لم يتجاوب القطاع الخاص والأجنبي مع الحكومة فى ذلك، ولم يحقق المعدلات المأمولة منه فى الاستثمار الصناعى، ومن ثم اضطرت الحكومة إلى أن تعدل من سياستها الاقتصادية بمزيد من التدخل من جانبها، حتى وصلت إلي مرحلة التخطيط الشامل وسيطرة القطاع العام مع تقلص دور القطاع الخاص. وعلى هذا فقد أخذت السياسة الاقتصادية لحكومة الثورة مرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى : مرحلة المشروعات الحرة وامتدت حوالى ٤ أعوام (١٩٥٢-١٩٥٦).

المرحلة الثانية : مرحلة الرأسمالية الموجهة والتخطيط الشامل التى امتدت من (١٩٥٦-١٩٦٠).

المرحلة الأولى المشروعات الحرة (١٩٥٢ - ١٩٥٦)

حاولت حكومة الثورة فى تلك السنوات تحقيق التوسع الصناعى عن طريق استخدام الأساليب والوسائل التقليدية التى تساير أفكار الحرية الاقتصادية والتى تؤمن بالمبادرة الفردية

وكفاءة رجال الأعمال وقدرتهم على التجاوب مع الحوافز، وبالتالى الدفع بالاقتصاد فى طريق النمو المستمر، والمتتبع لسياسة الثورة تجاه التصنيع فى تلك المرحلة يجد أنها قد شجعت الاستثمار الخاص والأجنبى فى الصناعة، ابتداء من التصريحات التى كانت تصدر من كبار رجال الثورة وانتهاء بالإجراءات التى سنتها لتشجيع هذا النوع من الاستثمار، والتى تمثلت فى اختيار كبار رجال الأعمال «القطاع الخاص» أعضاء فى مجالس التنمية القومية، كما تجنبت الحكومة التدخل - عادة - فى المجال الصناعى، دون التشاور مع اتحاد الصناعات الذى كان يسيطر عليه كبار رجال الصناعة، وزيادة التعريفة الجمركية لإعطاء حماية أكبر للمنتج المحلى وإعفاء الشركات المساهمة الجديدة لمدة ٧ سنوات من ضريبة الأرباح، كما أعفت الأرباح الموزعة من الإصدارات الجديدة لأسهم الشركات القائمة من الضريبة لمدة ٥ سنوات، وأعفت الأرباح غير الموزعة من ٥٠٪ من ضريبة الأرباح. ويسرت أيضا للشركات الحصول على التمويل اللازم لعمليات التنمية الصناعية، إذ أنها رفعت ضمانتهاللقروض التى يقرضها البنك الصناعى إلى حدود ٥ ملايين جنيه.

كما قامت الحكومة أيضا بتشجيع الاستثمار الأجنبى عن طريق إصدار قانون سنة ١٩٥٢ بتخصيص ٤٩٪ من أسهم أى شركة مساهمة للمصريين وفى حالة عدم تغطية الحصة المقررة فى غضون شهر واحد من تاريخ الإصدار تصبح حرة وفى متناول جميع الأجناس.

أما عن دور الدولة فقد انحصر فى كونها شريكا للمشروعات الخاصة، وركزت سيطرتها فى مجالات الصناعة الثقيلة، بينما جعلت مجالات التصنيع الأخرى للقطاع الخاص مع دعمه وتشجيعه.

فقد أسهمت الدولة بنحو نصف رأس مال شركة الحديد والصلب بحلوان سنة ١٩٥٤، ثم أسهمت بنحو ٥٠٪ من رأس المال المطلوب لشركة معدات السكك الحديدية سنة ١٩٥٥، حيث أسهمت سكك حديد مصر ب ٢٠٪ والمجلس الدائم لتنمية الإنتاج بـ ١٥٪ والبنكُ الصناعى بـ١٣٪ هذا إلى جانب إسهام المجلس الدائم لتنمية الإنتاج بتمويل جزء كبير من مشروع الأسمنت.

وتشير المؤشرات الإحصائية إلى تزايد الإنتاج الصناعى فى تلك الفترة، فتؤكد الأرقام القياسية للإنتاج الصناعى إلى زيادته من ١٠٠ سنة ١٩٥٢ (سنة الاساس) إلى ١٤٠,٢٪ سنة ٥٦/١٩٥٧، وكانت سنة ١٩٥٤ هى نقطة التحول بعد سنوات الكساد.

كما ساعدت الطاقة الإنتاجية التى أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية ولم تستغل استغلالا كاملا على زيادة العرض، بينما شكل نمو الدخل المحلى، والقيود التى فُرضت على الواردات عوامل لرفع الطلب، هذا إلى جانب الاستثمار المباشر من الحكومة فى الصناعة سنة ١٩٥٤.

أما بالنسبة لهيكل الصناعة فإنه لم يتغير كثيرا خلال هذه الفترة ويتضح ذلك من الجدول التالي (٢-١) الذى يوضح القيمة المضافة فى الصناعة فى سنتى (١٩٥٢-١٩٥٧).

ومن الجدول يتضح أن هيكل الصناعة لم يتغير تغيرا ملحوظا خلال هذه الفترة، فقد ظل نصيب السلع الاستهلاكية هو الغالب بنسبة ٧٠٪، كما ظل نصيب إنتاج الآلات ومعدات النقل (السلع الإنتاجية) صغيرا نحو ٣٪ فقط، ولكن يجب أن نأخذ فى الاعتبار أن هذه البيانات الإجمالية لا تعكس التغيرات التى حدثت نتيجة للصناعات الجديدة وذلك لأن تأثير هذه الصناعات الكمي على القيمة المضافة لا يظهر فى البداية إلا فى حدود صغيرة جدا وإنما يأتى أثرها فى المدى البعيد.

الصناعة	١٩٥٢		١٩٥٧	
	القيمة بالمليون	٪	القيمة بالمليون	٪
سلع استهلاكية	٥٢,١	٦٩,٨٠	٦٦,٢	٧٠,٣٠
سلع وسيطة	١٨,٨	٢٥,٢٠	٢٤,٨	٢٦,٢٠
سلع إنتاجية	٧,٨	٣,٨٠	٢,٢	٢,٣٠
متفرقات	٠,٩	١,٢٠	١,٠	١,٢٠
المجموع	٧٤,٦	٪١٠٠	٩٤,٢	٪١٠٠

جدول (٢-١)
القيمة المضافة فى الصناعة التحويلية فى سنتى (١٩٥٢-١٩٥٧)
المؤسسات التى بها ١٠ عمال فأكثر

وأخيرا نستطيع القول بالنسبة لهذ المرحلة (المشروعات الحرة ٥٢-١٩٥٦) إنه على الرغم جميع الحوافز والمميزات التي أعطيت من قبل الحكومة لرأس المال الخاص والأجنبى، إلا أن الاستثمارات قد تقاعست عن دورها فى التنمية الصناعية.

حيث إن الاستثمار الأجنبى لم يجذبه تعديل قانون الشركات المساهمة لصالحه وربما كان ذلك لعدم استقرار الأوضاع السياسية فى غضون السنوات الأولى للثورة، أما رأس المال المحلي فقد وجه استثماراته بصفة أساسية إلى المجال العقارى باعتباره أكثر أمنا واستقرارا حيث ارتفعت الاستثمارات فى بناء العمارات من ٤٠ مليون جنيه سنة ١٩٥٤ إلى ٤٢,٥ مليون جنيه سنة ٥٥ ثم إلى ٥١,٤ مليون جنيه سنة ١٩٥٦، وهذا التقاعس من جانب الاستثمارات الخاصة عن الولوج إلى قطاع الصناعة، كان هو الباعث إلى تعديل حكومة الثورة لسياستها الاقتصادية نحو مزيد من التدخل الحكومى وزيادة دور القطاع العام، وهو ما يمثل المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية: الرأسمالية الموجهة وبداية التخطيط الشامل

أصبح واضحا من الدستور الجديد الذى وُضع فى بداية عام ١٩٥٦ تحوُّل الحكومة من مرحلة المشروعات الحرة إلى مرحلة السيطرة على قطاع المشروعات الخاصة بصورة موسعة فى مداها وقوتها.

فبعد أن اعترف بحق الملكية الخاصة وبالنشاط الاقتصادى شريطة ألا يضر بالمصلحة العامة، إلا أنه قد نص أيضا على وجوب رأس المال الخاص فى خدمة الاقتصاد الوطنى، وينص على أن تسير عمليات التنمية على أساس من التخطيط.

وهكذا فقد وضح من الدستور أن هناك تحوُّلا فى سياسة الحرية الاقتصادية، وقد ساعدت الأحداث السياسية التى وقعت خلال هذا العام حكومة الثورة علي التحول، حيث حدثت حرب السويس وما ترتب عليها من إجراءات لتمصير ومصادرة الأموال البريطانية والفرنسية، تلك الإجراءات التى فرضتها ضرورة الأوضاع الاقتصادية نظرا لأن أغلبية البنوك الخاصة فى مصر كانت تقع فى أيدى الأجانب، بالإضافة إلى كبريات شركات التأمين والوكالات التجارية، وقد قررت تلك الدول عدم تمويل محصول القطن عقب تأميم القناة مما أحدث هزة اقتصادية للبلاد. ومن ثم كان لابد من مواجهة الموقف فكان التمصير هو الحل الوحيد.

وهكذا صدر القانون سنة ١٩٥٧ بشأن تمصير البنوك الأجنبية وقضى بأن تأخذ البنوك شكل شركات مساهمة، وأن تكون جميع

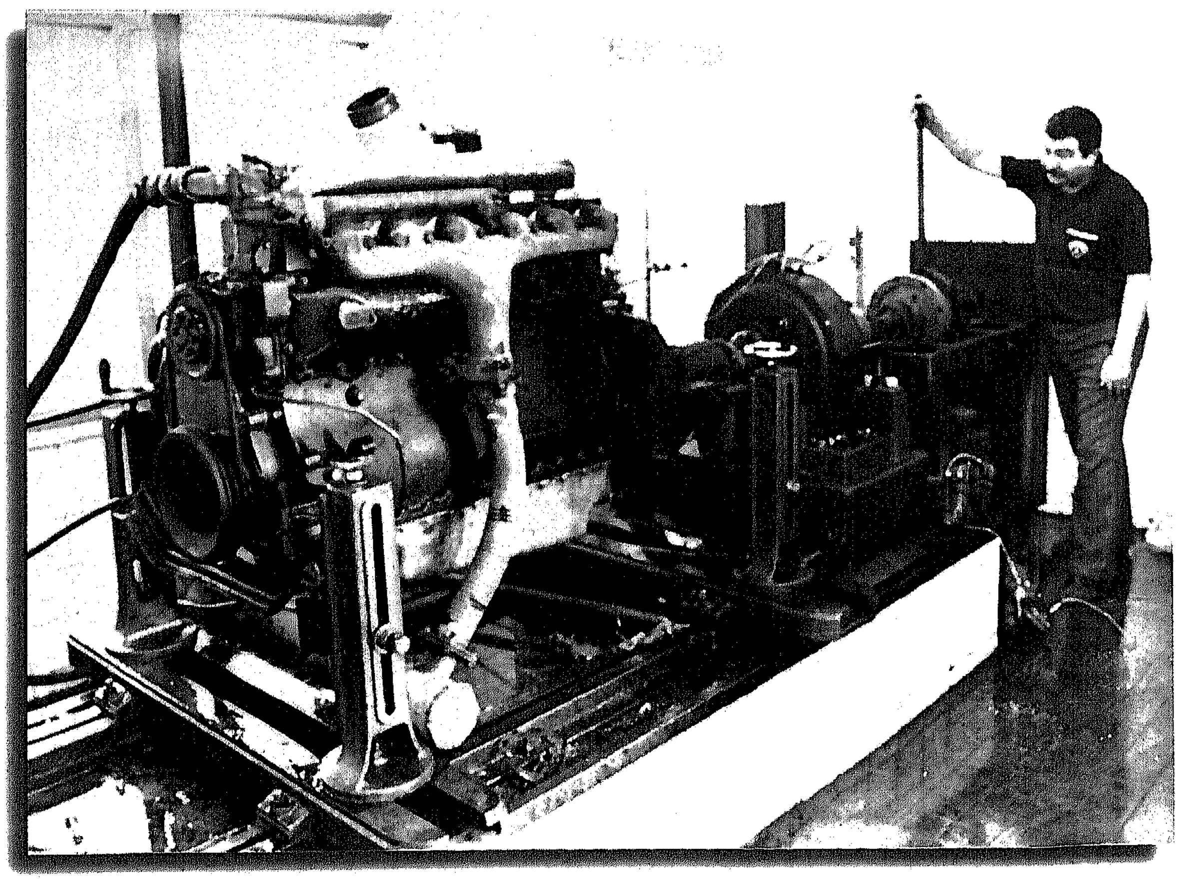
الأسهم اسمية ومملوكة لمصريين وأن يكون مجلس إدارتها مصريا، وأعطى القانون مهلة لتنفيذ ذلك علي ألا تتجاوز ٥ سنوات، كما أصدرت قانونا أخر فى نفس العام بتمصير شركات التأمين بنفس الشروط، وهكذا كانت احداث ١٩٥٦ سببا فى تقوية عزم الحكومة على زيادة التدخل فى الاقتصاد من أجل الإسراع بعملية التصنيع، كما أدت الإجراءات التى اتخذتها الحكومة إلى نتيجتين فى غاية الأهمية وهما:

الأولى : تجنب تعريض الاقتصاد المصرى للعقوبات الاقتصادية الخارجية التى حدثت فعلا والتى يمكن أن تتزايد حدتها في حالة ارتباط القطاعات الاقتصادية واعتمادها على الخارج.

الثانية : تحقيق الاستقلال الاقتصادى (بعد الحصول على الاستقلال السياسى الكامل) وتأكيد الاعتماد على الذات فى إحداث التنمية الاقتصادية عموما والتنمية الصناعية بصفة خاصة.

وقامت الثورة بتأسيس المؤسسة الاقتصادية سنة ١٩٥٧ لإدارة الأصول الإنجليزية والفرنسية المجمدة وبخاصة أنشطة البنوك والتأمين.

كما أسست الثورة وزارة الصناعة لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث سنة ١٩٥٦ ووضعت خطة خمسية تبدأ من سنة ١٩٥٧ وكانت النية منعقدة على أن تُمِّن الحكومة ٦١٪ من احتياجات التمويل للمصانع العامة، ولا سيما المشروعات الثقيلة والرائدة تاركة الصناعات الخفيفة والمربحة إلى الاستثمارات الخاصة. ولكن اختصرت الخطة الخمسية إلى ٣ سنوات فقط بعد تسميتها ببرنامج التصنيع (٥٧-١٩٦٠) كما تم إدراج المشروعات التى لم تنفذ خلالها فى إطار الخطة الخمسية الأولى الشاملة التى بدأت سنة ١٩٦٠.



البرنامج الأول للصناعة (١٩٥٧-١٩٦٠)

أنشئت وزارةُ الصناعة فى عام ١٩٥٦ وأعدت فى عام ١٩٥٧ برنامج السنوات الخمس الأول للتصنيع وقُدرت تكاليفه بنحو ٣٣٠ مليون جنيه مصرى وذلك على أساس زيادة نصيب الصناعة من الدخل القومى إلى ١٨,٤٪ بدلا من ١١٪ عام ١٩٥٦، وأنشئت الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس الصناعية وأسندت إليها مهمة تنفيذ هذا البرنامج.

وكان من أهداف البرنامج الأول للصناعة ما يلى:

أولا : تحقيق الاكتفاء الذاتى من كل ما يمكن إنتاجه محليا من المنتجات الصناعية التى يستهلكها السوق المحلية، وتستوردها البلاد من الخارج وبذلك يمكن توفير جزء كبير من العملات الأجنبية التي تنفق فى سبيل الاستيراد بالإضافة إلى ما يحققه هذا من زيادة فى الدخل القومى.

ثانيا : التوسع فى الصناعات التى يمكن أن تجد أسواقا للتصدير إلى الخارج، مع توافر عوامل النجاح لها فى داخل البلاد لتكون موردا للعملات الأجنبية فضلا عما تضيفه إلى الدخل القومى.

ثالثا : إقامة الصناعات الأساسية التى تعتبر العمود الفقرى للنهضة الصناعية.

وقد استهدف هذا البرنامج تحقيق التوازن بين تنمية الصناعات الأساسية وتنمية الصناعات الاستهلاكية.

ولم يكن هذا هو الاعتبارُ الوحيدُ الذى على أساسه رُئى أن يكون هدف السياسة التصنيعية تخصيص قدر من الموارد لتنمية بعض الصناعات الاستهلاكية بجانب الصناعات الأساسية الضرورية وبالتالى ازدهرت بعض الصناعات الأساسية كصناعة الحديد والصلب وقامت بالدور الذى رسمه لها فى تنمية الاقتصاد القومى. ولتحقيق الموازنة بين الصناعات الأساسية والاستهلاكية رئى أن ترسم السياسة الصناعية بتركيز أكبر على الصناعات الأساسية التى لم تتناولها التنمية خلال السنوات الماضية، وكان هذا ضروريا بالنسبة للنشاط التعدينى والصناعات التحويلية.

ولتطبيق هذه السياسة كان من الضرورى أن تسير التنمية الصناعية فى الاتجاهين فى وقت واحد:

الأول : التوسع الأفقى فى ميادين الإنتاج المختلفة، أى زيادة الوحدات الإنتاجية وإنشاء صناعات جديدة.

الثانى: التوسع الرأسى فى هذه الميادين بزيادة الإنتاج وتدريب الأفراد فى جميع المستويات تدريبا مهنيا وإداريا يزيد صلاحيتهم للقيام بالأعمال الصناعية مع تحديد المواصفات القياسية للمنتجات مما يساعد على رفع مستوى الإنتاج وزيادته مع تخفيض تكاليفه.

ولقد تبلورت هذه الاتجاهات جميعا فى وضع البرنامج الأول للصناعة فى مصر فمن ناحية اشتمل البرنامج على مجموعة من الصناعات الأساسية بلغت جملة تكاليفها نحو ١٣٥ مليون جنيه، ومن ناحية أخرى اشتمل البرنامج على بعض الصناعات الاستهلاكية ذات العائد السريع والتى تسد جزءا مهما مما كانت تستورده البلاد من المنتجات الصناعية والتى لا تحتاج إلي فترة طويلة من التنفيذ، وقد رُئى بطبيعة الحال إعطاء الأولوية للمشروعهات التى تمت دراستها فى المراحل الأولى.

ومن ناحية الأولويات فقد وُضعت على أساس قواعد اقتصادية مدروسة بغرض الحصول على أكبر منفعة اقتصادية ممكنة من الموارد المتاحة لأغراض التنمية الصناعية.

ولما كان الهدف الأول للتنمية الصناعية عامة والتنمية الصناعية خاصة هو رفع مستوى

الدخل القومى، فقد كان من بين اعتبارات الأولوية المشار إليها مدى ما يمكن أن يضيفه كل نوع من الاستثمار إلى الدخل القومى الحقيقى، على أن هناك اعتبارات أخرى كان لها وزنها فى المفاضلة بين المشروعات المختلفة من حيث أحقيتها بالاستثمار بنصيب من موارد التنمية الصناعية المحدودة مثل الأعباء التمويلية لكل مشروع، وبخاصة الجزء المطلوب له من العملات الأجنبية، والعائد الذى يحققه المشروع ثم رُئى ما يضيفه إلى الطاقة الإنتاجية، ومدى استخدامه لعناصر الإنتاج المتوفرة محليا وغير ذلك من العوامل، وقد بذل القائمون بتطبيق هذه المبادئ كل ما فى وسعهم من جُهد وحسن إدراك لتحقيق الهدف من المفاضلة بين المشروعات.

وبالإضافة إلى هذه العوامل الرئيسية التى تحكمت فى تحديد الأولويات بين مشروعات البرنامج الأول للصناعة فإن ثمة عوامل أخرى لعبت دورا هاما فى تحديد الأولويات المذكورة بالنسبة لطوائف معينة من مشروعات التنمية.

ويمكن القولُ بصفة عامة بأن كل مشروع من مشروعات التنمية التى تضمنها برنامج السنوات الخمس قد فُحص فحصا دقيقا فى ضوء اعتبارات معينة قبل تقدير مرتبة أولويته إذ قدر ماله وما عليه بالنسبة لكل منها وذلك للتوصل إلى تقدير عام لمدى ما يتوفر له من الاعتبارات ثم اتُّخذ هذا التقدير العام أساسا لترتيب أولوياته.

وقد رُوعى فى إعداد مشروع السنوات الخمس الأول أن يشتمل على جميع أوجه النشاط الصناعى سواء منها الصناعات التحويلية أو التعدينية أو البترولية بالإضافة إلي رفع الكفاية الإنتاجية فى الصناعة عموما.

تضمن البرنامج ١٢٨ مشروعا صناعيا فى فروع الصناعات التحويلية وبلغت تكاليفها الكلية نحو ١٦٢ مليون جنيه من أهمها: صناعةُ ورق الكتابة والطباعة وورق الكرافت، واستكمالُ مصنع الحديد والصلب، وصناعة السماد والصودا الكاوية وكلوريد الحديديك والأسمنت وعربات السكك الحديدية والخزف والصينى والدراجات والبنسلين والاستربتومايسين والأسبرين وساليسلات الصودا والمحوّلات الكهربائية والجوت والسيارات وعدادات المياه والقياس ومحركات الديزل وفحم الكوك وآلات الغزل والبساتم الزهر والسخانات والبوتاجازات والغسالات الكهربائية وإنتاج النحاس والألومنيوم من الخامات والتوسع فى إنتاج سماد التريل فوسفات وفى إنتاج حامض الكبريتيك.

أُعطيتْ الصناعاتُ التعدينية عناية خاصة فى البرنامج فوُضعت مشروعاتها على أساس دراسة الطاقة الإنتاجية للمشروعات القائمة ومحاولة الوصول بها إلى أقصى طاقاتها، وتم اختيار المشروعات على أساس احتياجات الصناعات المحلية من الخامات المختلفة، وقد تضمن البرنامج مشروعات خاصة لاستغلال الخامات المختفة تتناسب مع إمكانيات هذه الخامات ومستقبلها فوُضعت مشروعاتٌ لاستغلال الحديد الخام والفوسفات والرمال السوداء والألمانيت.

وقد بلغت تكاليف القسم الخاص بالتعدين فى مشروع السنوات الخمس ٢١ مليونا من الجنيهات، وبالنسبة لصناعة شئون البترول ووضع الخطة اللازمة للتوسع فى عمليات البحث والتنقيب عنه واستغلاله وتيسير وسائل نقله واستكمال إمكانيات تخزينه وتوزيعه إقليميا بما يتناسب وحاجة البلاد.

وقد وضع برنامج السنوات الخمس لصناعة البترول ما قيمته ٣٥ مليون جنيه وذلك لتحقيق جزء مهم من هذه الأهداف (انظر الجدول رقم (٢-٢).

تمويل برنامج التصنيع (١٩٥٧ - ١٩٦٠):

استطاعت الدولة أن تُؤمن حوالى ٣٨٪ من قيمة الاستثمارات المخصصة فى هذه الفترة فى شكل قروض من الدول الأجنبية وهى موزعة كالتالى :

- قرض من الاتحاد السوفيتى بمقدار ٦١ مليون جنيه .
- قرض من ألمانيا الاتحادية قيمته ٤٥ مليون جنيه .
- قرض من اليابان بمقدار ١٢,٥ مليون جنيه .

وتمثل هذه القروض ٣٨٪ من قيمة الاستثمار المخطط و٧٠٪ من قيمة الاستثمار المنفذ فعلا خلال البرنامج وهو ١٤٢ مليون جنيه .

الصناعة	عدد المشروعات	التكاليف الكلية بالمليون جنيه
التعدينية	٩	٠,٤
البترولية	٣	٩,٢
المعدنية	٣	٢٤,٣
الغذائية	٢٤	٢,٠
الكيماوية ومواد البناء	١٨	٨,٩
الغزل والنسيج	١٧	٣١,٦
الهندسية والكهربائية	٢٦	٦,٨
مراكز التدريب	٥	٠,٣
الإجمالى	١٠٥	٨٣,٥

جدول رقم (٢-٢)



مرحلة التخطيط الشامل

الفترة «١٩٦١ - ١٩٨١»

الخطة الخمسية الأولى لقطاع الصناعة (٦٠/١٩٦١ - ٦٤/١٩٦٥)

قامت وزارة الصناعة بإعداد البرنامج الثانى للصناعة الذى تحول بعد أن أضيفت إليه المشروعات الصناعية المرحّلة من البرنامج الأول إلى برنامج الصناعة فى الخطة الخمسية الأولى وتمشيا مع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة التى تستهدف مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات والتى بدأت الخطة الخمسية الأولى لها من ١/ ٦/ ١٩٦٠ وأدمجت الأعباء المتبقية من مشروعات البرنامج الأول للتصنيع حتى ٣٠/ ٦/ ١٩٦٠ فى البرنامج الثانى وأصبحت فى مجموعها تمثل نصف الصناعة فى الخطة الخمسية الأولى للدولة.

وقد بلغت الاستثمارات المقررة فى الخطة الخمسية الأولى لقطاع الصناعة ٤٣٩,٢ مليون جنيه بينما بلغت الاستثمارات المحققة لقطاع الصناعة فى نهاية الخطة الخمسية الأولى نحو ٤٠٣,٩ مليون جنيه بنسب تنفيذ قدرها ٩٢٪ من الاستثمارات المقررة.

ويوضح الجدول التالى توزيع الاستثمارات المقررة والمحققة لقطاع الصناعة فى الخطة الخمسية الأولى على الأنشطة المكونة له.

نوع النشاط	الاستثمار المستهدف	الاستثمار المحقق	نسبة التنفيذ ٪
التعدينية	٣٦٧٠٠	١٦٤٧٥,٥	٤٤,٩
البترول والكيماويات البترولية	٨٢٥٠٠	٨٣٢٢٣,٩	١٠٤
المعدنية	٤٨٦٠٠	٣٩٠٣٣,١	٨٠,٢
الغذائية	٣١٧٠٠	٣٩٣٧٧	١٢٩
الكيماوية ومواد البناء والأدوية	٨٨٨٠٠	٧٧٨٧١	٨٧,٧
الغزل والنسيج	٤٨٦٠٠	٥٤٥٩٧,٤	١١٥
الهندسية	٥٨٧٠٠	٣٥٠٣٨,٢	٥٩,٧
الريفية والحرفية	١٩٠٠	٥٣٣٣,٩	٢٨٠
مراكز التدريب	٣٥٠٠	٣٦٧٧,٣	١٠٥
المعايرة	٢٠٠٠		
المشروعات التكميلية	ضمن	الأنشطة	
الإحلال والتجديد	٣٠٠٠	١٦٣١٧	٥٤,٣
استثمارات أخرى	٦٢٠٠	٣٢٩٨٠,٣	٥٣٢
الجملة	٤٣٦٢٠٠	٤٠٣٩٢٤,٦	٩٢

المصدر: المؤشرات الاقتصادية للجمهورية العربية المتحدة الصادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (١٩٦١/ ١٩٦٥)

جدول رقم (٣-١) توزيع الاستثمارات المخصصة لقطاع الصناعة فى الخطة الخمسية الأولى (٦٠/ ٦١ - ٦٤/ ٦٥)
(القيمة مقدرة بآلاف الجنيهات)

ويلاحظ فى هذا البيان تضمُّنه لاستثمارات صناعية لا تتبع وزارة الصناعة والبترول والثروة المعدنية، كما أن هذا البيان لا يتضمن استثمارات قطاع النقل والتخزين الخاص بقطاع البترول الذي تُدْرجه وزارة التخطيط ضمن استثمارات قطاع النقل والمواصلات.

ويمثل الجدول (٣-٢) إجمالى المشروعات التى بدأت الإنتاج خلال الخطة الخمسية الأولى بالقطاع العام.

أهم الصعوبات التى اعترضت تنفيذ المشروعات الصناعية بالخطة الأولى:

١- قصور التمويل المحلى عن الوفاء بالأعباء المالية المطلوبة لتنفيذ المشروعات ويرجع ذلك أساسا إلي انخفاض معدل الادخار خلال سنوات الخطة الأولى نظرا لتزايد الاستهلاك بمعدلات مرتفعة خلال تلك الفترة فضلا عن عدم الوصول بالإنتاجية إلى حدها الأقصى.

٢- عدم توفر النقد الأجنبى اللازم لعملية التمويل الخارجى.

٣- عدم قدرة جهاز المقاولات على تنفييذ الاستثمارات فى الوقت المحدد بالتكاليف المحددة.

٤- عدم توفر العدد اللازم من العمال المهرة والعاملين الفنيين والإداريين خلال فترة الإنشاء والتشغيل.

٥- عدم توافر مواد البناء وصعوبة نقلها فى بعض الأحيان.

٦- طول الإجراءات المطلوبة للاستيلاء على الأراضى اللازمة للمشروعات.

٧- عدم توافر بعض المرافق اللازمة للمشروع وخاصة الكهرباء.

الصناعة	عدد المشروعات	التكاليف الكلية بالمليون جنيه
التعدينية	٢٣	١٤,١
البترولية	١٤	٧٣,٤
المعدنية	١٣	٢٥,١
الغذائية	٦٧	٤١,٤
الكيماوية ومواد البناء والأدوية	٦٦	٨٧,٢
الغزل والنسيج	٤٨	٤٦,٨
الهندسية والكهربائية	٩٠	٧٩,٥
الريفية والحرفية	١٥٢	٤,٥
مراكز التدريب المهنى	٢٤	٣,٦
إجمالى مشروعات القطاع العام	٤٩٧	٣٧٥,٦

* هذه الاستثمارات خاصة بوزارة الصناعة فقط.

جدول رقم (٣-٢)
إجمالى المشروعات التى بدأت الإنتاج
خلال الخطة الخمسية الأولى بالقطاع العام

المتغيرات التى حدثت خلال هذه الفترة:

١- إنشاء مؤسسة النصر التى أسند إليها إدارة الشركات المنفذة للمشروعات الصناعية التى أقامتها الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة بدلا من الهيئة التى اقتصر دورها على دراسة المشروعات وإنشائها دون إدارتها.

٢- إنشاء المؤسسات العامة النوعية عام ١٩٦١ التى أوكل إليها الإشراف والرقابة والتنسيق وتقييم الأداء للشركات التابعة لكل منها وبذلك تم إلغاء مؤسسة النصر وتم تحويل اختصاصاتها وأصولها إلى المؤسسات النوعية الجديدة.

وهذا يعنى أن تنفيذ المشروعات الواردة بهذه اللجنة كان من مسئولية المؤسسات النوعية والشركات التابعة لها.

الخطة الخمسية الثانية لقطاع الصناعة (٦٤/١٩٦٥ - ٦٩/١٩٧٠)

بداية النهضة الصناعية الكبرى:

روعى فى إعداد المشروعات الصناعية بالخطة الخمسية الثانية الاهتمامُ بالصناعات الثقيلة الأساسية وخاصة تلك التى توفر إنتاج مستلزمات الإنتاج كالحديد والصلب

والألومنيوم والبترول وغيرها وأن تكون المواقعُ المقترحةُ للمشروعات موزعة توزيعا إقليميا على المحافظات المختلفة بما يتمشى مع سياسة تصنيع المحافظات.

وقد بلغت قيمة الاستثمارات المخصصة لقطاع الصناعة بالخطة الخمسية الثانية حوالى ٩٦مليون جنيه (بخلاف الاستثمارات المرحلة من الخطة الأولى وقدرها ٢٧٠ مليون جنيه)

واستهدفت الخطة الوصول بالإنتاج عند تشغيل هذه المشروعات بكامل طاقتها إلى حوالى ٨١٦ مليون جنيه، كما تقدر العمالة التى تستوعبها هذه المشروعات بنحو ١٨٠ ألف عامل تبلغ أجورهم السنوية ٥١ مليون جنيه.

أهداف الخطة الخمسية الثانية ما يلى:

١- إقامة الصناعة الثقيلة والوسيطة حيث إن تقوية هذه الصناعات الإنتاجية تختصر الفترة التى تعتمد فيها عملية التنمية الاقتصادية على استيراد الآلات وقطع الغيار من الخارج وتخلق أساسا سليما للتوسع بعد ذلك بقوة فى الصناعات الاستهلاكية فى الخطط التالية.

٢- التوسع فى صناعات التصدير كوسيلة فعالة لزيادة التصنيع والإسراع فيه حتى يمكن للمنتجات الصناعية أن تساهم مع المنتجات الزراعية والخامة المعدنية فى زيادة حصيلة الصادرات.

٣- توجيه خطة الصناعة إلى خدمة الزراعة بغرض الارتفاع بالكفاية الإنتاجية لقطاع الزراعة وذلك عن طريق التوسع فى صناعة الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية فضلا عن إقامة صناعة الآلات والأدوات الزراعية.

٤- التوسع فى الصناعات التى تعتمد على خامات البترول ومواد أولية محلية.

٥- تشغيل الطاقات المعطلة الموجودة بالمصانع القائمة حتى يمكن الوصول إلى مستوى مرتفع للإنتاجية بأقل تكلفة.

٦- تنمية الصناعات الاستهلاكية الضرورية للوصول إلى حالة الاكتفاء الذاتى من منتجاتها.

٧- الاهتمام بصناعة الغزل والنسيج والتركيز على معالجة نقط الاختناق وعلى الاستحداثات والتجديدات والإضافات التى لا تحتاج إلى مبان فضلا عن التوسع فى الوحدات الكبيرة القائمة وتخصيص الزيادة فى إنتاجها للتصدير إلى الخارج.

٨- تنمية صناعة مواد التشييد والبناء بما يتمشى واحتياجات خطة التنمية لتفادى ظهور نقص فى هذه المواد خلال فترة تنفيذ مشروعات الخطة.

٩- تطوير الصناعات الصغيرة لما لها من أهمية على اقتصاديات البلاد لارتباطها بالصناعات الكبيرة ودراسة كل فرع منها للنهوض بالمنشآت الصغيرة بتجميعها فى جمعيات تعاونية صناعية لتحسين اقتصادياتها ورفع كفايتها الإنتاجية ومن الضرورى ربط خطة النهوض بالصناعات الصغيرة بخطة التنمية العامة للدولة بحيث تتكامل هذه الصناعات مع الصناعات المتوسطة والكبيرة باعتبارها صناعات مغذية.

١٠- حسن استخدام الموارد البشرية إلى أقصى حد ممكن عن طريق امتصاص فائض العمالة الموجودة بالمصانع القائمة، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة الإنتاجية وتحقيق فوائد اقتصادية تسهم فى مضاعفة الدخل القومى.

الصعوبات التى اعترضت تنفيذ الخطة الثانية:

بعد مضى سنتين من بدء الخطة الخمسية الثانية تعرضت الخطة فى عامى ٦٥/ ٦٦ - ٦٦/ ٦٧ إلى الأخذ بسياسة الانكماش لاعتبارات تتعلق بالميزان التجارى وميزان المدفوعات ولظروف اقتصادية أخرى رأى فيها

المسئولون التوقف عن السير فى تنفيذ بعض المشروعات الصناعية، ولقد أدى هذا بالتبعية إلى انخفاض فى معدل التنمية بشكل ملحوظ وبالتالى أدى إلى تقليل فرص العمل المتاحة والمتوقعة من القطاع الصناعى وانعكس أثر ذلك كله على الاقتصاد المصرى.

وتلى هذه الفترة خطة الإنجاز التى وضعت لمدة ثلاث سنوات ابتداء من عام ٦٧/ ٦٨ وكانت تميل فى مجموعها إلى عدم التوسع الصناعى لأولويات معينة.

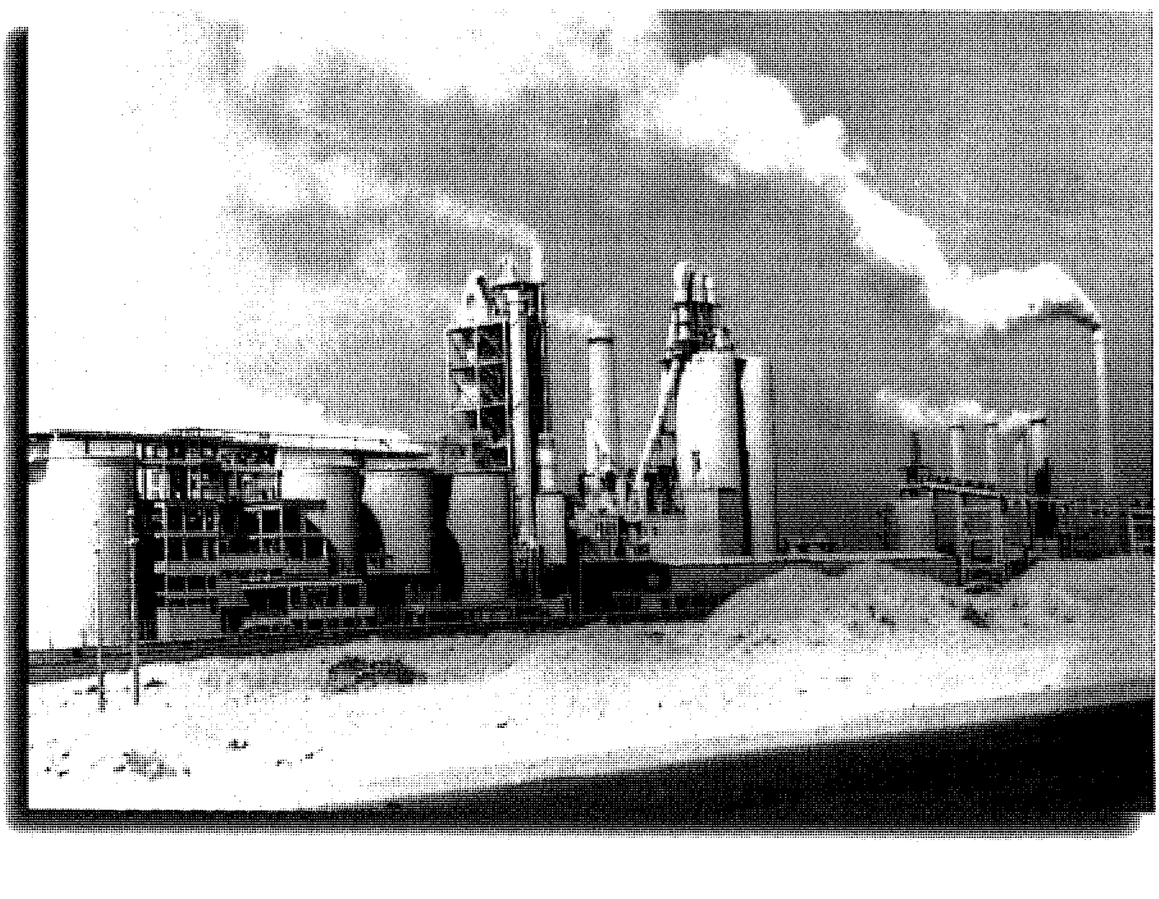
وفى عام ١٩٦٨ حدث تعديل شامل بالعدول عن هذه السياسة الانكماشية لمعالجة ما أسلفنا ذكره خاصة أن التغلب على مشاكل الميزان التجارى بعد المرحلة التى قطعت فى التنمية يستلزم استكمال ما قد بُدئ به من مشروعات وبأسرع ما يمكن حتي يمكن زيادة الإنتاج وبالتالى زيادة معدلات التصدير ونقص الاستيراد فضلا عن بعض صور الاستثمارات الجديدة مثل البترول الذى يسهم فى حل مشكلات ميزان المدفوعات..

ولقد روعى وضع ضوابط لتلك السياسة التوسعية تتلخص فى :

١- ضرورة الاستفادة من كل مصادر الادخار المتاح وتحريكها لسياسة مالية ونقدية ملائمة يستفيد منها الاقتصاد القومى على أن تتضمن خطة الإصلاح المالى والاقتصادى وضع الأسلوب الذى يحدد بدقة ويحرك بكفاءة كل الادخارات المتاحة.

٢- مراعاة حدود النقد الأجنبى المتاح للاقتصاد القومى مع الاستفادة من القروض والتسهيلات الملائمة المتاحة لتمويل الاستثمارات.

٣- توجيه المدخرات المحلية التى قد لا يسمح وضع النقد الأجنبى باستثمارها فى مشروعات تحتاج لنقد أجنبى كبير، ومراعاة توجيهها نحو صور استثمار تعتمد بدرجة كبيرة على عناصر سلعية محلية ويفضل التى تعطى عائدا إنتاجيا مثل مشروعات الري والصرف.



٤- وضع الصور التوازنية على أساس الأولوية الأساسية لنفقات الدفاع عن الوطن وعلى أساس تحديد حجم الاستثمار بما يحقق التوازن بين العناصر السابقة وبين احتياجات نفقات الدفاع مضافا إليها استثمارات التنمية. لذلك استقر الرأى على تنفيذ خطة إنجاز عاجلة تمتد فى السنوات من ٦٧/ ٧٨ حتى ٦٩/ ١٩٧٠.

الخطة الثلاثية ٦٧/٦٨ - ٦٩/١٩٧٠

مرحلة الإعداد لمعركة التحرير:

روعى عند إعداد المشروعات الصناعية المدرجة فى هذه الخطة إعطاءُ الأولوية للمشروعات الآتية:

١- المشروعات التى تم التعاقد على توريد معداتها خاصة وإن عددا كبيرا من هذه المشروعات تم توريد معداته جزئيا أو بالكامل، كا قطع مرحلة فى إقامة المبانى والمرافق الخاصة به.

٢- المشروعات الخاصة باستغلال الطاقات المعطلة فى بعض الوحدات القائمة وخاصة مصانع الغزل والنسيج عن طريق معالجة نقط الاختناق بما يسمح بالحصول على زيادة فى الإنتاج باستثمار منخفض.

ولم تقتصر مشروعات خطة الإنجاز على المشروعات التى تم التعاقد عليها أو مشروعات نقط الاختناق وإنما أُدرج بها مشروعات جديدة تم اختيارها على أساس ما تساهم به من تخفيف العبء على ميزان المدفوعات سواء بزيادة حصيلة البلاد من النقد الأجنبى عن طريق التصدير أو على أساس ما تحققه هذه المشروعات من توفير سلع ومواد بسيطة لمختلف الأنشطة وقطاعات الإنتاج أو على أساس ما تستغله تلك المشروعات من مصادر الثروة المحلية كالخامات وكهربة السد العالى.

بلغت الاستثمارات المخصصة لقطاع الصناعة بخطة الإنجاز ٤١٩ مليون جنيه موزعة على أساس استثمار ١١٧ مليون جنيه فى عام ٦٧/ ٦٨، و١٥٢ مليون جنيه فى عام / ١٩٦٨ ١٩٦٩، و١٥٠ مليون جنيه فى عام ٦٩/ ١٩٧٠، وكان يقدر قيمة الإنتاج المنتظر الحصول عليه بعد تشغيل مشروعات قطاع الصناعة بخطة الإنجاز بكامل طاقتها الإنتاجية بمبلغ ٤٦٢ مليون جنيه فى السنة مقوما بأسعار ٦٤/ ١٩٦٥. وتمثل المرحلةُ الأولى لمجمع الحديد والصلب ومشروعات البحث عن البترول ومشروعُ اليوريا ومشروعُ الألومنيوم وبعض مشروعات صناعة السكر أهم مشروعات هذه الخطة.

بالمليون جنيه

القطاع	جملة الاستثمارات التى تمت
التعدين	١٥,٤
البترول	١٢٢,٦
المعدنية	٥٣,٨
الحديد والصلب	٥٨,٣
الغذائية	٤٨,٢
الكيماوية	٦٨,٣
مواد البناء والحراريات	٣١,١
الغزل والنسيج	٣٧,٣
الهندسية	٢٨,٠
الالكترونية والكهربائية	١٤,١
المطبعة الأميرية	٤,٠
التعاون الإنتاجى	٠,٦
مراكز التدريب المهنى	٤,٧
المصانع الحربية	١٥,٣
مركز ضبط جودة الإنتاج	٠,٠٧
مركز التنمية	٠,٠٦
دراسات	١,٤
جملة	٥٠٧,٢٣

هذه الأرقام تشمل استثمارات مشروعات الطوارىء ويمثل الجدول التالى إجمالى المشروعات وأهدافها التى بدأت الإنتاج بالقطاع العام خلال سنوات الخطة الثانية موزعة على القطاعات المختلفة.

جدول (٣-٣)
الاستثمارات التى تمت خلال الخطة الخمسية الثانية
من ١/ ٧/ ١٩٦٥ حتى ٣٠/ ٦/ ١٩٧٠

وتقدر قيمةُ الاستثمارات (انظر الجدول ٣-٣) التى تحققت فى مشروعات قطاع الصناعة خلال سنوات الخطة الثانية بحوالى ٥٠٧ ملايين جنيه وذلك بخلاف القطاع الخاص.

ويوضح الجدول (٣-٤) عدد المشروعات التى تم تشغيلها فى عهد الثورة والتى بلغت ٧٥٧ مشروعا بالقطاع العام هذا بالإضافة إلى العديد من مشروعات القطاع الخاص والتى تخضع لقانون التنظيم والقرارات المعدلة له وذلك منذ بدء البرامج الصناعية حتى عام ١٩٦٥ - ١٩٧٠ موزعة على القطاعات المختلفة.

كما يوضح الجدول (٣-٥) ما حَظِيت به الأنشطة المختلفة لقطاع الصناعة مَن هذه الاستثمارات المحققة.

القطاع	عدد المشروعات
التعدين	٣٥
البترول	٣٠
المعدنية	٣٣
الكيماوية	٨٩
الغذائية	١٠٨
مواد البناء	٢٢
الغزل والنسيج	٨٨
الهندسية والكهربائية	١٤٤
المطبعة الأميرية	١
القطاع المدنى للمصانع الحربية والطيران	ضمن الأنشطة
الريفية والحرفية	١٦٢
مراكز التدريب	٤٥
جملة	٧٥٧

جدول (٣-٤)
المشروعات التى تم تحقيقها فى عهد الثورة

القطاع	عدد	التكاليف الاستثمارية جملة	قيمة الإنتاج	الأهداف العاملة عدد	القيمة بالألف جنيه أجور سنوية
الصناعات التعدينة	٣	٢٦٣	١٨٩	١١٣	٣١
الصناعات البترولية	١٣	٥٠٥٩٧	٨٢٨١٢	٢٤٠٠	١٩٥٢
الصناعات المعدنية	١٢	٦٥٥٤٧	٣٠٢٢٠	٢٦٧٥	١٠٠٠
الصناعات الغذائية	١٧	٣٦٧٠٩	١٩٥٥١	٤٥٢٤	١١٦٩
الصناعات الكيماوية	١٥	٦٠٢٨٧	٣٢١٦٢	٦٥٩٦	٢١٨٧
مواد البناء والحراريات	٧	٢٧٦٥٢	١٠٦٨٥	١٣٥٠	٤١٠
صناعة الغزل والنسيج	٢٣	٤١٣٤٠	٣٧٨١١	١١٦٦٩	٢٣٧٣
الصناعات الهندسية	٧	٢٤٦٦٣	١٠١٩١	٦٤٥٩	٢١٩٠
الالكترونية والكهربائية	٥	١٠٠٨٧	٨٤٥٧	٤٤٦٦	٩٥٢
المطبعة الأميرية	١	٤١٦٥	٦٤٠٠	٣٧٦٠	١٢٦١
الريفية والحرفية	١٠	١٩٥	١٨٢	٢٥٢	٩٢
مراكز التدريب المهنى	١٦	٤٢٨٥	خدمات	٥٩٣	١٤٢
المصانع الحربية	٢٦	١٧٠٢٥	١٩٦٧٨	٧٥١٠	٢٣٤٩
إجمالى عام	١٥٥	٣٤٦٨١٥	٢٦٣٣٣٨	٥٢٣٦٧	١٦١٠٨

ملحوظة : بإضافة عدد المشروعات التى بدأت فى التشغيل حتى ٦/٦/ ١٩٦٠ (البرنامج الأول) والبالغ عددها ١٠٥ مشروعات إلى عدد المشروعات التى بدأت فى التشغيل خلال سنين الخطة الخمسية الأولى وحتى ٣٠/ ٦/ ١٩٦٥ والبالغ عددها ٤٩٧ مشروع إلى عدد المشروعات التى بدأت فى التشغيل خلال سنين الخطة الخمسية الثانية وحتى ٣٠/ ٦/ ١٩٧٠ البالغة ١٥٥ مشروعا تبين أن إجماليها يصل إلى ٧٥٧ مشروعا.

جدول (٣-٥)
المشروعات التى تم تشغيلها بالقطاع العام خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية
من ١/ ٧/ ١٩٦٥ حتى ٣٠/ ٦/ ١٩٧٠

الإعداد لمواجهة معركة التحرير

الخطة الثلاثية الثالثة لقطاع الصناعة
١٩٧٠/٧/١ - ١٩٧٢/١٢/٣١

قامت وزارة الصناعة بوضع الإطار العام لمشروع الخطة الثالثة آخذة فى الاعتبار النمو فى حجم الطلب على المنتجات الصناعية، وهدف زيادة الصادرات والعمل على رفع الكفاية الإنتاجية ومستوى الجودة.

وبناء على ذلك فقد وُضعت المبادئ الآتية التى ترسم السياسة الصناعية فى الخطة الخمسية الثالثة وهى:

١- إعطاءُ الأولوية للمشروعات الجارى تنفيذها والمشروعات المتعاقد عليها والتى دخلت دور التنفيذ، يلى ذلك مشروعات الإحلال والتجديد ثم يأتى بعد ذلك المشروعات الجديدة.

٢- ألا يدرج مشروع جديد بالخطة قبل استنفاذ استغلال الطاقات الإنتاجية القائمة فى ذات نوع الإنتاج.

٣- يجب أن يؤخذ فى الحسبان تطويرُ الإنتاج بما يتمشى مع التقدم التكنولوجى وذلك بإدخال طرق جديدة للإنتاج بحيث يسمح للمنتجات المصرية بمنافسة المنتجات العالمية فى الأسواق الخارجية.

٤- أن يُصرف النظر عن إدراج المشروعات التى تكون تكلفة إنتاجها مرتفعة بالقياس إلى تلكفة الإنتاج العالمى.

٥- الاستفادة من الطاقة الكهربائية المولدة بمحطة كهرباء السد العالى فى المشروعات الصناعية التى تعتمد أساسا فى إنتاجها على الطاقة الكهربائية مثل مشروع مجمع الحديد والصلب والمشروعات المعدنية وغيرها بالإضافة إلى إقامة مشروعات صناعية لإنتاج المهمات المستخدمة فى نقل هذه الطاقة لتشغيل المشروعات المختلفة.

٦- الاقتصاد ما أمكن فى استيراد المعدات الرأسمالية من الخارج كلما كان فى الأمكان إنتاجها محليا بهدف التخفيف على ميزان النقد الأجنبى وتحسين استراتيجية التصنيع



وزيادة حصة التصنيع المحلى للمعدات والآلات وتركيبات المصانع .

٧- إعطاء أولوية خاصة لمشروعات التوسع للوحدات الإنتاجية القائمة للوصول بها إلى الحجم الاقتصادى الأمثل والوصول بتكلفة المنتجات إلى التكلفة الاقتصادية مع رفع مستوى الإنتاج القائم أولا قبل التوسع فيه .

٨- الاهتمام بالمشروعات التى تنتج سلعا تحل محل الواردات الضرورية خاصة المشروعات التى تنتج سلعا وسيطة .

٩- إعطاء أهمية خاصة للمشروعات التى تنتج سلعا للتصدير بقصد تحسين ميزان النقد الأجنبى .

١٠- التنسيق بين المشروعات المماثلة التى يتقدم بها أكثرُ من قطاع واحد وتقديم المصلحة العامة فى الإنتاج على المصلحة القطاعية حيث يكون الهدف هو زيادة الناتج القومى العام .

١١- تجميع وحدات الإنتاج الملحقة ببعض المشروعات فى مشروع واحد بدلا من بعثرة الإمكانيات فى وحدات صغيرة متفرقة بهدف تقليل التلكفة مع التركيز علي الخبرة وتقليل النفقات الاستثمارية .

١٢- مراعاة التوزيع الإقليمى فى المشروعات التى تقبل ذلك حتى لا يخلق سوءُ التوزيع مشاكل اجتماعيةً وعمرانيةً وتموينيةً تتكلف الكثير فى سبيل حلها مع حق كافة مناطق الوطن فى المشاركة فى عائد التنمية على أن يكون هناك تخطيط إقليمى للمناطق الجديدة بحيث تصبح مع الوقت مناطق اقتصادية من حيثُ توفرُ مقومات الإنتاج .

١٣- الاهتمام بالأبحاث والدراسات المعملية وتطوير المنتج على مستوى الشركة والقطاع وإدراج المبالغ اللازمة لذلك مع التوسع فى إعداد الباحثين عن طريق الإيفاد إلى الخارج واستقدام الخبراء كلما كان ذلك ضروريا .

١٤- مراعاة التنسيق والتكامل مع القطاعات الأخرى خارج الصناعة بما فى ذلك القطاعاتُ الموردة للخامات أو المستخدمةُ للمنتج وكذا قطاع الخدمات بما يضمن الإنفاق على خطة عامة مشتركة ومتكاملة .

والجدولان رقم (٣-٦) و(٣-٧) يوضحان الاستثمارات المنفذة خلال عام ٧٠/ ٧١ و٧١/ ٧٢ .

القطاع	جملة
مجمع الحديد والصلب	٣٨٤٥١
المعدنية	٥١٠٦,٣
الغذائية	٨٩٤٨
الغزل ، والنسيج	١٢٠٥٠,٣
الكيماوية	١٣٤٩٧,٣
مواد البناء والحراريات	٦٣٧٢
الهندسية	٤٧٦٢
الالكترونية والكهربائية	١٠١٣,٥
البترول	٣١٦٣٤
المساحة الجيولجية والتعدين	٣٩٥٧
مراكز التدريب المهنى	١٩٦,٥
مراكز ضبط جودة الإنتاج	١٠٣,٤
المصانع الحربية والطيران	١١٩٦,١
مركز تنمية التصميمات	٦٦
هيئة التصنيع	٢٤٠٦,٦
إجمالى	٣٢١٧٦٠

القيمة بالاف جنيه

جدول (٣-٦)
الاستثمارات المنفذة خلال عام ٧٠/ ٧١

القطاع	جملة	ملاحظات
مجمع الحديد والصلب والاستثمارات التكميلية الخاصة به	٣٣٧٢٨	أرقام الـ ٩ شهور
معدنية	٣٩٤١	لا يتضمن الإحلال والتجديد وكذلك بيانات شركة الحديد والصلب عن شهر يونيه ٧٢
غذائية	٩٠٠٠	
غزل ونسيج	٢٧١٤	أرقام الـ ٩ شهور
كيماوية	١٢٠٩٦	
مواد بناء وحراريات	٦٤٥٦	
هندسية	٣٩٦٢	أرقام الـ ٩ شهور
الكترونية	١١٧٣	
بترول	٢٤١٥٠	
تعدين	٥٨٤	
مطبعة أميرية	١٣٣	
مراكز ضبط جودة الإنتاج	١٣٤	
مشروعات الهيئة	٣٥٧٢	
مراكز تدريب مهنى	٨٤	أرقام الـ ٩ شهور
مركز التنمية	٤٦	أرقام الـ ٩ شهور
جملة	١٠٦٢٧٣	

ملحوظة : بعض القطاعات عاليه أخذت استثماراتها المنفذة عن فترة الـ ٩ شهور **القيمة بالألف جنيه**

جدول (٣-٧) الاستثمارات المنفذة خلال عام ٧١/ ٧٢

دور متزايد للصناعة فى معركة التحرير

دور الصناعة فى بناء قواعد الصواريخ فبراير / مارس ١٩٧٠

لقد تعاون رجال الصناعة ورجال التشييد مع جنود القوات المسلحة في بناء قواعد الصواريخ خلال تلك الفترة الوجيزة الحرجة، ومع إرادة وشجاعة وتصميم الرجال كانت منتجات الصناعة المصرية، وفى مقدمتها الأسمنت وأسياخ التسليح .

نقل المصانع من خط المواجهة مع العدو إلى داخل البلاد:

إدراكا من العاملين بقطاع الصناعة وقطاع البترول والثروة المعدنية لمسئولياتهم فى إنجاز عمل إيجابى إزاء المصانع القائمة بخط المواجهة مع العدو التى توقف إنتاجها بسبب العدوان الصهيونى عام ١٩٦٧، وإزاء المشروعات التى حال العدوان دون إقامتها هناك، قاموا بجهد رائع وعمل صامت بناء فى نقل عدد من الصناعات التحويلية وعدد من وحدات معامل تكرير الترول من خط المواجهة مع العدو إلى داخل البلاد حيث تم إعادة تشغيل بعضها .

وفى مقدمة تلك المصانع معدات مصنع سماد نترات النشادر الذى تم نقل معداته من السويس إلى طلخا، وتبلغ التكاليف الاستثمارية لهذا المشروع نحو ٢٤ مليون جنيه .

ومن المشروعات الصناعية الكبرى التى تم نقلها مشروع إنتاج الصبغات اللازمة فى الصناعات النسجية، فقد تم نقل معدات المشروع فى النصف الثانى من عام ١٩٧٣ وقد بلغت استثمارات المشروع نحو ١١ مليون جنيه ويحقق إنتاجه السنوى البالغ نحو ٦٧٠ طنا من

الصبغات وفرا فى النقد الأجنبى يقدر بنحو ٤ ملايين دولار سنويا.

كما تم نقل معدات وحدات الورق الكرفت من السويس إلى شركة الورق الأهلية بالإسكندرية. وفى قطاع البترول تم نقل معدات تكرير البترول وإنتاج زيوت التزييت والبيوتين (الاسفلت) من معامل تكرير السويس إلى مشروع تكرير العامرية وتقدر استثمارات المشروع بنحو ٣٧ مليون جنيه، ويهدف إلى تكرير نحو ١,٥ مليون طن خام بترول سنويا ويقدر قيمة إنتاجه السنوى بنحو ١٩ مليون جنيه.

معايير اختيار المشروعات الصناعية في برنامج العمل الوطنى للسنوات من ٧٣-٧٧:

- إعطاء أولوية لمشروعات الإحلال والتجديد للوحدات الإنتاجية القائمة للمحافظة على طاقتها الإنتاجية أو لتجديدها لتطوير الإنتاج بما يساير التقدم التكنولوجى الحديث.
- إعطاء أولويات للمشروعات الجارى تنفيذها والمشروعات المتعاقد عليها والتى دخلت فى دور التنفيذ الفعلى مع توجيه عناصر خاصة إلى الإسراع بتنفيذ مشروعات الصناعات الثقيلة مثل مجمع الحديد والصلب بحلوان والواحات البحرية وبطارية الكوك الثالثة بحلوان ومجمع الألومنيوم بنجع حمادى والفوسفات بالحمراوى.
- إعطاء أولوية للمشروعات الجديدة التى تمثل توسعات فى وحدات إنتاجية قائمة للوصول إلى الحجم الأمثل بغرض الوصول بتكلفة الإنتاج إلى التكلفة الاقتصادية المناسبة.
- اختيار المشروعات الجديدة التى تنتج سلعا محل الواردات الضرورية خاصة السلع الوسيطة المغذية لقطاع الصناعات مثل الصلب المخصوص والحراريات والصبغات ولقطاع الزراعة مثل الأسمدة والجرارات ولقطاع الإسكان والتشييد مثل أسياخ التسليح والأسمنت وقطاع النقل مثل اللوريات وعربات السكة الحديد وقطاع الكهرباء مثل الكابلات مع الأخذ فى الاعتبار زيادة الطلب المحلى نتيجة تزايد السكان وتغيير الهيكل الاستهلاكى نتيجة ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة الدخل القومى.
- إعطاء أهمية خاصة للمشروعات الجديدة التى تنتج سلعا موجهة للتصدير بقصد تحسين ميزان النقد الأجنبى.
- توجيه عناية خاصة للمشروعات الجديدة التى تنتج سلعا استثمارية لتوسيع قاعدة التصنيع المحلى مثل مشروع إنتاج المعدات الاستثمارية أومشروع آلات الغزل والنسيج.
- مراعاة توزيع المشروعات الجديدة على محافظات الجمهورية آخذا فى الحسبان الاعتبارات الاقتصادية واعتبارات استمرار معركة تحرير سيناء.
- إعطاء أولوية للمشروعات التى تعتمد على خامات محلية أو استغلال مخلفات زراعية أو صناعية.

توزيع مشروعات الصناعة والبترول والثروة المعدنية على المحافظات:

روعى فى اختيار مواقع مشروعات وزارة الصناعة ووزارة البترول والثروة المعدنية التى تم تنفيذها أو المستجدة توزيعها على المحافظات بقدر ما تسمح الاعتبارات الفنية والاقتصادية الواجبُ الالتزامُ بها.

وذلك لخطة برنامج العمل الوطنى للسنوات ٧٣-١٩٧٧. انظر جدول (٣ ٨).

مسلسل	المحافظة	عدد مشروعات الصناعة والبترول والثروة المعدنية	التكاليف الاستثمارية لمشروعات الصناعة والبترول والثروة المعدنية	عدد مشروعات البترول والثروة المعدنية	تكاليف مشروعات البترول والثروة المعدنية
١	القاهرة	٦٨	١١٢٨٧٣	-	-
٢	الاسكندرية	٧٣	٢٦١٨٩٤	١١	١٥٦١٥٢
٣	محافظات الوجه البحرى	١٠٧	٢٨٢٩٥٨	١	١٩٨٧
٤	محافظات الوجه القبلى	٧٤	٧٥٣١٥٢	-	-
٥	محافظات البحر الأحمر والصحراء الغربية	٨	٤٣٢٦٠	٢	٢٢٣١٢
٦	محافظات متعددة	١٧	٢٨٨٦٩٤	٥	٢٤٢٧١٨
٧	محافظات لم تحدد بعد	١١	١١٢٥٨٦	١	٦٥٠٠٠٠
		٣٥٨	١٨٥٤٨٦٧	٢٠	٤٨٨١٦٩

جدول رقم («٣-٨)
المشروعات الصناعية فى المحافظات

مشروعات الخطة الخمسية الأولى من برنامج العمل الوطنى ٧٣-١٩٧٧

١- توسيع مصنع سكر إدفو:

إقامة خط ثان بقدرة إنتاجية قدرها ٥٠ ألف طن سكر سنويا ليصبح إجمالى إنتاج المصنع ١٠٠ ألف طن سكر سنويا .

٢- توسيع مصنع سكر قوص :

إقامة خط ثالث بقدرة إنتاجية قدرها ٥٠ ألف طن سكر سنويا ليصبح إجمالى إنتاج المصنع ١٥٠ ألف طن سكر سنويا فى موسم عصير ١٩٧٥ .

٣- مصنع سكر دشنا

والذى كان تحت الإنشاء بقدرة إنتاجية قدرها ١٠٠ ألف طن سنويا وكان المقرر أن يبدأ تشغيله فى موسم عصير ١٩٧٧ .

٤- مصنع سكر البلينا

بقدرة إنتاجية ١٥٠ ألف طن سكر سنويا والذى كان مدرجا بالخطة ولم يبدأ تنفيذه - انظر جدول (٣-٩) :

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
الطاقة الانتاجية السنوية	٦٠٠	٦٠٠	٦٧٥	٧٠٠	٧٥٠
الاستهلاك	٦٠٠	٦٣٠	٦٧٠	٧٠٠	٧٥٠
العجز أو الزيادة	-	(-) ٣٠	(+) ٥	-	-

«الكمية بالألف طن»

جدول «٣-٩»
تطور الانتاج والاستهلاك حتى عام ١٩٧٧ من السكر

صناعة غزل القطن ومشروعات تنميتها فى برنامج العمل الوطنى للسنوات ٧٣ـ١٩٧٧:

كان غزل القطن من السلع الأساسية للوفاء بحاجة الجماهير من الكساء فضلا عن كونه سلعةً تصديرية أساسيةً.

فيما يلى ملخص لخطة السنوات الخمس الأولى من برنامج العمل الوطنى ٧٣/ ١٩٧٧ لصناعة غزل القطن:

- عدد المغازل ١٩٧٢ ١٩٧٠ ألف مغزل
- يبلغ إنتاجها ١٧٦ ألف طن
- عدد المغازل المدرجة بخطة السنوات الخمس الأولى من برنامج العمل الوطنى ٩٢٥ ألف مغزل
- عدد المغازل التى كان مقررا أن يبدأ إنتاجها حتى عام ١٩٧٧ «٥٦ ألف مغزل»
- تقدر طاقة إنتاج المغازل التى بدأ إنتاجُها حتى عام ١٩٧٧ بحوالى «٥٣ ألف طن».
- تبلغ طاقة إنتاج غزل القطن عام ٧٧ «٢٢٩ ألف طن»
- ستنزل منهما نتيجة توقف المصانع أيام الجمعة «٢٢ ألف طن».
- يتكون الإنتاج الفعلى لهذه المغازل عام ٧٢ «٢٠٧ آلاف طن».

وهذا الإنتاج كان يكفى لتغطية الاحتياجات من الغزل عام ١٩٧٧ والتى تقدر على النحو التالى:

- غزل للتصدير إلى الخارج «٦٠ ألف طن»
- غزل للاستهلاك المحلى «١٤٧ ألف طن»

وتمثل ال ٩٢٥ ألف مغزل الواردة بالخطة المشار إليها توسعات فى مصانع كانت قائمة تستوعب ٥١٤ ألف غزل إلى جانب إنشاء سبعة مصانع جديدة فى المحافظات الآتية: أسيوط ـ كفر الشيخ ـ البحيرة ـ الشرقية ـ الدقهلية ـ المنوفية لاستيعاب ٤١١ ألف مغزل.

انظر جدول (٣ـ١٠):



السنة	الإنتاج	الاستهلاك المحلى	الفائض للتصدير
١٩٧٣	١٨٣	١٣٧	٤٦
١٩٧٤	١٨٥	١٣٨	٤٧
١٩٧٥	١٩٧	١٤٠	٥٧
١٩٧٦	٢٠٢	١٤٣	٥٩
١٩٦٦	٢٠٧	١٤٧	٦٠

جدول (٣-١٠)
تطور كميات الإنتاج والاستهلاك والصادرات من الغزل خلال السنوات ٧٣-١٩٧٧

مسلسل		الطاقة الإنتاجية السنوية	الموعد المقدر للتعاقد	الموعد المقدر لبدء الإنتاج
١	التوسع فى إنتاج الأسمنت الأبيض	٦٠	تم التعاقد	فبراير ١٩٧٥
٢	التوسع فى شركة أسمنت طره	٧٠٠	ديسمبر ٧٣	يوليو ١٩٧٦
٣	التوسع الثالث فى شركة اسكندرية للأسمنت	٢٠٠	نوفمبر ٧٣	يوليو ١٩٧٥
٤	التوسع فى الشركة القومية للأسمنت	٨٥٠	اكتوبر ٧٣	مارس ١٩٧٦
٥	مصنع أسمنت اسيوط	٥٣٠	اكتوبر ٧٣	نوفمبر ١٩٧٦
٦	إضافة فرق جديد بشركة أسمنت حلوان	٣٠٠	فبراير ٧٤	يوليو ١٩٧٥
٧	التوسع الرابع فى اسكندرية للاسمنت «دراسة ميدانية»	٦٠٠	اكتوبر ٧٤	ابريل ١٩٧٧
	الإجمالى	٣٢٤٠		

جدول «٣-١١»
مشروعات زيادة إنتاج الأسمنت

صناعة الأسمنت ومشروعاتها فى برنامج للعمل الوطنى للسنوات من ٧٣-١٩٧٧:

تعتمد صناعة الأسمنت على مستلزمات الإنتاج من الحجر الجيرى - الطفلة - الجبس.

مشروعات برنامج العمل الوطنى والبرنامج الزمنى لتنفيذها :

أدت دراسة مشروعات هذا البرنامج على ضوء التوقيت الزمنى للاحتياجات الفعلية وأزمة الأسمنت فى السوق العالمية إلى اقتراح المشروعات التالية كما هى مبينة فى الجدول رقم (٣-١١) :

وقد روعى فى هذا البرنامج ما يأتى :

١ - المبادرة إلى تنفيذ المشروعات التى تحقق إنتاجا عاجلا لمواجهة احتياجات السوق المحلية وذلك بإضافة مشروع بطاقة ٢٠٠ ألف طن بشركة أسمنت اسكندرية، وإقامة فرن جديد بشركة أسمنت حلوان بطاقة ٣٠٠ ألف طن.

٢ - تنفيذ المشروعين موضوع التعاون الفنى والاقتصادى مع الاتحاد السوفييتى وتحدى الطاقة الإنتاجية لهما طبقا لما اسفرت عنه الدراسات التكنولوجية وهى التوسع فى صنع الشركة القومية للأسمنت بطاقة إنتاجية ٨٥٠ ألف طن ومصنع أسمنت أسيوط بطاقة ٥٣٠ ألف طن.

صناعة الأسمدة الآزوتية ومشروعاتها فى برنامج العمل الوطنى للسنوات «٧٣-٧٧»:

المواد الخام الأساسية لإنتاج الأسمدة الآزوتية تتمثل فى الغازات الطبيعية - غازات أفران الكوك - التحليل الكهربى للماء. انظر جدول (٣-١٢) :

مسلسل	البيان	الطاقة الإنتاجية		الموعد المقرر لبدء الإنتاج
		ألف طن	ألف طن آزوت	
١	مصنع سماد طلخا			
أ	نقل معدات مصنع السويس، تعديل المشروع لإنتاج نترات نوشادر جيرى بتركيز ٣١٪ ازوت	٢٧٧	٨٥,٩	يناير ١٩٧٥
ب	توسع مصنع سماد طلخا بنقل بعض الوحدات الإنتاجية الأخرى	١٠١	٣١,٣	يناير ١٩٧٧
٢	مشروع سماد اليوريا : لإنتاج سماد اليوريا ٤٦٪ آزوت	٥٧٠	٢٦٢,٤	يوليو ١٩٧٦
			٣٧٩,٦	

جدول (٣-١٢)

المشروعات التى كان من المقترح تنفيذها فى برنامج العمل الوطنى والبرنامج المقرر لتنفيذها

بيان	٧٣	٧٤	٨٥	٨٦	٧٧
الاستهلاك طبقا لتقديرات وزارة الصناعة «٥, ١٥٪ خامس اكسيد الفوسفور»	٥٥٠	٥٧٩	٥٨٢	٦٠٢	٨٣٢

«بالألف طن»

جدول (٣-١٣)

تقدير احتياجات استهلاك البلاد من الأسمدة الفوسفاتية حتى عام ١٩٧٧ طبقا لتقديرات وزارة الزراعة

وقد روعى فى هذا البرنامج ما يأتى :

١- استغلالاً أكبر للوحدات الإنتاجية القائمة فى مصنع سماد السويس والتى يمكن نقلها إلى موقع الإنتاج الجديد بطلخا .

٢- الحفاظ على الطاقة الإنتاجية القائمة .

٣- زيادة تركيز الأسمدة الآزوتية المنتجة، وذلك بما يحقق وفرا فى أعباء النقل والتخزين وتمشيا مع التطور التكنولوجى العالمى .

صناعة الأسمدة الفوسفاتية ومشروعاتها فى برنامج العمل الوطنى ٧٣-١٩٧٧ :

تعتمد صناعة الأسمدة الفوسفاتية على خام الفوسفات المتوفر فى مصدرين :

١- محاجر الفوسفات فى وادى النيل وخاصة فى منطقة السباعية .

٢- محاجر الفوسفات فى البحر الأحمر، والتى توجه عادة إلى التصدير .

وذلك بالإضافة إلى بعض مستلزمات الإنتاج المستوردة مثل الكبريت أوالبيريت، وقطع الغيار ومستلزمات التعبئة .

تقدير حجم الطلب من الأسمدة الفوسفاية حتى عام ١٩٧٧:

كما فى جدول ٣-١٣

وقد روعى فى هذا البرنامج ما يأتى :

١- إنتاج الأسمدة الفوسفاتية المركزة «٤٥٪ خامس أكسيد الفوسفور» وهى تمتاز عن الفوسفات الأحادى باقتصاديات أفضل فى الإنتاج والاستخدام نظرا لما يتطلبه من أعباء أقل فى النقل والتعبئة .

٢- تنفيذ المشروع كتوسع فى المصنع القائم بشركة أبو زعبل، وذلك بما يسمح باستغلال الطاقات المتاحة وتخفيض الاستثمارات المطلوبة بقدر الإمكان .

مسلسل	الشركة	الطاقة السنوية القائمة ٧٢	الطاقة الإنتاجية الكلية لمشروع برنامج العمل الوطنى	الإنتاج الكلى المقرر تحقيقه فى ١٩٧٧
١	النحاس المصرية	٧٠	-	٧٠٠
٢	الأهلية للصناعات المعدنية	٨٥	٥٠	٢٣٥
٣	الدلتا للصلب	٥٠	٢٠	٧٠
٤	الحديد والصلب	٣٠	يتحول إلى إنتاج قطاعات صغيرة	٢٢٥
٥	المشروع الجديد بالوجه البحرى	-	٤٠٠	
	الإجمالى	٢٣٥	٥٧٠	٦٠٠

«الكمية بالألف طن»

جدول «٣ـ ١٤»

الطاقة الإنتاجية للمشروعات القائمة والمشروعات التى كانت مدرجة بخطة السنوات الخمس لبرنامج العمل الوطنى «٧٣ ـ ١٩٧٧»

صناعة حديد التسليح ومشروعاتها فى برنامج العمل للسنوات ٧٣ـ ٧٧ :

مشروعات إنتاج حديد التسليح التى جرى تنفيذها فى برنامج العمل الوطنى للسنوات «٧٣ ـ ٧٧» انظر الجدول رقم (٣ ـ ١٤) .

١ـ الشركة الأهلية للصناعات المعدنية:

وكانت الخطة تتضمن تنفيذ مشروع لإنتاج أسياخ حديد التسليح بطاقة إنتاجية سنوية تبلغ نحو ١٥٠ ألف طن كتوسع للمشروعات القائمة بالشركة وقد تم التعاقد على هذا المشروع مع ألمانيا الشرقية .

٢ـ شركة مصانع الدلتا للصلب:

تتضمن مشروعاتُ الإحلال والتجديد للمشروعات القائمة مشروع إحلال وتجديد أسياخ التسليح بشركة مصانع الدلتا بطاقة إنتاجية سنوية تبلغ نحو ٢٠ ألف طن، وبذلك يبلغ إجمالى الطاقة الإنتاجية السنوية من أسياخ التسليح بالشركة نحو ٧٠ ألف طن سنويا .

المشروعات الجديدة لإنتاج حديد التسليح المدرج بالخطة:

تضمنت المشروعات المدرجة بخطة السنوات الخمس لبرنامج العمل الوطنى «٧٣ـ ٧٧» لإنتاج ٤٠٠ ألف طن سنويا من حديد التسليح بالوجه البحرى .

برنامج العمل الوطنى

حدد برنامج العمل الوطنى الحاكم للتخطيط القومى الشامل ولدعم القوات المسلحة للسنوات العشر ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢ فى العمل على مضاعفة الدخل القومى وزيادة الإنتاجية .

فقرر البرنامج : أن السبيل الوحيد إلى تحقيق هذه الأهداف ـ أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ـ هو مضاعفة الدخل القومى فى السنوات العشر المقبلة حتى تستطيع توفير حجم الاستثمارات اللازمة للبناء .

على أن المصدرين الأساسيين لزيادة الدخل هما الصناعة والزراعة وبوجه خاص فى بلاد كبلادنا عانت سنوات طويلة من التخلف والعلاقات الاجتماعية البالية التى أوقفت نموها .

إلا أن قضايا تطوير الصناعة بسبب طول تخلفها يحتاج حلها إلى وقت طويل، واعتمادات مالية ضخمة وجهود بشرية جبارة، لذلك فإن الصناعة هى السلاح الرئيسى فى عملية مضاعفة الدخل القومى وذلك عن طريق زيادة الإنتاج بمعدلات عالية بانتظام، تزيد

كثيرا على معدلات نمو عد د السكان، كما أن حجم الإنتاج لابد وأن يزيد زيادة كبيرة ومطردة بالنسبة لكل وحدة عمل.

برنامج العمل الوطنى للسنوات العشر (١٩٧٣ ـ ١٩٨٢) والإطار العام لخطة قطاع الصناعة والبترول والثروة المعدنية :

بدأت مصر فى تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات العشر (١٩٧٣ ـ ١٩٨٢) ابتداء من يناير ١٩٧٣ مقسمة على خطتين خمسيتين الأولى (١٩٧٣ ـ ١٩٧٧) والثانية (١٩٧٨ - ١٩٨٢) والهدف الاقتصادى الحاكم للخطة هو تغيير هيكل الاقتصاد المصرى استهدافا لتنمية القوة الذاتية، بما يؤدى إلى مضاعفة الدخل فى عشر سنوات أى زيادة إجمالى الناتج المحلى المقدر بنحو ٢٨٧٥ مليون جنيه فى سنة ١٩٧٢ ـ سنة الأساس للخطة ـ إلى نحو ٥٧٣٥ مليون جنيه فى عام ١٩٨٢، مقوما بأسعار سنة الأساس ـ وذلك بتنفيذ مشاريع تقدر تكاليفها الاستثمارية بنحو ٨٤٠٠ مليون جنيه يخصص منها وفقا للتقديرات الأولية نحو ٣٢٠٠ مليون جنيه لخطة السنوات الخمس (٧٣ـ٧٧) «تمثل نسبة ٣٨٪ من استثمارات الخطة العشرية ونحو ٥٢٠٠ مليون جنيه للسنوات الخمس (٧٨ ـ ٨٢) (تمثل نسبة ٦٢٪ من استثمارات الخطة العشرية).

وتستهدف خطة السنوات العشر توظيف نحو ٣ ملايين مشتغل ـ منهم نحو ٥٣٠ ألف عامل فى الصناعة والبترول والثروة المعدنية وذلك بأن تزيد قوة العمل المدنية من ٨,٧ مشتغل سنة ١٩٧٢ إلى نحو ١,٧ مليون مشتغل سنة ١٩٨٢ إلى زيادة الأجر ـ من نحو ١٣٥٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٢ إلى نحو ٢٣٥٠ مليون جنيه سنة ١٩٨٢ منها بزيادة قدرها نحو ١٠٠٠ مليون جنيه منها نحو ١٨١ مليون جنيه فى قطاع الصناعة والبترول والثروة المعدنية.

وتقدر قيمة إنتاج قطاع الصناعة والبترول والثروة المعدنية فى سنة ١٩٧٢ بنحو ٢٦١٨ مليون جنيه تُوَلد إجمالى دخل محلى يقدر بنحو ٦٦٢ مليون جنيه وكان المستهدف لسنة ١٩٧٧ بلوغ قيمة الإنتاج نحو ٣٨٣٩ مليون جنيه تولد إجمالى دخل يقدر بنحو ١٠٠٨ ملايين جنيه تمثل زيادة قدرها ٣٨٦ مليون جنيه على دخل سنة ١٩٧٢ وبما يعادل نحو ٦٢٪ منه.

على أن يزيد فى سنة ١٩٧٧ لأول مرة فى تاريخ الاقتصاد المصرى إجمالى الدخل المحلى الصناعى المقدر بنحو ١٠٠٨ ملايين جنيه عن الدخل الزراعى المقدر بنحو ٩٩٣ مليون جنيه وهذا يعنى أن الاقتصاد المصرى كان سيتحول جذريا إلى اقتصاد صناعى وزراعى.

وكان يُستهدف للقطاع الصناعى لسنة ١٩٨٢ بلوغ قيمة الإنتاج بنحو ٥٧٧٠ مليون جنيه تولد إجمالى دخل محلى يقدر بنحو ١٥٣٠ مليون جنيه تمثل زيادة قدرها ٩٠٨ملايين جنيه على إجمالى سنة ١٩٧٢ وبما يعادل نحو ٤٥٪ منه.

وبلغت التكاليف الاستثمارية لمشروعات قطاع الصناعة وقطاع البترول والثروة المعدنية فى الخطة العشرية نحو ٢٦٨٥ مليون جنيه منها نحو ١٠٣٠ مليون جنيه لخطة السنوات الخمس ٧٣ ـ ٧٧ ونحو ١٦٥٥ مليون جنيه لخطة السنوات الخمس ٧٨ ـ ٨٢.

ولتقدير ضخامة هذه الاستثمارات فإنه بمقارنتها بما تم استثماره خلال عشرين سنة من عمر ثورة ٢٣ يوليو المجيدة أى خلال الفترة من يوليو ٥٢ إلى ١٩٧٢ نجد أن الاستثمارات المحققة فى كافة قطاعات الاقتصاد القومى قد بلغت نحو ٥٢٠٠ مليون جنيه تحقق منها فى قطاع الصناعة وقطاع البترول والثروة المعدنية نحو ١٥٠٠ مليون جنيه تعادل نحو ٢٩٪ من إجمالى الاستثمارات، وفى قطاع الكهرباء

نحو ٥٠٠ مليون جنيه أى ما تحقق فى قطاعى الصناعة والكهرباء بلغ نحو ٢٠٠٠ مليون جنيه بما يعادل نحو ٣٨٪ من إجمالى استثمارات العشرين السنة المذكورة .

وقد حدد برنامج العمل الوطنى أهداف الإنتاج الصناعى لسنة ١٩٨٢ لبعض المنتجات الرئيسية اللازمة لبلوغ مرحلة التقدم الاقتصادى والاجتماعى المستهدفة ومنها ما يلى : -

١ - الصلب من ٤٥٠ ألف طن إلى ٢ مليون طن .
٢ - الأسمنت من ٣,٦ مليون طن إلى ٦ ملايين طن .
٣ - الأسمدة الآزوتية «١٥٪ آزوت» من مليون طن إلى ٣,٥ مليون طن .
٤ - الأسمدة الفوسفاتية «١٥٪ خامس أكسيد الفوسفور» من ٦٠٠ ألف طن إلى ١,٢ مليون طن .
٥ - البترول الخام والغازات الطبيعية من ١٥ مليون طن إلى ٦٠ مليون طن .
٦ - المنتجات البترولية من ١٧ مليون كيلووات ساعة إلى ١٩ مليون كيلوات/ ساعة .

وتجدر الإشارة إلى أكبر المشروعات الصناعية التى نفذت فى الخطة وهو مجمّع الحديد والصلب بحلوان والذى بلغت تكاليفه الصناعية نحو ٢٤٥ مليون جنيه وتكاليف المشروعات الصناعية المغذية له «بطارية الكوك الثالثة ومصنع الفيروسليكون ومصنع الحراريات» نحو ٢٠ مليون جنيه والاستثمارات التكميلية للإسكان والمرافق والطرق وتُرعة النوبارية ٩٥ مليون جنيه بإجمالى نحو ٣٦٠ مليون جنيه .

وكان من المخطط أن يؤدى الإنتاجُ الصناعىُ فى سنة ١٩٧٢ المقدر بنحو ٢٦١٨ مليون جنيه إلى بلوغ الدخل الصناعى نحو ٦٦٢ مليون جنيه كما كان من المخطط أن يؤدى الإنتاج الصناعى فى سنة ١٩٨٢ والمقدر بنحو ٥٧٧٠ مليون جنيه إلى بلوغ الدخل الصناعى إلى نحو ١٥٣٠ مليون جنيه بأسعار سنة ١٩٧٢ .



عهد مبارك والإصلاح الاقتصادى

بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ وخلال الجزء المتبقى من عقد السبعينيات اتجه الاقتصاد المصرى إلى مرحلة تنمية الإنتاج وإعادة البناء ودعم التنمية الاقتصادية والقدرة الذاتية على النمو.

وشهدت هذه الفترة تطورات اقتصادية مهمة سواء فى التشريعات أو التوجهات، فقد صدر عام ١٩٧٤ قانون الاستثمار لرأس المال العربى والأجنبى بهدف تشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية فى مصر وكذلك جذب مدخرات المصريين فى الخارج وأعقب ذلك إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى.

كما شهد آخر عقد السبعينيات التوجه نحو إنشاء المدن الصناعية خارج حزام القاهرة والمدن الصناعية التقليدية وكان لهذا التوجه أسباب كثيرة اقتصادية واجتماعية وبيئية.

فإزاء المعدلات العالية لكثافة السكان فى المناطق المتمركزة حول وادى النيل، ومع وجود أراض صحراوية شاسعة تمثل ما يزيد على ٩٦٪ من المساحة الكلية لمصر، كان لابد من الخروج إلى الصحراء لتعميرها وبناء المجتمعات العمرانية وإنشاء المدن الجديدة وإقامة مجتمعات صناعية متكاملة بحيث تكون الصناعة هى محل الاهتمام فى هذه المدن، ومن ثم تكون إضافة جديدة للتنمية الصناعية وما تحققه هذه التنمية من مزايا اقتصادية واجتماعية، فكانت خطة الدولة فى إقامة المدن الجديدة مع تشجيع الاستثمارات الصناعية للنزوح إليها والتوطن بها.

وقد بدأ التفكير فى إقامة مدن صناعية جديدة بعد حرب ١٩٧٣ حين بدأت الدولة فى تعمير مدن القناة، وفى أثناء تخطيط وتنفيذ برنامج التعمير ظهر اتجاه يؤيد فكرة إنشاء المدن الجديدة فى قلب الصحراء وإمكانية الاستفادة القصوى من استغلال المساحات الشاسعة بالصحراء وبناء عليه فقد صدر القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ الخاص بإنشاء المدن الجديدة، وقد تم تخطيط هذه المدن على ضوء تجارب الدول المتقدمة فى هذا المجال مثل بريطانيا وفرنسا.

وفى عام ١٩٨١، وحينما تولى الرئيس حسنى مبارك مسئولية الحكم كان حريصا أن يؤكد فى أول خطاب له على أن سياسة الانفتاح باقية، وكان لهذا أثره الإيجابى على إقبال رجال الأعمال على الاستثمار فى مصر.

وشهدت هذه الفترة حدوث عدة متغيرات اقتصادية جذرية حيث كثّف الرئيس مبارك إجراءات التحول نحو اقتصاد السوق، وكان أهمّ هذه التوجهات، هو إلغاءُ نظام التخطيط المركزى والاستعاضة عنه بأسلوب التخطيط التأشيرى، وإعادة النظر فى أولويات الخطة، وتقليص دور القطاع العام تدريجيا والتحول إلى القطاع الخاص مع الإبقاء على دور الدولة فى إدارة الاقتصاد الكلى على نحو يكفل استقرار الأسعار والتوازن الخارجى والعدالة فى التوزيع ومنع الاحتكار والانتقال من مرحلة التصنيع من أجل الإحلال محل الواردات إلى مرحلة التصنيع من أجل التصدير.

وكانت هذه السياسات هى بداية مرحلة جديدة فى الاقتصاد الكلى المصرى، وبالتالى انعكست آثارها على الصناعة فى عهد مبارك والتى تغير هيكلها من خلال الخطة الخمسية الأولى (٨٢/ ٨٣-٨٦/ ١٩٨٧).

الخطة الخمسية الأولى «٨٢/ ٨٣-٨٦/ ١٩٨٧»

دعائم الاستقرار الاقتصادى

تعتبر هذه الخطة الخمسية ثانى الخطط الثابتة بعد الخطة الأولى فى ٦٠/ ١٩٦٤، إذ أن الخطة الخمسية ٧٧/ ١٩٨٢ كانت متحركة تتغير أهدافها كلما زادت عليها سنة مقابل كل سنة تقضى بسبب عدم وضوح الرؤية الذى سيطر على إعدادها.

أما هذه الخطة فإنه لوجود عاملى الثبات والمرونة وما تضمنته من أهداف تفصيلية يمكن أن توصف بأنها خطة «واضحة الأهداف والأسس» وهى ذات طابع تطبيقى توزعت فيه الأهداف الإجمالية على التفاصيل النشاطية وعلى جهات الإسناد الرئيسية بحيث تصبح الجهات على وعى كامل بالأهداف المطلوب بلوغها فى الإنتاج.

أهداف قطاع الصناعة فى الخطة:

- استهدفت الخطة تحقيق معدل نمو ١٠,٣ سنويا.
- دفع معدلات التنمية والارتقاء بنوعية الإنتاج للوفاء بمتطلبات الاستهلاك والقطاعات سواء من السلع الوسيطة أو الاستثمارات وزيادة الصادرات وخلق المزيد من فرص العمالة ورفع الكفاءة الإنتاجية.
- تحقيق التوازن والتكامل بين قطاعى الصناعة والزراعة.
- الاهتمام بالصناعات التى تنتج مستلزمات الإنتاج مما يزيد من الطاقة الاستيعابية للإنشاءات والتشييد والإسكان مثل



صناعات الأسمنت، حديد التسليح، المواسير. . الخ.
- توسيع وتنويع قاعدة الصناعات التى تفى باحتياجات الاستهلاك المحلى.
- توسيع قاعدة الصناعات التصديرية بالتركيز على الصناعات التى تتميزبالقدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية.
- التوازن والتكامل بين أنشطة الصناعات المختلفة.
- استغلال الطاقة المتاحة غير المستغلة بشركات الحديد والصلب والسكر وترسانة الإسكندرية وغيرها بما يزيد الإنتاج القومى ويخفض تكلفة الإنتاج.
- تطوير الصناعات الهندسية بحيث تكون قادرة على تصنيع السلع الاستثمارية محليا.

توجيه النشاط الصناعى فى إطار ترشيد استخدامات الطاقة الكهربائية والبترولية :-
- إقامة مناطق صناعية متكاملة فى محافظات الجمهورية تُستوفى فيها هياكل البنية الأساسية.
- مراعاة البعد الإقليمى عند اختيار مراكز توطين المشروعات الصناعية أو عند إقامة المناطق الصناعية المتكاملة.
- التنسيق عند تخصيص الاستثمارات بين الصناعات المنتجة لبدائل الوارادت وتلك المنشأة لمواجهة التصدير.
- وقد استهدفت الخطة معدل نمو سنوى مرتفع للصناعات المنتجة للسلع الوسيطة والاستثمارات بينما استُهدف معدلُ نمو أقل للصناعات الاستهلاكية.

الاستثمارات:

وقدرت الاستثمارات المستهدفة للخطة ٨٦١٧ مليون جنيه (أنظر جدول ٤ ـ ١) يخص القطاع العام منها ٦٨٤٢ مليون جنيه بنسبة ٧٩,٤ من الإجمالى، ويخص القطاع الخاص ١٧٧٥ مليون جنيه بنسبة ٢٠,٦٪.



وقد تم اعتماد مبلغ ٣٢٦٨ مليون جنيه خلال سنوات الخطة نفذ منها ٣١٦٧ مليون جنيه طبقا للبيان المرفق، ومن أهم مشروعات قطاع الصناعة بالخطة الخمسية ما يلى :

- مصنع سكر جرجا
- توسعات الشركة الشرقية للدخان
- إعادة تأهيل الشركة الأهلية للغزل والنسيج
- إعادة تأهيل شركة مصر/ حلوان للغزل والنسيج
- إعادة تأهيل شركة المنسوجات الحديثة
- إضافة ٥٥ ألف مغزل بمنيا القمح
- مشروعات إنتاج الملابس الجاهزة
- سماد التربل فوسفات وحامض الفوسفوريك
- مضاعفة إنتاج الصودا الكاوية والكلور
- إنتاج ٥ ملايين حذاءبالقاهرة
- إنتاج الفيروسليكون
- درفلة الزنك والألومنيوم
- إنتاج مواسير الضغط العالى من الزهر المرن
- إنتاج الحراريات لمجمع الحديد والصلب
- الأثاث المعدنى
- تطوير شركة الكابلات المصرية
- الملاحة الشمسية بسبيكة
- استغلال فوسفات المحاميد
- استغلال جبس رأس ملعب

الخطة الخمسية الثانية (٨٧/٨٨ـ٩١/١٩٩٢) :

بعد التطوير فى الهيكل الصناعى خلال الخطة الخمسية الأولى (٨٢/ ٨٣ـ٨٦/ ١٩٨٧) باعتبار الصناعة ركيزة أساسية فى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كان لابد من استمرار هذا التطور فى الخطة الجديدة .

أهداف قطاع الصناعة فى الخطة :

- تحقيق الاكتفاء الذاتى فى الصناعات الاستهلاكية
- رفع كفاءة استخدام مستلزمات الإنتاج
- رفع جودة الإنتاج ومطابقته للمواصفات المعيارية مع رفع جودة الصناعات التصديرية
- التوسع فى تصنيع المعدات الاستثمارية وقطع الغيار المحلية .
- استمرار العمل على رفع كفاءة العاملين بوضع البرامج التدريبية
- التخلص من المخزون الراكد لتخفيف العبء التمويلى وإصلاح الخلل المالى .
- تخصيص خطوط إنتاج يوجه إنتاجها للسوق الخارجية
- التصنيع من أجل التصدير ويرتبط ذلك بترقية الأسلوب الإنتاجى حتى تقوى المنتجات الصناعية على المنافسة فى الأسواق العالمية .

البيان	الاستثمارات المعتمدة خلال الخطة		الاستثمارات المنفذة خلال الخطة	
	جملة	أجنبى	جملة	اجنبى
مشروعات الإحلال والتجديد	١٣٠٣	٦٩٩	١٢١٥	٥٥٤
مشروعات جارى تنفيذها	١٧٧٣	٦٩٤	١٨١٣	٦٩٤
مشروعات جديدة	١٩٢	٩٦	١٣٩	٥٢
جملة	٣٢٦٨	١٤٨٩	٣١٦٧	١٣٠٠

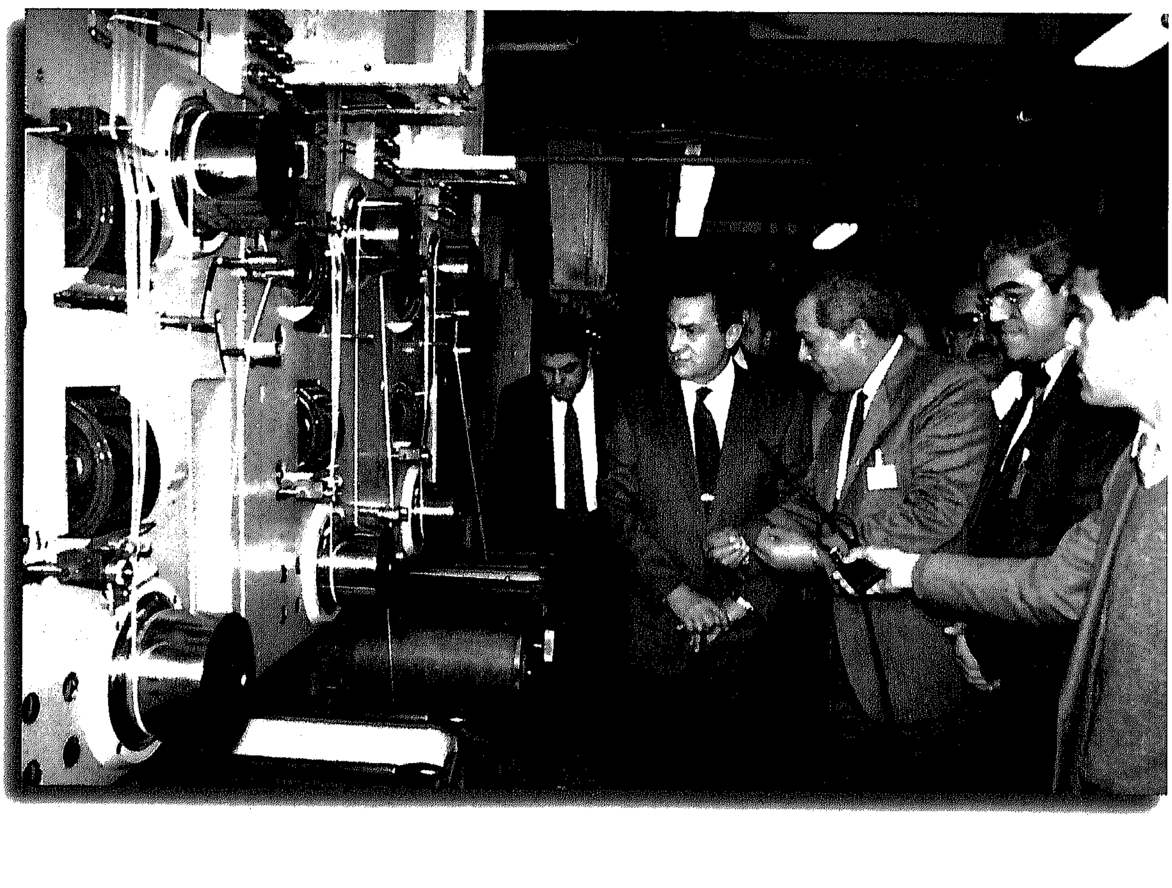
«القيمة بالمليون جنيه»

جدول «٤ ـ ١»
الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

- تخفيض تكلفة الإنتاج الصناعى حتى تتمكن المنتجات المصرية من المنافسة الدولية .
- التصنيع من أجل التنمية الاجتماعية الذى يجعل من البعد المكانى والسكانى محورا رئيسيا للتنمية وتركز الخطة الخمسية الثانية على دفع الفائض السكانى من الوادى الضيق إلى مجتمعات صناعية جديدة .
- تعميق التصنيع المحلى فقد أعطى التصنيع فى مراحله السابقة اهتمامه الأكبر للصناعات الخفيفة والاستهلاكية وكان لذلك ما يبرره فى حينه ، ولكن ضرورة الانطلاق من مرحلة التصنيع الاستهلاكى إلى التصنيع الإنتاجى تتطلب بدء مرحلة جديدة وهى دعم الصناعات الثقيلة والتى تهدف إلى تعميق التصنيع المحلى ومن المعروف أن تحقيق ذلك الهدف الاستراتيجى يعتمد على محورين رئيسيين :
- المحور الأولى خارجى حيث تُعتبر الدولةُ المتقدمةُ هى الرائدة فى هذا المجال وصاحبة التقنية العالية فيها ، كما وأن إمكانية تمويل مثل هذه المشروعات تفوق قدرات الدول النامية مما يحتم ضرورة النظر إلى إمكانية تطويع تلك المحددات عن طريق المشاركة الأجنبية .
- المحور الثانى محلى ويتطلب التطوير المستمر لهيكل التصنيع الداخلى حتى يمكن تحقيق المحور الأول .

وتجدر الإشارة إلى أن التصنيع فى تلك المرحلة قد نجح فى تخطى كثير من الصعاب واستطاع أن يحقق بعض الأهداف المرجوة منه بتصنيع الكثير من الإنتاج الثقيل مثل المراجل البخارية حتى سعة ٦٥ طن/ ساعة ، خطوط مواسير المياه والصرف الصحى وعربات السكك الحديدية وعربات الترام والقاطرات حتى قدرة ألف حصان ، أتوبيسات ولوارى ، جرارات وأوعية الضغط ، ومصانع الأسمنت ، وكابلات الكهرباء حتى ٦٦ ك . و .

وانطلاقا من ذلك كأن الخطة الخمسية الثانية تهدف إلى الحد من استيراد مثل تلك المنتجات



والاعتماد على الذات فى تلبية احتياجات القطاعات الاقتصادية .

وقد حددت الخطة أهدافا استراتيجية لكل قطاع صناعى كما يلى :

١. الصناعات الغذائية :

وتستهدف الخطة التركيز على ما يلى :

- زيادة الإنتاج من مجموعات السلع الغذائية المهمة مثل السكر والزيوت النباتية والمسلى الصناعى والخضر والفاكهة المحفوظة للاستفادة من الطاقة المتاحة .
- التوسع فى إنتاج الأعلاف .
- إقامة المجمعات الزراعية الصناعية بالأراضى الجديدة وزراعتها بالخضر والفاكهة .
- التوسع فى صناعة الطحن وفى إنشاء المخابز الآلية ونصف الآلية بهدف رفع جودة الرغيف .

٢. صناعة الغزل والنسيج :

واستهدفت الخطة فيها التركيز على ما يلى :

- إنتاج الملابس الجاهزة ورفع جودة إنتاجها ومطابقتها للمواصفات القياسية وتنوع الإنتاج لتغطية كافة أذواق المستهلكين مع دفع وتشجيع الصادرات .
- زيادة الاهتمام بالغزول وتحسين جودتها .
- رفع إنتاجية الخيوط الصناعية من البولستر ومضاعفتها وإدخالها فى الأقمشة لزيادة قوة متانتها .
- الاهتمام بالأقمشة القطنية من حيث الكم والجودة والمواصفات .
- التركيز على خفض نسبة الفاقد

٣. الصناعات الكيماوية :

واستهدفت الخطة فى هذا المجال ما يلى :

- سد حاجة البلاد من الأسمدة الآزوتية .
- إنتاج الكيماويات الأساسية والوسيطة والدوائية للحد من استيرادها .
- التوسع فى إنتاج مواد البناء من خامات غير معدنية للوفاء باحتياجات التشييد وخاصة الأسمنت .
- العمل على سد حاجة البلاد من منتجات الكاوتشوك وإطارات السيارات

٤. الصناعات المعدنية:

رفع نسبة الاكتفاء الذاتى لبعض السلع الرئيسية مثل حديد التسليح اللازم للوفاء باحتياجات قطاع التشييد والبناء .

- التركيز على إنتاج مدرفلات الصلب لتغطية احتياجات الصناعات الهندسية .
- التوسع فى الصناعات التصديرية .
- تلبية احتياجات قطاع المرافق والبترول من مواسير الزهر المرن والصلب .
- الاهتمام بإنتاج الصلب بنوعياته المختلفة لملاءمته لتصنيع المعدات الاستثمارية وقطع الغيار .

٥. الصناعات الهندسية:

وارتكز التطويرُ فى هذا النشاط على عدة محاور من أهمها :ـ تعميقُ التصنيع المحلى مع التركيز على جودة الإنتاج وتغطيته كميا .





برنامج الإصلاح الاقتصادى

شهد النصف الثانى من الثمانينيات اهتماما من جانب الحكومة بتطوير وتدعيم الخدْمات العامة، ومن ثم تركزت استثمارات القطاع العام فى مشروعات البنية الأساسية.

وقد تلازم مع ذلك تدهور فى أسعار البترول بما انعكس على حصيلة النقد الأجنبى اللازم لتمويل المكون الأجنبى للاستثمارات، مع غياب اتخاذ خطوات واسعة نحو التحرر مما كان له أثر سلبى على نمو الاستثمارات الخاصة.

وكان من نتيجة ذلك أن شهدت الفترة تباطؤا ملحوظا فى معدلات النمو، واستمر التباطؤ مع قدوم التسعينيات كرد فعل لتطبيق برنامج الإصلاح فى مرحلته الأولى التى تعتمد على تقيد جانب الطلب من ناحية، وتأثير الركود العالمى من ناحية أخرى، إلا أن برنامج الإصلاح الاقتصادى قد تزامن مع منتصف الخطة الخمسية الثانية فى عهد الرئيس مبارك، وذلك قرب نهاية الثمانينيات ومع بداية التسعينيات فتبنت «حكومة الدكتور عاطف صدقى» تنفيذ هذا البرنامج والذى بدأته بالإصلاح النقدى والمالى، حيث تم تحرير سعر الصرف وتحرير سعر الفائدة، وكان من نتيجة ذلك أن زادت الثقة بالنظام النقدى، وتمكن الجهاز المصرفى من جذب المزيد من الودائع التى تم توظيفها فى المجالات المختلفة خصوصا النشاط الصناعى الذى حظى بقدر معقول من الائتمان.

ووفقا لبيانات وزارة التخطيط بلغ معدل النمو الحقيقى فى الناتج المحلى الإجمالى ٤٪ فى المتوسط خلال الفترة ٨٧/ ١٩٨٨ - ٩١/ ١٩٩٢، وقد انخفض معدل النمو من ٥,١٪ عام ٩٨/ ١٩٨٨ إلى ٩,١٪ عام ٩١/ ٩٢، وقد ظهر تحسن طفيف فى معدل نمو الناتج خلال عام ٩٢/ ١٩٩٣، ويرجع هذا التحسن أساسا إلى قطاع البترول ومنتجاته

نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية، أما بالنسبة لقطاعى الزراعة والصناعة، فقد أظهرت الزراعة انخفاضا فى مساهمتها فى الناتج وظلت مساهمة القطاع الصناعى على ما هى عليه تقريبا.

أوضاع الموازنة العامة للدولة:

كما كانت أوضاع الموازنة العامة للدولة هى أحد المحاور الرئيسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى، سواء من حيث ضرورة معالجة العجز والاتجاه نحو التوازن المالى أو من حيث إيجاد خطة لتمويل العجز بديلة للاقتراض من البنك المركزى.

حيث إنه قبل تطبيق المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح كانت الموازنة العامة تعانى من عجز جار كبير وعجز كلى تصل نسبته إلى ٨,١٧٪ من الناتج المحلى الاجمالى يتم تحويل الجزء الاكبر منه من الجهاز المصرفى والاقتراض من الخارج، وبانتهاء تلك المرحلة فى ٩٢/١٩٩٣، تحول العجز الجارى إلى فائض وانخفض العجز الكلى لتصل نسبته إلى١,٤٪ من الناتج الإجمالى فى ٩٢/ ١٩٩٣.

السيطرة على التضخم:

يمثل تحقيق الاستقرار فى الأسعار هدفا عاما من أهداف الإصلاح الاقتصادى فى مصر، وذلك بالنظر للبعد الاجتماعى الذى ينطوى عليه الاستقرار النقدى فضلا عن ضرورته فى تهيئة بيئة مواتية للاستثمار حيث ترتفع درجة التأكد ويصبحُ المستثمرون أكثر قدرة على اتخاذ القرارات الاستثمارية على أنه كان ضروريا مع التوجه نحو اقتصاد يقوم على آليات السوق أن يتم تصحيح أسعارٍ عديدة من السلع والخدمات الرئيسية حتى تصل إلى مستواها الحقيقى، ومن ثم كان طبيعيا أن يسجل الرقم القياسى لأسعار المستهلكين ارتفاعات كبيرة نسبيا آخذا فى الاعتبار أثر التوسع النقدى كذلك.



على أنه بالامكان القول إن الاقتصاد المصرى قد اجتاز مرحلة جوهرية فيما يتعلق بتصحيح الأسعار كما أن محددات هامة للتكلفة قد سجلت إما استقرارا نسبيا كسعر الصرف أو انخفاضا كسعر الفائدة وذلك فى ظل دور حيوى تقوم به أذون الخزانة فى امتصاص فائض السيولة، ومن ثم تحجيم التوسع النقدى، ويلاحظ انخفاض معدل النمو فى السيولة المحلية خلال ٩١/ ١٩٩٢ - ٩٢/ ١٩٩٣ وكذلك فى معدل التغيير فى الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين وسجل معدل التضخم نسبة تتراوح ما بين ٨٪ و١٠٪ فى منتصف التسعينيات.

نظرة مستقبلية:

تعتبر الإيجابيات التى تحققت حتى الآن بمثابة قوة دفع للمرحلة الثانية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى التى ينتظر أن يتصاعد خلالها معدل النمية الاقتصادية مستندا فى ذلك إلى دور أساسىّ يقوم به القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى، حيث تتركز جهود الحكومة منذ بداية التسعينيات على إصلاح الهياكل التموينية لوحدات القطاع العام تمهيدا لتحويل ملكيتها للقطاع الخاص «فى إطار ما عرف ببرنامج الخصخصة» أو الاستمرار بها على أسس اقتصادية سليمة وصدر لذلك عدد من التشريعات«قانون قطاع الأعمال العام» و«قانون سوق رأس المال» وقانون التأجير التمويلى» ويستهدف فى ذلك زيادة الإنتاج السلعي وتحسين نوعيته.

ولاشك أن مواصلة ضبط النمو السكانى وخفض معدلات البطالة سوف يساعد على الاستمرار فى مسيرة الإصلاح الاقتصادى فى مصر وجنى ثمارها فى أمد قصير ومما يبشر بتحقيق ذلك اتجاه معدّل النمو السكانى خلال فترة الدراسة إلى الانخفاض من ٣٪ عام ٨٧/ ١٩٨٨، إلى ٢,١٪ عام ٩٢/ ١٩٩٣، إلا أنه مازال مطلوبا زيادة معدلات النمو الحقيقية فى الناتج المحلى الإجمالى بما يجاوز معدل النمو السكانى للوصول إلى رفع مستوى معيشة الأفراد خلال فترة زمنية مقبولة.



الصناعة المصرية
فى خطاب الرئيس مبارك

بانوراما عامة ١٩٨٢ - ١٩٩٦

فى البدء لا نستطيع أن تقول إن حصيلة الصناعة فى مصر طوال العقود الماضية قد وصلت إلى الصفر، فهذا قول قد يكون مجافيا للحقيقة، لكن الثابت أنها حصيلةٌ متواضعةٌ لا تتناسب مع عمر تأسيس الصناعة فى المجتمع المصرى إبان القرن الماضي، وهذا يعنى أن الصناعة المصرية كانت فى حاجة إلى هِزة قوية حتى تبلغ الهدف المنشود.

ومع تولى الرئيس مبارك الحكم فى اكتوبر عام ١٩٨١ بدأ يظهر للعيان أن الخريطة الكلية لمصر ستأخذ شكلا ومضمونا جديدين فى ظل قيادة هذا الرجل.

وحتي نتعرف على ماهية الشكل والمضمون اللذين سيميزان خريطة مصر وبخاصة خريطتها الاقتصادية والصناعية نشير على عجالة إلى ملاحظة هامة نعتقد أنها ضرورية لكى نتفهم منهج الرئيس حسنى مبارك ورؤيته للصناعة فى مصر وبدون الدخول فى تفصيلات عديدة نقول:

إن الملاحظ أن مصر بعد الثورة عام ١٩٥٢ مباشرة وطوال السنوات الثمانى التالية لم يحدث بها تغييرات جوهرية فى منظومتها الاقتصادية إلا انحسارا تدريجيا للرأسمالية اليهودية التى آثرت رموزها ترك مصر وأخذ ما يمكن أخذه، وبالتزامن كان رأس المال الأجنبي يعد العُدة لتقليص دوره فى مصر.

أما على صعيد السياسات العامة التى تقرُّها الحكومة لم تشكل منحًى مغايراً لما هو سائد فى مصر، إلى أن جاء العدوان الثلاثى على مصر إثر قيام الرئيس جمال عبدالناصر بتأميم قناة السويس، ومع بداية عقد الستينيات تغير شكل الاقتصاد المصرى بصورة شبه كلية، فجاء القطاع العام الصناعي على أنقاض القطاع





الخاص، وتم اتخاذ عدد من الخطوات التأميمية شملت ما هو ضرورى وماهو غير ضرورى، الأمر الذى سيترك آثاره السلبية فيما بعد، وهنا نلاحظ الانتقال الفجائى دون أى تدرج يذكر من نظام اقتصادى شبه رأسمالى إلى نظام اقتصادى شبه اشتراكى.

ويأتى الرئيس الراحل محمد أنور السادت «نائب الرئيس فى ذلك الوقت» ليتولى مقاليد الحكم عقب وفاة الرئيس جمال عبدالناصر فى ٢٨ سبتمبر عام ١٩٧٠، ولتبدأ مرحلة جديدة فى تاريخ مصر، فقد بدا أن الرئيس أنور السادات يريد التخلص من التركة الناصرية بكل أبعادها ومضامينها، وبما أن القطاع العام ركيزة الاقتصاد الوطنى فى ذلك الوقت هو أحد المضامين الهامة للمرحلة الناصرية السابقة. فكان لابد من التخلص منه، وإن لم يعلن ذلك صراحة لكن كان هذا هو مضمون الخطاب الجديد، فالاتجاه نحو الغرب لم يكن عشوائيا بل كان هدفا أساسيا لخطاب الرئيس الراحل أنور السادات، بَيْدَ أن التخلص من الخبراء السوفيت وطردهم عام ١٩٧٢ كان دلالة مهمة على النهج الجديد الذي ستسير عليه مصر، وطوال السنوات التالية ٧١, ٧٢, ٧٣ وتحديدا حتى حرب أكتوبر لم تُتَّخذ خطواتٌ فعلية لتصحيح وتطوير القطاع العام الذى كان قد وصل إلى مرحلة من الشيخوخة المبكرة، مع ضرورة ذكر أن الحالة التي وصل إليها ذلك القطاع العام لم تبدأ مع حكم السادات، وإنما ظهرت الأمراض وبكثافة قبل وفاة عبدالناصر وبدلا من الإصلاح أبقى على القطاع العام بحالته الراهنة المريضة، فى المقابل رفعت الدولة يدها عن القطاع الخاص الذى سيُبَوَّأ مكانةً مهمة فى مسيرة الاقتصاد المصرى، وفى عام ١٩٧٤ أعلن عن سياسة الانفتاح الاقتصادي فى انتقال مفاجئ لم يكن الاقتصاد المصرى مهيأ على استيعابه وبما أن النخبة الجديدة افتقرت إلى شروط النظام الرأسمالى فحدث تبعا لذلك مزيدٌ من

الاضطراب والترهل وكان الضحية هو الاقتصاد المصرى الذي كتب عليه أن يعيش منذ عام ١٩٦١ وحتى ١٩٨١ مراحل انتقالية فجائية دون إعداد أو ترتيب وبحيث يتلاءمان مع طبيعة المجتمع المصرى، وهكذا لم تكن العبرة بناء عشرات المصانع التى صارت جدرانا دون إنتاج حقيقى، وعندما انفتحنا على الغرب تصورنا أن الصناعة دخلت عصرا جديدا، وهذا لم يحدث بطبيعة الحال.

أما مع حسنى مبارك فإن الوضع مختلف، فالرجل بدا عليه أنه يفضل انتهاج سياسة النفس الطويل، فالصدمات لم تكن وسيلته فى الإصلاح كما أن التغيير الجذرى السريع لم يكن أبدا طموحه . . إذن ثَمَّةَ سياسةٌ جديدة للإصلاح الاقتصادى وأخرى لتحديث الصناعة المصرية سمتُهاالأساسية التدرج والانتقال الواعى المدَروس، ولم يكن التدرج قاصرا على الاقتصاد المصرى أو الصناعة المصرية بل شمل كافة مجالات الحياة فى مصر، هذا هو منهج حسنى مبارك العام . . وسيتجلى ذلك عندما نراه يتحدث عن الصناعة في مصر فى خطابه الموجه للجمهور . . ونلاحظ هنا الأهمية القصوى للصناعة فى خطاب حسنى مبارك . . فالصناعة لن تقوم إلا بالاعتماد على القدرات الإبداعية الفردية، ولكن هذا كى يتحقق لابد من إصلاح الوضع القائم بشكل واع ومتدرج دون إحداث انتقالات مفاجئة تصيبً الاقتصاد والبلاد بالشلل التام.

ولنبدأ بتلك الكلمات التى تضمنها خطاب الرئيس مبارك أمام مجلس الشعب فى الثامن من نوفمبر عام ١٩٨١ :

«إن مسئوليتنا الأولى فى مرحلة السلام هى بناء الاقتصاد المصرى على أسس متينة تتيح لنا أن نحقق الأهداف الطموحة التى تراضَيْنا عليها جميعا لهذه الفترة التى تنعم فيها مصر بالموارد الكافية والاستقرار اللازم لنمو اقتصادى سليم»



ويضيف قائلا :

«إنه لا رجعة عن سياسة الانفتاح الاقتصادى لأنها تمثل فى تقديرنا الطريق الأمثل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة» . .

غير أن الرئيس يعود فيقول :

«إن الانفتاح الاقتصادى يجب أن يكون انفتاحا إنتاجيا . . فالمشروعات التى يجب أن نوافق عليها فى إطار سياسة الانفتاح الاقتصادى يجب أن تتجه إلي إنتاج الاحتياجات الأساسية للفئات الكادحة التى يقتصر استخدامها على مجتمع القلة القادرة» .

ونلاحظ هنا أن كلمة «إنتاجيا» تكررت أكثر من مرة بيد أننا سنجد فى موضوع أخر من نفس الخطاب ما يؤكد على معنى أن يكون الاقتصاد المصرى اقتصادا إنتاجيا فيقول :

«ليس من المتصور أن تظل مصر مستوردة لعدد كبير من السلع التى تستطيع أن تنتجها محليا بكفاءة عالية وتكلفة اقتصادية مقبولة بسبب تمتعنا إزاءها بمزايا نسبية مؤكدة» .

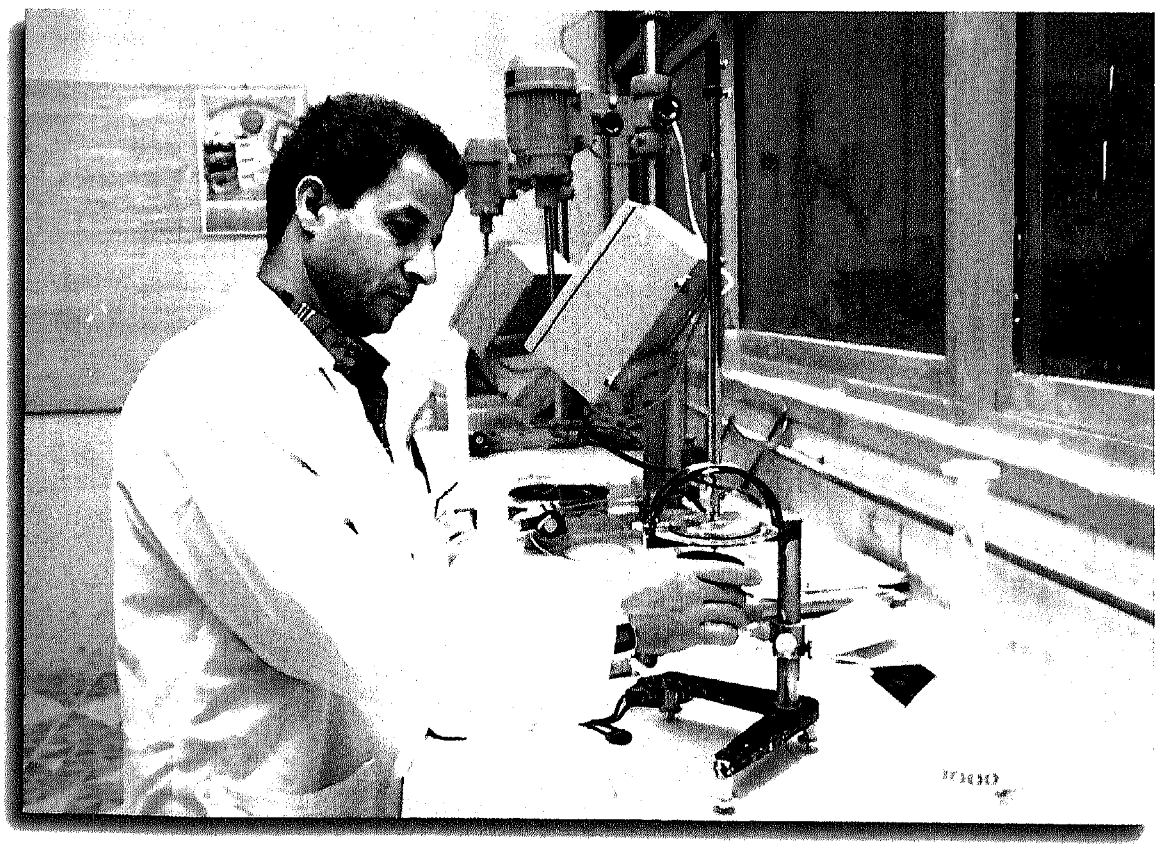
ويطرح الرئيس مبارك عددا من النقاط المهمة التى يجب أن تكون محل دراسة ونقاش . . مع ملاحظة أن هذه النقاط ستشكّل الإطار العام لرؤية حسنى مبارك للصناعة المصرية ، وبطبيعة الحال سنتوقف عند النقاط المتصلة بموضوعنا ألا وهو رؤية مبارك للصناعة فى مصر :

أولا : البحث عن الأسلوب الأمثل لترشيد الاستهلاك وتوجيه المدخرات المحلية للنشاط الإنتاجى وخدمة أهداف التنمية .

ثانيا : تعويض النقص الشديد القائم فى العمالة الماهرة المدربة فى كثير من المجالات المتصلة بالإنتاج والخدمات الأساسية ، وتلك مسألة لا تخفى أهميتها وحيويتها للتنمية وإعادة البناء .

ثالثا: سياسة الاستيراد وأثرها سواء بالنسبة لموارد الدولة أو الصناعة الوطنية .

رابعا: دعم القطاع العام وتعزيزه باعتباره ركيزة الإنتاج الصناعى والممول الأساسى لعمليات التنمية .



وهنا نتوقف قليلا لنذكر عددا من الاستنتاجات الأساسية : منها أن النقاط التى طرحها مبارك للبحث والدراسة فى ذلك الخطاب كان عددها سبع نقاط اتصل بالصناعة اربع منها ، وتلك إشارة واضحة للاهتمام الذى سيوليه حسنى مبارك للصناعة المصرية . ثانى هذه الاستنتاجات نخلصه فى الجمل التالية «إن الصناعة المصرية لابد وأن تقام بالاعتماد على الموارد الذاتية الموجودة بالفعل» أما ثالث هذه الاستنتاجات فهو أن القطاع العام ركيزة الاقتصاد الوطنى .

ولكن هذا لا يكفي . . فلابد من بحث دءوب لمناقشة كيفية دعم وتطوير هذا القطاع حتى تتحقق التنمية الصناعية المنشودة . . ونخلصُ إلى القول بأن النقاط التى طرحها مبارك كانت هى الإطار العام لرؤية مبارك للصناعة المصرية . . بل لانبالغ إذا وصفناها بالمرتكزات . . فطوال السنوات التالية سنرى أنها لم تتغير بل على العكس ، كان خطاب حسنى مبارك يكررها ويؤكد عليها بأكثر من صورة وبأكثر من وسيلة ، وثَمَّةَ ملاحظة أخرى نسوقها وتتمثل فى أن الخطاب الرئاسى الجديد لم يرفض القطاع العام ، ولكنه ليس مستبعدا لقبوله بوضعه الراهن ، كما أن الخطاب أدرك ضرورة وجود القطاع الخاص ، ولكن كيف . . تلك كانت القضية وسنلاحظ أن نمو القطاع الخاص الصناعى فى نسيج المجتمع المصرى بدأ بالتدرج المحسوب دون انفلات .

لقد فطن خطابُ مبارك وهو يتحدث عن الصناعة إلى أن الصناعة المصرية يمكن أن تقوم من خلال القطاع العام والقطاع الخاص فى هذه المرحلة (ونقصد هنا السنوات من ٨٢/ ١٩٨٧) مرحلة الخطة الخمسية الأولى . . بَيْدَ أننا سنجد توازنا بين القطاعين العام والخاص غير أن هذا أيضا يتطلب وجود بنية أساسية فبدونها لن تتحقق التنمية الاقتصادية وبالتالى التنمية الصناعية ، ومن الخطوات التنفيذية لرؤية الرئيس مبارك ، أن يتم البدء فى بناء البنية





الاساسية وتطوير القطاع العام بسياسات الاحلال والتجديد وبالتوازى يفتح الباب أمام الأستثمارات أمام رأس المال العربى والأجنبى والمصرى بطبيعة الحال، وكما يشير الرئيس مبارك فى خطاب عيد العمال عام ١٩٨٤ أن عدد المشروعات بلغ ١٩٩١ مشروعا منها ٩٩٢ مشروعا صناعيا بدأ في التنفيذ بالفعل.

ينتقل خطاب حسنى مبارك إلى **«صنع فى مصر»** وهو شعار شكل مضمون رؤية مبارك للصناعة، ولأول مرة يحدث فى مصر أن يتحول الشعار إلى حقيقة ملموسة وواقعة لا تقبل اللبس أو الغموض فيقول:

«اعود اليوم لأطرح موضوعا بالغ الأهمية سبق أن طرحته من قبل وهو نداء وجهته لأول مرة من هذا المنبر فى العام الماضى (١٩٨٣) لتشجيع المنتجات التى تصنع فى مصر بأيدى عمال مصر، لقد شعرت أن هذا النداء قد لقى استجابة كبيرة لدى الشعب، وأثار فى الأعماق قضية الانتماء الوطنى، وهى قضية مهمة جدا. كما أننى اطلعت على الآراء التى أبداها البعض من أن تطبيق هذا النداء يتطلب أولا جودة الصناعة المصرية وتوفير المنتجات وأقول وأنا مستريح الضمير لأننى شاهدت فى زياراتى لمواقع العمل إنتاجا مصريا تفخر به الأيدى المصرية، وإذا وجد الإنتاج الذي لم يصل بعد إلى الجودة المنشودة فإن هذا يدعونا إلى وضع خُطة متكاملة لكى يصل هذا النداء عن اقتناع إلى كل بيت، ولكى يلبى النداء كل مصرى ينتجُ وكل مصرى يُقبل على هذا الإنتاج، وبذلك يترسخ هذا المفهوم القومى فى السلوك العام ويصبح قيمة أساسية فى مجتمعنا» .

ولا يهم إذا كان هذا الإنتاج من القطاع العام أو القطاع الخاص على قوله:

«إن القطاع العام والقطاع الخاص متساويان تماما أمام كافة أجهزة الدولة» . .

وقال *«إننى أكون سعيدا جدا كلما أقام القطاع الخاص مصنعا»* وأكد أنه لا يفرق بين القطاع العام أو الخاص فكلاهما قطاع مصرى،

وأضاف *«لابد أن تكون الثقة متبادلة بين المسئولين وقطاع الأعمال الخاص»* .

وينتقل الخطاب إلى ضرورة زيادة حجم الأموال المستثمرة وذلك من خلال دعوة القطاع الخاص للمشاركة مع بعض شركات القطاع العام «غير الكبرى» كما هو حادث بالفعل مع عشرين شركة منها على سبيل المثال شركات كابو والخزف والصينى والشرقية للكتان وغيرها وذلك بطرح جزء من الأسهم لمشاركة المواطنين . . وهكذا ولكى يتحقق هذا التغيير نحو تحرير الاقتصاد ولكى يبدأ التنفيذ العملى لبرنامج الألف يوم فإنه لابد من تطوير التشريع بما يخدم هدف التحرير وتطوير الأجهزة المتعاملة مع قطاع الأعمال، فى نفس الوقت لابد من تحرير الإدارة داخل مشروعات القطاع العام الكبرى .

ويستمر الخطاب فى سرد مطالبه فيقول لابد من توفير المناخ المواتى لتكثيف النشاط الاقتصادى وزيادة مساهمة القطاع الخاص فيه بعد القضاء على التناقض الذى كان قائما فى الأذهان بينه وبين القطاع العام، والحق أن القطاع الخاص على الرغم من أنه لم يعاود المساهمة فى النشاط الإنتاجى إلا قبل سنوات محددة إلا آن الجهود التي بذلها تدعو إلى التفاؤل : أقام المئات من المصانع الصغيرة والكبيرة فى المدن الجديدة وفى كل أنحاء مصر بعضها يستخدم أرقى وسائل التكنولوجيا ويتيح سلعا عديدة تلبى الكثير من احتياجات السوق المصرية وتجد طريقها إلى التصدير فى الأسواق العالمية .

إن التكنولوجيا تشغل الخطاب السياسى . . فكيف يتحقق لمصر منظومة تكنولوجية تكون قادرة على الإلحاق بركب الحضارة والتقدم، ولأن الخطاب لا يجنح إلى التفاصيل نجده يقول فى أحد المناسبات العامة . . إننا يجب أن نسرع فى وضع الخطة القومية لاستيعاب مزيد من التكنولوجيا الحديثة فى المجالات المختلفة بحيث لا تترك هذه المسئولية الخطيرة للمبادرات الفردية والاجتهادات الشخصية التى تعتمد الصدفة، وإنما نقتدى بالدول التى حققت طفرةً هائلة فى هذا المجال خلال سنوات محدودة وبخاصة دول القارة الأسيوية .

ويستمر الخطاب وهو لا يمل من التأكيد على أنه لا بديل من زيادة الإنتاج كشرط وحيد كما ونوعا فهذا يعنى زيادة الصادرات . . وهذا هو أحد الأهداف الأساسية للصناعة المصرية . . فيقول فى مناسبات عام ١٩٨٩ إن زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته أمر يتعلق بالفرد سواء كان فى موقع الإنتاج المباشر أو فى موقع الإدارة .

إن صانع السياسة العامة بعد أن يقوم بتحديث صروح الصناعة القائمة يتجه إلى المدن الجديدة التى خصص جزء كبير منها للصناعة، بيد أن خطاب حسنى مبارك يقول :

«إن المدن الجديدة تضم قطاعات واسعة من قطاعات الأعمال الخاصة بل إن هناك مناطق صناعية وصناعات أخرى تطورت وصارت مملوكة لقطاع الأعمال الخاص» .

ويضيف : *«لقد وُجِّهت استثمارات خلال الخطة الأولى والثانية من أجل إقامة بنية أساسية هامة وضروريةفى كافة قطاعات الإنتاج من أجل التنمية وبناء المشروعات الكبيرة ذات العائد الاقتصادى التى تسهم فى إيجاد فرص عمل جديدة»* .

ومرة أخرى يقول :

«إننا لا نبيع القطاع العام وإنما نسعى إلى تطويره والتخلص من الوحدات الخاسرة» .

وفى عام ١٩٩١ نجد الخطاب يقدم تقييما سريعا لما تم إنجازه فيقول :

«إن نظرةً فاحصةً على الأداء الاقتصادى فى عام ١٩٩٠ فقد ثبت لنا زيادة قيمة الإنتاج الصناعى بمقدار ٦٠٨٠ مليون جنيه وارتفعت قيمة الصادرات الزراعية والصناعية ٧٠٢ مليون دولار» .

ولكن يعود الخطاب ليقول «إننا يجب أن نوجه الجانب الأكبر من اهتمامنا إلى القضايا الخاصة بزيادة الإنتاج الزراعي والصناعي وأن نشارك جميعا في وضع خطط محددة وبرامج ضخمة لتحقيق هذه الزيادة في مواعيد مستهدفة بما يعزز قدرتنا على تحقيق الاكتفاء الذاتي في الحدود الممكنة واقعيا وعمليا وعلى خفض الواردات وعلى خلق فرص عمل جديدة.

«صحيح أننا حققنا زيادةً ملموسةً في الإنتاج العام الماضي (١٩٩٠) لكن يظل المطلوب تحقيق زيادة أكبر تسير في اتجاه متصاعد وتشمل كافة المجّالات دون استثناء».

«المشاركة النشطة من جانبكم في مراقبة تنفيذ برنامج تحرير شركات القطاع العام وإصلاح أوضاع المتعثر منها والتحقق من أن هذا البرنامج يؤدي إلى الأهداف المنشودة وتحقيق طفرة محسوسة في الإنتاج والإنتاجية وتوفير إدارة أكفأ للمشروعات وضمان عائد افضل للجهة المالكة وللأيدي العاملة في المشروع».

في عام ١٩٩٥ وبعد مرور ثلاثة عشر عاما على بدء هيكلة الاقتصاد المصري وتأسيس الصناعة المصرية على مرتكزات واضحة وأساسية، وبفضل منهج التدرج والتوازن المحسوب نجد الخطاب يفخر بما تم إنجازه فيقول في عيد العمال عام ١٩٩٥ :

إننا لنشعر بالاعتزاز والرضا لأن القطاع الخاص الذي كان يسهم في عام ١٩٨١ بنسبة حوالي ٢٠٪ من حجم الاستثمارات وصل إسهامه الآن إلى حدود تقترب من ٥٥٪ وطبقا لتقديرات عام ١٩٩٤ أسهم القطاع الخاص في الاستثمارات الجديدة بما يقرب من ١٧ مليار جنيه، سوف ترتفع هذا العام إلى حدود تقترب أو تزيد على ٢٢,٥ مليار جنيه. وهذا كان لا يتم إلا لتمكننا خلال حقبة كاملة من الجهد الشاق والعمل الدءوب في تحديث قواعد الإنتاج المصري وتجديد البنية الأساسية.

فقطاع الصناعة هو حجر الزاوية في تنمية مستمرة تلبي طموحاتنا الوطنية في إيجاد نصف مليّون فرصة عمل سنويا لأبناء مصر، فإننا نتوقع مزيدا من الازدهار لهذا القطاع يرفع معدل النمو للناتج المحلي إلى ثلاثة أمثال معدل النمو السكاني اعتبارا من خطة التنمية للسنة القادمة ٩٥/٩٦ الأمر الذي يعني تحقيق معدل نمو في قطاع الصناعة يقترب من حدود ٩٪ سنويا وهو رقم أصبح إنجازه في حدود الإمكان.

إن لدينا الآن قطاعا خاصا مصريا يفكر بعقلية المستقبل لا بروح الماضي يقيم المشروعات الضخمة فوق أرض وطنه واثقا من أمنه واستقراره ويرعى حقوق عماله في الأجر والحوافز والخدمات، ويقدم لهم العديد من برامج الرعاية الاجتماعية على نحو أكثر تقدما وشمولا من قطاع الأعمال العام.

ينبغي أن نفتح كل الأبواب أمام هؤلاء وأن نشجعهم على الإسهام في مشروعات التنمية دون سقف أو حدود، ونعطيهم الأولوية على رأس المال الأجنبي، وأمامنا نماذج عديدة مشرفة تبعث على الأمل وتستحق كل تشجيع.

أمامنا هذا العدد الضخم من المصانع في المدن الجديدة التي استطاعت أن تدخل حلبة المنافسة بإنتاجها المتطور في أسواق الخارج وأنتجت سلعا ذات جودة عالية هي مصدر فخر واعتزاز كل مصري.

ثمّ تطورات جذرية خاصة الآن في العالم، هذا هو مشهد العالم في السنة الأولى والثانية من عقد التسعينيات، وبالتزامن كان النظام الاقتصادي الدولي يسير نحو التحرير الكامل غير المشروط، ولعل اتفاقية الجات خير ما يعبر عن طبيعة النظام الجديد للاقتصاد الدولي، من هنا طرحت قضية الخصخصة، وهي تعني التحول الكامل نحو اقتصاد السوق، وهذا يقتضي التخلص من المؤسسات والوحدات الإنتاجية والخدمية العامة ودخول القطاع

الخاص على الحكومات وقد وقعت مصر على اتفاقية الجات .

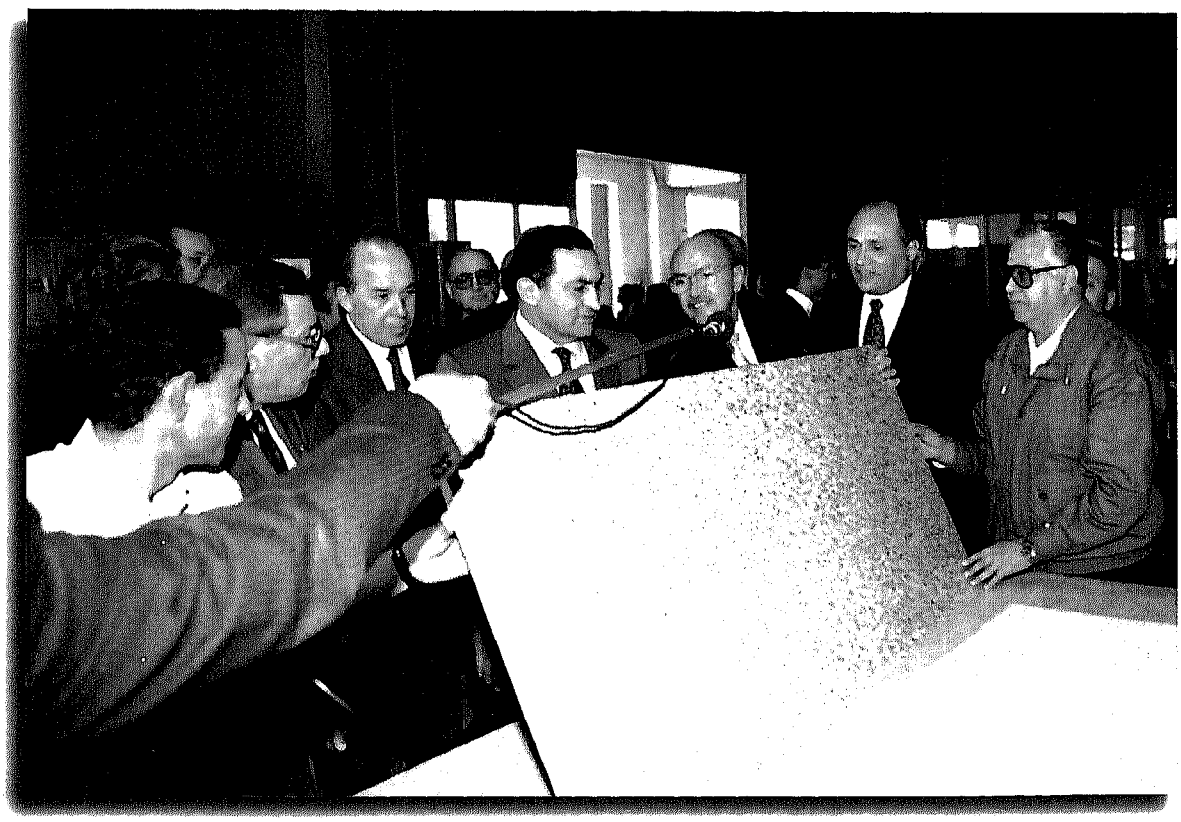
غير أن الخصخصة فى خطاب حسنى مبارك لها شروط وإجراءات ، بمعنى أن منهج مبارك نحو الصناعة والذى اتسم بالتدرج كما سبق الإشارة فسنجده يطبق فى موضوع الخصخصة فيقول حسنى مبارك : *«الخصخصة تعني توسيع قاعدة الملكية وهي جزءٌ من الإصلاح الاقتصادى»* إذن الخصخصة لا تعنى الملكية المكلفة للقطاع الخاص ، فدور الدولة مثلا فى القطاع العام قائمٌ ولكن سيكونُ قاصراً فقط على المشروعات الكبرى ، والتى لا يقدم عليها القطاعُ الخاص ، هذا هو المبدأ العام الذى أصر عليه مبارك منذ أن طرحت القضية حتى الآن ، ولكن طوال السنوات الثلاث الماضية كانت هناك مستجداتٌ تطرأ على الساحة الاقتصادية وسُرعان ما نجد استجابةً بالخطاب لهذه المستجدات طالما كانت مستجدات حيويةً .

فالقطاع الخاص رغم وجوده بشكل فعال ومؤثر فى الحياة الاقتصادية المصرية منذ سنوات قليلة إلا أنه حقق إنجازات هائلة وملموسة ، الأهم من هذا هو استجابة المجتمع للتطورات الاقتصادية .

وهكذا نجد الخطاب الرئاسى لا يجد مانعا من التفكير فى تخصيص جزء من القطاعات الإنتاجية الحيوية التى كان الخطاب يصر على أنها يجب أن تكون مملوكة للدولة منذ سنوات ، وهذا التطور فى الخطاب إنما يعبر عن مدى استيعابه للمتغيرات الحاصلةسواء على مستوى العالم أو على مستوى المجتمع المصرى .

وهنا يقول حسنى مبارك :

«إنه ليس هناك بيع لقطاع الأعمال العام نتيجة لاندفاع أو عمل غير مدروس بل يتم ذلك على أسس ودراسة وتقييم ووضع المصلحة العامة فوق كل اعتبار متمثلة فى الحفاظ على السيادة والمال العام وعد إهداره والتطوير والتحديث وزيادة الإنتاج واستمرارية أداء هذه الشركات وإدخال تكنولوجيا جديدة وإتاحة فرص عمل جديدة» .





وقال: «*إن ما يتم تحت مسمى الخصخصة يتم بحسابات دقيقة وإن الخصخصة هى من أجل إصلاح اقتصادى شامل وأداء أفضل حتي يمكن لمصر أن تواجه الزيادة السكانية التى وصلت إلى ١٩ مليون نسمة زيادة عما كان عليه عدد السكان فى عام ١٩٨١ م*».

وأضاف: «*إن موازنة الدولة لا تستطيع أن تتحمل مزيدا من الخسائر بالنسبة لـ ٢٦٠ شركة من شركات قطاع الأعمال التى تبلغ قيمتها ٨٨ مليار جنيه بينما بلغت ديونها ٧١ مليارا، وأضاف: إن استمرار هذا الحال يعنى مزيدا من تفاقم الخسائر وتراكمها عاما بعد عام ويعنى تآكل رأس المال كاملا، الأمر الذى لا يمكن أن تتحمله موازنة الدولة، وقال إن خسائر هذه الشركات هى على حساب الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها*».

ولنصل الآن إلى استخلاص مضمون ما بدأناه، وكما أشرنا فى مستهل هذه «الانوراما» السريعة لرؤية حسنى مبارك للصناعة المصرية إن منهج مبارك وعى دروس الماضى، كما أدرك أبعاد الحاضر، والعالم الذى يعيش فيه، فجاء بالمنهج وقد اتسم بالتدرج الحذر وتحقيق التوازن بين الواقع وما يفرضه من تحديات والنظرية وما تطرحه من رؤى تحليلية وحتى لا نعيد ما سبق نتوقف عند كلام مبارك نفسه فى خطابه بمناسبة عيد العمال (٢٥/ ٤/ ١٩٩٦)، ونعتقد أن ما سوف نورده من نصٍّ هو تلخيصٌ لمنهج مبارك ورؤيته ليس للصناعة المصرية فحسب بل للاقتصاد المصرى ككل فيقول:

«*علينا أن نحفر بأظافرنا طريق التقدم معتمدين على أنفسنا لأن الوطن لا تبنيه إلا سواعد أبنائه وعقولهم ولا تحميه سوى القدرة على المنافسة والإنتاج الوفير والجودة العالية*».

نلاحظ هنا مدى تأكيد الخطاب على الاعتماد على الذات وهو نفس ما قاله مبارك منذ أن تولى مقاليد الحكم فى مصر «*علينا أن نستفيد من تجارب الأمم دون أن نقع فى أخطائها*» وهنا أيضا سنكتشف أن الاعتماد على الذات مسألة



مشروطة بعبارة أخرى هناك سقف لهذا الاعتماد وإلا ذهبنا نحو التطرف والانغلاق *«علينا أن نتفهم خصوصية واقعنا لأن لكل شعب ظروفه وتجاربه وليس هناك صيغة جاهزة للتقدم تطبقها الأمم بصرف النظر عن ظروفها وأوضاعها»*.

وللمرة الثالثة نتوقف ونقول إن إيمان خطاب مبارك بتجارب الآخرين قضية أساسية، ولكن ليس من الأمور المسلم بها، فنجد أن الخطاب يطالب بأخذ ما يصلح للواقع المصرى، وفى نفس الوقت تجنب الأخطاء لكننا نجد الخطاب يعود فيقول *«لكن هناك دروسا مستفادة تصلح للجميع»*

هنا سنجد هذا الكلام ينطبق على ما يراه مبارك بالنسبة للخصخصة فالخطاب مؤمن بها باعتبارها أحد سمات العصر ولكن دون التسرع وهكذا يسلك الخطاب نحو الخصخصة نفس منهج التدرج، ومصر دولة ناهضة محدودة الموارد كثيفة السكان تخوض معركة تحول شامل حتى تلحق بركب التقدم معتمدةً على ذاتها فى عصر صعب تحكمه تكتلات الكبار ومنافساتهم الشرسة فى الأسواق.

ويضيف مبارك فى ذات الخطاب قائلا:

« لقد نجحت مسيرة الإصلاح الاقتصادى فى مصر لأنها راعت ظروف المجتمع وأخذت بمبدأ التدرج، ولو أننا فعلنا مثلما فعل آخرون تركوا الحبل على الغارب وأسقطوا كل المؤسسات القائمة، وأن يقوم بديل صحيح يغنى عن دورها، لكان الخراب وكانت الفوضى التى تهدد بإنتكاس مسيرة الإصلاح وتنذر بطول المعاناة»

وكما سبق وأشرنا أن منهج مبارك الرامي إلى التدرج لم يستثن قطاعا من القطاعات الاقتصادية وإنما شمل منظومة الاقتصاد المصرى ككل، وإذا أردنا التركيز على الصناعة نجد أنه يقول فى بدايات عهده إن القطاع العام ركيزة الاقتصاد القومى ولكن مع تطويره.

وهكذا لم يقع فى فخ الحلول الراديكالية فأبقى على القطاع العام وبالتدريج أخذ الاقتصاد القومى يتخلص تدريجيا من عبء القطاع العام بالحفاظ على الوحدات الكبيرة كالحديد والصلب والألومونيوم، والتخلص من الوحدات الصغيرة التى كان من الخطأ فى الأصل تأميمها.

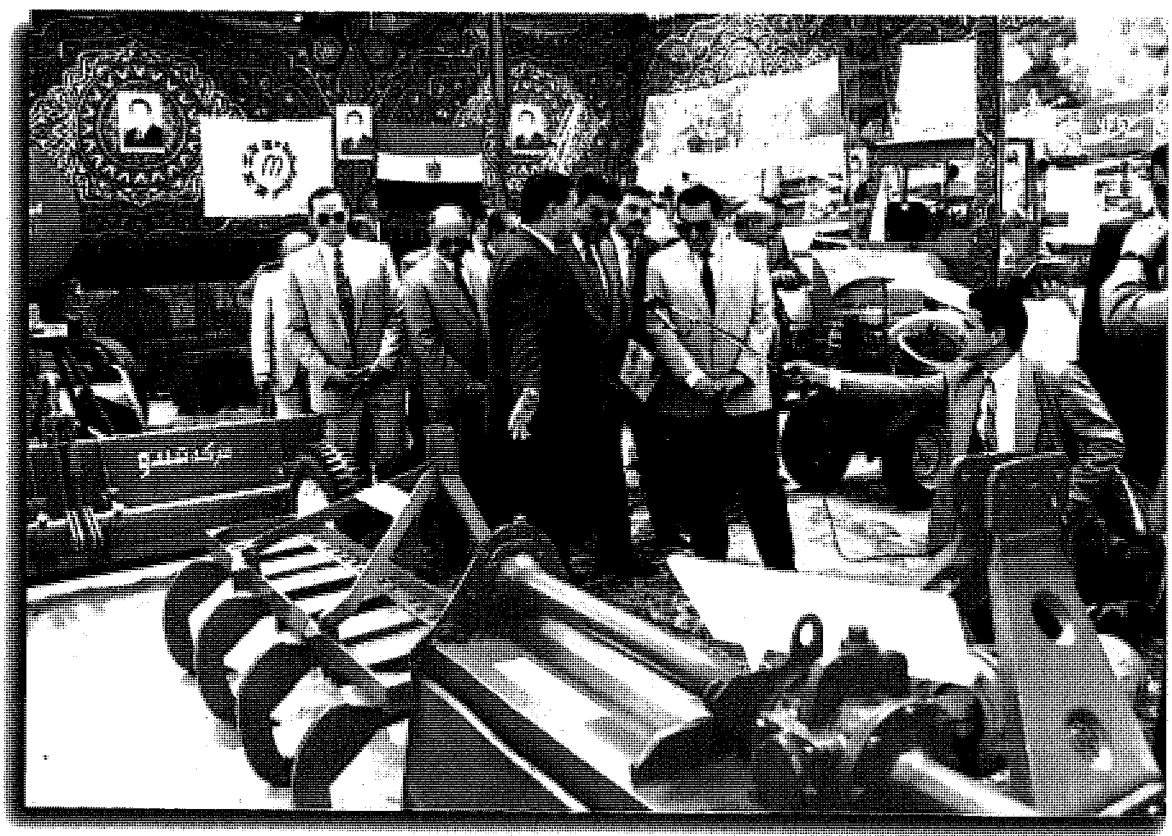
وبمرور خطوات الإصلاح نموا للأمام، كان هناك اهتمام زائد بالقطاع الخاص الصناعى وحتى الشركات الكبري نجد الخطاب يميل إلى طرح جزء من أسهمها للمواطنين مع دفع سبل تحرير الإدارة فى الشركات الكبرى.

إذن ما كان من الثوابت فى المسيرة . . ومع استمرارها يمكن أن تتغير دون النكوص من المكتسبات.

وهكذا نخلص إلى القول إن رؤية مبارك للصناعة المصرية أعادت وعلى نحو خلاق ربط مشروع التحديث لمؤسس مصر الحديثة محمد على وطموح عبدالناصر وعندما نقول على نحو خلاق فإننا نقصد روية مبارك تبدأ بالتدريج وكل عام تزداد رسوخا على عكس محمد على وعبدالناصر، فقد كان طموحهما كبيرا فبدأ مشروعهما عملاقا، ولكنه سرعان ماتراجع إلى أن دب فيه الوهن والمرض ليعود المشروع إلى نقطة البداية.

الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦

ثمة تحولاتٌ يشهدها قطاعُ الصناعة خلال السنوات الحالية، حيث ينتقل القطاع من بيئة تتصف بتدخل حكومى كبير إلى بيئة تحكمها آليات السوق فى ظل متغيرات إقليمية وعالمية تنطوى على اتجاهات أخرى سلبية تتمثل فى جزء منها فى المنافسة الشديدة التى قد تواجه تلك المنتجات فى الأسواق العالمية والأسواق المحلية والجزء الآخر فى تحرير التجارة الخارجية



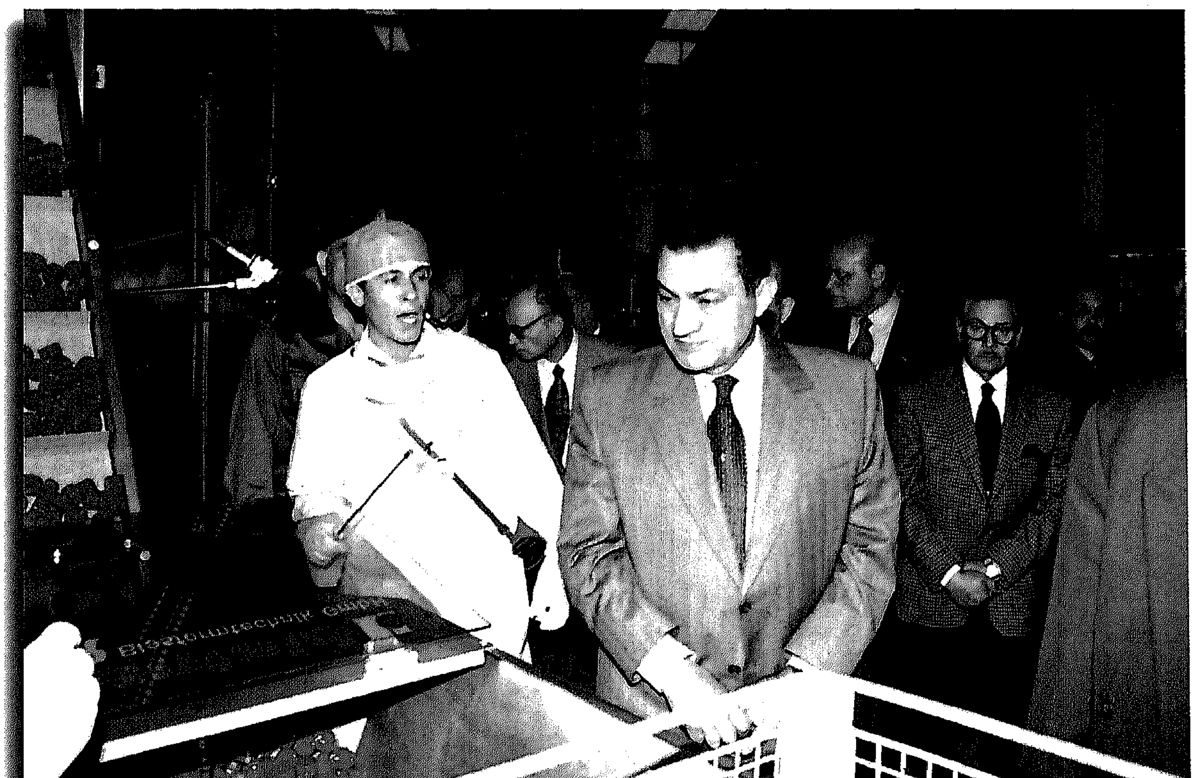
وفتح باب الاستيراد لكافة السلع الأجنبية مما ظل يشكل عائقا أمام تنشيط الصناعة الوطنية .

ولاشك أن تشييد القدرة الصناعية المصرية طيلة السنوات السابقة يسمح بمستوى إنتاجى ذى قدرة تنافسية كبيرة على أن يواكب هذه القدرةَ المتطلباتُ التالية :

- فتحُ المجالات لمشروعات استثمارية جديدة بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية
- التوسع فى إنشاء المجمعات الصناعية لمواجهة احتياجات التصنيع من الصناعات المغذية .
- التركيز على الصناعات المختلفة المتميزة بكثافة الاستخدام لقوة العمل .
- تطوير مستمر ودائم للمواصفات القياسية المصرية المعترف بها دوليا للقضاء على الغش التجارى والتركيز على تطوير المنتج المصرى وتحسين جودته .
- إعداد خريطة صناعية تتضمن المناطق والتجمعات الصناعية القائمة والفرص المرشحة لإقامة المشروعات الاستراتيجية كبيرة الحجم فى كافة محافظات مصر والاهتمام بقضية التصنيع الإقليمى للمشروعات .

كما أن من الأهداف الرئيسية لهذه الخطة ما يلى:

- تزايد اعتماد المجتمع على ذاته سنة بعد أخرى، مع بذل الجهود للارتفاع بالإنتاجية وتحسينها واستغلال الطاقات المتوفرة ماديةً وبشريةً وصولا بحجم الإنتاج إلى المستوى الذى يواجه الاستهلاك المحلى المتزايد مع تحقيق فائضٍ يساهم فى تحسين ميزان المدفوعات .
- وبعد أن تحررت التجارة وانضمام مصر إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة «الجات» فإن جهود زيادة الإنتاجية والإنتاج ورفع مستوى جودته وانخفاض تكاليفه أصبح أكثر إلحاحا حتى يمكن الوقوف موقف المنافس فى مجالات التجارة الدولية التى سوف تعمل فى شبه السوق الواحدة ،





ولن يصمد فيها إلا الإنتاج الأجود والأقل تكلفةً والمشبع لحاجات المستهلكين هذا إلى جانب دفع العمل فى مجال الخصخصة وتعديل التعريفة الجمركية.

- التحديث وتعظيم الإنتاجية فى كافة النواحى الإنتاجية والخدمية ويقع على نفس درجة الأهمية رفع معدل الادخار المحلى الذى يخصص لتوفير التراكم الرأسمالى ليقل الاعتماد على العالم الخارجى فى تنمية الاستثمار.

- ترشيد الاقتراض الخارجى ومنع الاقتراض لتمويل المشروعات الاستهلاكية وقصره على المشروعات الاستثمارية التى تزيد من قدرة الدولة على خدمة الدين الخارجى، مع مراعاة فترات سماح تقابل مدد الإنشاء والنضوج، وأن يشمل ذلك المشروعات التى يتعاقد عليها القطاع الخاص بدون ضمان الدولة، كذلك يتم العمل على رفع كفاءة الاستثمار.

- إتاحة الفرص للقطاع الخاص للإسهام الإيجابى المتزايد فى التنمية، كذلك حث وحدات قطاع الأعمال العام للعمل وفقا لآليات السوق مع إجراء التغيرات اللازمة فى مهام بعض الأجهزة التنفيذية لتقوم بدراسة ووضع السياسات واقتراح مشروعات ومتابعة نشاط القطاع المعنى على مستوى الأقتصاد القومى.

- ضرورة أن يعمل قطاع الأعمال العام فى جهوده التصنيعية على الارتفاع بالجودة وتخفيض التكلفة من أجل الارتقاء بالتصدير والمنافسة فى الأسواق الخارجية والمحلية تلافيا لزيادة تكلفة اختيار المراكز الصناعية بعيدا عن التجمعات السكانية لخطورة قضايا التلوث، وامتداد الخريطة إلى المجتمعات العمرانية الجديدة والتوسع فى تجهيز مناطق صناعية متكاملة المرافق بالمدن الجديدة ومناطق التعمير لتوطين المشروعات الصناعية بها.

- الاهتمام بمعالجة مشاكل البيئة ومنع التلوث بالقضاء على مشاكل صرف المخلفات الصناعية .
- الاهتمام بالصناعات الصغيرة وبخاصة التى تعتمد على خامات ومواداً أولية محلية للاستعانة بالمهارات المتوفرة لدى الصناع الوطنيين وهى الصناعات المغذية والمكملة والأساسية لنشأة الصناعات المتطورة .
- التخلى تدريجيا عن أسلوب التخطيط المركزى والأخذ بما يسمى التخطيط التأشيرى أو ما يسمى نظام السوق ويتمثل ذلك فى الرقابة على الاحتكارات الخاصة ومنع قيامها وتشجيع المنافسة بين الوحدات الإنتاجية وضمان حسن توزيع الدخل وإدارة المرافق الأساسية، والإدارة الاقتصادية، من أجل تحقيق ثبات مستوى الأسعار وارتفاع مستوى العمالة، وهكذا يجمع نظام التخطيط التأشيرى بين الكفاءة الإنتاجية التى لا يمكن تحقيقها فى ظل التخطيط المركزى والبعد الاجتماعى الذى لا يمكن تحقيقه عن طرق التفاعل الحر غير المفيد لنظام السوق للوصول إلى استراتيجية الإصلاح الاقتصادى .
- التصنيع الناجح هو حجر الزاوية فى مستقبل مصر الاقتصادى وإذا كان التقدير بأن حجم السكان فى مصر سوف يصل إلى ٧٠ مليون نسمة سنة ٢٠٠٠ فإننا نستطيع أن نفهم الدور المهم الذى ينبغى أن تلعبه الصناعة فى رفع مستوى المعيشة .
- التركيز على الصناعات التى نتمتع فيها بميزات نسبية لا يعنى مجرد الصناعات التقليدية المعروفة مثل المنسوجات والملابس وما شابه ذلك بل إن الأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولى تسمح للبلاد النامية باكتساب مزايا نسبية فى دائرة واسعة من السلع فى الصناعات الكهربائية والالكترونية والهندسية والكيميائية .

الاستثمارات المستهدفة:

تقدر الاستثمارات المستهدفة الخاصة بقطاع الصناعة بمبلغ ٢٨ مليار جنيه خص منها القطاع الخاص مبلغ ١٣,٨ مليار جنيه .

من أهم مشروعات قطاع الأعمال العام المقترحة للتنفيذ خلال الخطة الخمسية الثالثة:

- مشروع استخلاص السكر من المولاس .
- مشروع سكر البنجر .
- مشروع مركزية تحضير الدخان .
- مشروع التوسع فى إنتاج البولستر .
- وحدة غزل مخلوط .
- احلال وتجديد مصنع السويس بشركة النصر للأسمدة .
- إحلال وتجديد مصنع لصناعة الكيماويات «مصنع التحليل الكهربى» .
- إعادة تأهيل مصنع كربونات الصوديوم .
- إحلال وتجديد مصنع الأسمدة بشركة النصر للكوك .
- إنتاج ورق الكرافت .
- مشروع درفلة الألومنيوم على البارد والساخن .
- إحلال وتجديد شركة الحديد والصلب «المحولات الالسيجينية» .
- إحلال وتجديد الخلايا بشركة مصر للألومنيوم .
- مشروع تطوير صناعة السيارات .
- مشروع إنتاج الكابلات .
- التوسع فى إنتاج اليايات
- مشروع إنتاج الزجاج المسطح العادى والملون بالعاشر من رمضان .
- مشروع استكمال المحركات الكهربائية .
- مشروع استكمال مسبك الصلب .
- مشروع الأسمنت .

التطور المؤسسى للصناعة خلال فترة الثلاثينيات وحتي التسعينيات

مرت الصناعة المصرية خلال تطورها بمراحل متعددة تتسم كل مرحلة منها بسمة خاصة وتمتد هذه المراحل من بداية عام ١٩٣٠ وحتى المرحلة الحالية بصدور قانون قطاع الأعمال العام.

المرحلة الأولى

الفترة من عام ١٩٣٠ إلى عام ١٩٥٢:

وهى الفترة التى سبقت قيام الثورة وتتميز هذه الفترة بأن تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى كان محدودا جدا، اقتصر على تكوين عدد من الشركات الوطنية أو الاشتراك مع رأس المال الأجنبى، أوتشجيع قيام بعض المؤسسات الوطنية، أو تشجيع قيام بعض المؤسسات المصرفية والزراعية، حيث تم إنشاء بنك التسليف الزراعى المصرى فى عام ١٩٣٠، والاشتراك فى رأس ماله فكان بذلك أول تطبيق للاقتصاد المختلط فى مصر أعقبه بعد ذلك إنشاء البنك الصناعى عام ١٩٤٧ وكان أيضا مشروعا مختلطا.

المرحلة الثانية

من عام ١٩٥٢ إلى نهاية عام ١٩٦١:

فى عام ١٩٥٢ بعد قيام الثورة اقتضى الحال أن تتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى بصورة أكثر إيجابية واقتصر ذلك على الحرص على مشاركة رأس المال الخاص والأجنبى فى بعض المشروعات الاقتصادية التى أثرت على تنمية الاقتصاد القومى خلال هذه الفترة.

وفى هذه الفترة اتجه التفكير فى البداية إلى الأخذ بنوع من التخطيط الجزئى للاقتصاد القومى، فانشأت الدولة فى ١٩٥٣ المجلس الدائم للإنتاج القومى الذى عهدت إليه بدراسة مستقبل الإنتاج فى مصر، ووضع الخطط والبرامج التى تنهض بالبلاد صناعيا ودراسة المشروعات المختلفة، وترتيب أولوية تنفيذها من حيث الأهميةُ وطريقة التنفيذ.

ولقد رأى المجلس ضرورة قيام الدولة بتنفيذ عدد من المشروعات الحيوية فى كافة جوانب الاقتصاد القومى إما بالاشتراك مع رأس المال الخاص أو بمساهمة عدد من الهيئات العامة فى بعض الشركات عن طريق زيادة رأسمالها أو بمساهمة عدد من الهيئات العامة فى بعض الشركات المساهمة، أو قيام شركات عامة جديدة سواء بمساهمة الهيئات العامة الأخرى أو شركات اقتصاد مختلط.

ومن أمثلة شركات الاقتصاد المختلط التى نشأت خلال تلك الفترة فى مجال الصناعة شركة الحديد والصلب، الشركة القومية لمنتجات الخزف والصينى، الشركة القومية لإنتاج الأسمنت، شركة الصناعات الكيمياوية المصرية «كيما»، الشركة المصرية المساهمة لمهمات السكك الحديدية «سيماف، الشركة العامة لمنتجات الجوت، شركة مصر للهندسة والسيارات، شركة الأغذية المصرية، الشركة العامة لمنتجات الخرسانة، شركة إدفينا لتصدير

وتصنيع المنتجات الزراعية، شركة تنمية الصناعات الكيماوية. وكل هذه الشركات ساهمت فى إنشائها هيئات أو شركات عامة أو مجالس قومية كالمجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى، وصناديق التأمين والبنك الصناعى وغيرها.

بالإضافة إلى ذلك فقد قامت خلال الفترة ١٩٥٦ إلى ١٩٥٨ بعض الشركات العامة الجديدة بمساهمات حكومية أو بمساهمة هيئات عامة أو شركات مختلطة وهى:

الشركة العامة للثروة المعدنية، وقامت بمساهمات عينية من وزارة الصناعة وموجودات شركة مصر للمناجم والمحاجر، ومساهمات البنك الصناعى، وشركات أخرى - الشركة العامة لإنتاج الحراريات والفخار - الشركة العامة لصناعة الورق «راكتا» وقد ساهم فى إنشائها البنك الصناعى وشركات أخرى.

كما أنشأت الدولة المجلس القومى للخدمات لدراسة الاحتياجات العامة من مشروعات الخدمات فى قطاعات الإسكان والتعليم والصحة والثقافة.

وفى عام ١٩٥٥ صدر القانون ١٤١ بإنشاء لجنة للتخطيط القومى يرأسها رئيس مجلس الوزراء مهمتها وضع خطة شاملة للنهوض الاقتصادى والاجتماعى، ومتابعة تنفيذها ثم صدر قرار بشأن التخطيط القومى نص على أن تتولى رسم سياسة التخطيط القومى للدولة ومتابعة تنفيذها هيئتان هما:

(أ) مجلس أعلى للتخطيط القومى، برئاسة رئيس الجمهورية ويتكون من عدد من الأعضاء يعينون بقرار منه، ويختص بتحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة وإقرار خطة التنمية.

(ب) لجنة التخطيط القومى، وتتكون من عدد من الأعضاء يعينون بقرار من رئيس الجمهورية ويكون وزير الدولة للتخطيط رئيسا لها، وتتولى إعداد الخطة وبيان مراحلها وأجزائها السنوية على ضوء ما تقوم به من دراسات وما تقدمه الوزارات من مشروعات، وعليها كذلك متابعة تنفيذ الخطة ومراجعتها دوريا على أن تقدم تقارير عن ذلك إلى المجلس الاعلى للتخطيط القومى، وترتيبا على ذلك، صدر قرار بتشكيل لجنة التخطيط من أعضاء متفرغين وأعضاء غير متفرغين.

وتمكينا للجنة من مباشرة أعمالها وتحقيقا لمسئولياتها فى وضع خطة شاملة، فقد أدمج كل من المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى والمجلس الدائم للخدمات فى لجنة التخطيط القومى.

وفى عام ١٩٥٦ أنشئت وزارة الصناعة وبدأ إعداد البرنامج الأول للصناعة وأنشئت الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة عام ١٩٥٧ لتنفيذ هذا البرنامج.

ثم تطلبت ضرورات التنسيق تكوين لجان تخطيط مشتركة فى لجنة التخطيط القومى، تتكون من ممثلين من لجنة التخطيط والوزارات الأخرى مهتها تجميع البيانات التى تطلبها لجنة التخطيط القومى عن الأعمال التى تمت والأعمال الجارى تنفيذها، والمشروعات المقترحة فى السنوات القادمة. ولكى تستطيع لجنة التخطيط القومي القيام بمسئولياتها فقد صدر قرار بتكوين جهاز فنى للجنة التخطيط ويتكون من شُعَب فنية ووحدات ومجموعات دراسة أبحاث.

ومعاونة للجنة التخطيط في الحصول علي البيانات التي تتطلبها الخطة، فقد صدر قرار بإنشاء مكاتب للتخطيط فى الوزارات والمؤسسات العامة، فأنشئ فى كل وزارة مكتب للتخطيط يتبع الوزير مباشرة ويرأسه أحد وكلاء الوزارة وتقوم هذه المكاتب بموافاة لجنة التخطيط القومي بمشروعات التخطيط الخاصة بالوزارة واعداد التقارير بمتابعة التنفيذ.

وقد تطلب الأخذ بأسلوب التخطيط ضرورة إعداد خطط طويلة الأجل تنفذ علي مراحل، فصدر قرار يقضى بأن ينظم الاقتصاد القومي وفقا لخطط مرسومة تنفذ علي مراحل، مدة كل منها خمس سنوات، مقسمة إلى خطط سنوية وتفصيلية، ثم أعقب ذلك ضرورة إعداد إطار للخطة العامة تلتزم بها المؤسسات العامة ووحدات الإنتاج والأجهزة الإدارية المختصة، على أن تتولي اللجنة الوزارية لشئون التخطيط مراجعة مشروع إطار الخطة العامة للدولة (٦٠/ ١٩٦٥) ثم تحددت بعد ذلك الأجهزة التى يتصل عملها بوضع الخطة ومراجعتها ومتابعتها، وكذلك تحديد مسئولية الوزارة والهيئات من إعداد وتنفيذ الخطة، كما تحدد اختصاصات المجلس الأعلي للتخطيط القومي برئاسة رئيس الجمهورية ويختص بوضع أهداف الخطة القومية وإقرارها ومتابعة نتائجها.

ومع تزايد مساهمة الدولة في النشاط الاقتصادى كان لابد من وجود مؤسسة عامة قادرة على تحقيق الإشراف علي الأنشطة الاقتصادية المختلفة ووضع سياسة الاستثمار الخاصة بها وتوجيهها وتعمل علي تنمية الاقتصاد القومي، لذلك صدر فى عام ١٩٧٥ القانون رقم ٢٠ بإنشاء المؤسسة الاقتصادية بغرض التنسيق بين الاستثمارات الحكومية، والإشراف عليها، وتوجيهها، وفق مصالح الدولة بحيث توزع تلك الاستثمارات علي الاستخدامات التي تحقق أكبر فائدة للاقتصاد القومى، وكذلك الرقابة على الطريقة التي يتم بها تنفيذ تلك الاستثمارات.

وحينما اتسع النشاط الاقتصادي ظهرت الحاجةُ إلي قيام عدد من المؤسسات والهيئات العامة لتقوم بدور مماثل لماتقوم به المؤسسة الاقتصادية «فأنشئت الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة بالقرار الجمهورى رقم ١٠٩٧ لسنة ١٩٥٧» لتنفيذ البرنامج الأول للصناعة.

وحينما اضطرد العمل في تنفيذ المشروعات الصناعية الواردة فى البرنامجين الأول والثانى للتصنيع، أصبح من المتعذر علي الهيئة أن تتولى إنشاء وإدارة هذا العدد الكبير من المشروعات لذا رأت الدولة أنه من الضرورة إنشاء مؤسسة عامة تتولى إدارة المشروعات التى كانت تابعة للهيئة تقوم على دراسة المشروعات، وإنشائها فقط دون إدارتها، وعلي هذا الاساس تم إنشاء مؤسسة النصر (القرار الجمهورى رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦١) وعهد إليها بإدارة مجموعة الشركات صاحبة المشروعات التي أقامتها الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة.

وفى نفس الوقت قامت مؤسسة مصر (القرار الجمهورى رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦١) لتتولى الإشراف علي المساهمات الحكومية التى آلت إلي الحكومة إثر تأميم بنك مصر.

كما انشئت مؤسساتٌ أخري تختص بشئون النقل البري، والبحرى، والإنتاج الحربى، والإسكان والتأمينات الاجتماعية.. الخ.

ولقد ظلت المؤسسات العامة بدون تشريع عام ينظم أعمالها، إلى أن صدر بشأنها القانون رثم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الذى أرسى للمؤسسات العامة مقوماتها وأسسها، وتلاه بعد ذلك القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ وهو قانون المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى، ثم إنشاء المجلس الأعلي للمؤسسات (القرار الجمهورى ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١).

المرحلة الثالثة

مرحلة إنشاء المؤسسات النوعية بعد عام ١٩٦١:

ترتب على قوانين يوليو الاشتراكية أن دخل عدد كبير من الشركات المساهمة والمنشآت فى القطاع العام وقد كان اتساع القطاع بهذا القدر الكبير يجاوز طاقة ذلك العدد المحدود من مؤسسات التنمية التي يتعذر عليها وحدها أن تنهض بإدارته والإشراف عليه .

هذا إلي جانب أن هذه المؤسسات كانت تعمل فى مجالات مختلفة وتضم عددا متباينا من الشركات تباشر ألوانا مختلفة من النشاط الاقتصادى ، ونشأ عن ذلك صعوبةُ حلٍّ العديد من المشكلات المتباينة التى اعترضت هذه الشركات بسبب عدم إمكان توفير الفنيين والخبراء المتخصصين فى كافة هذه المجالات وقد أدي هذا الوضع أيضا إلي تعدد الجهات التى تشرف على النشاط الواحد .

لكل هذه الظروف أصبح من الضرورى الاتجاه نحو إنشاء مؤسسات نوعية يختص كل منها بنشاط نوعى محدد فى قطاعات الاقتصاد والتجارة والمال والخدمات والاستهلاك ، علي أن تعمل فى ظل إطار عام تحدده خطة التنمية فى الدولة ، وتحت إشراف الأجهزة المركزية التي تضطلع بمراقبة تنفيذ الخطة ومتابعة النتائج ، ولذلك تم إلغاء المؤسسة الاقتصادية ومؤسسة النصر ومؤسسة مصر وتم تحويل أصولها واختصاصاتها إلى المؤسسات النوعية الجديدة .

وقد صدر قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ لتحديد العلاقة بين المؤسسات العامة والوزارات التابعة لها ، حيث نص على أن يكون للوزير المختص اختصاصاتُ التوجيه والتنظيم والرقابة والإشراف علي المؤسسات التابعة له ، وتنفيذ أهداف الإنتاج .

ثم كانت هناك حاجة ماسة إلي تحديد واضح للاختصاصات والمسئوليات داخل قطاع الإنتاج تحديدا واضحا وكذلك تبسيط الإجراءات فصدر قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ .

وعلى الرغم من أن القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ قد صدر عن مفهوم معين لتحديد العلاقات داخل القطاع العام ، إلا أنه أطلق يد الوزير والمؤسسة فى التدخل فى الأعمال التنفيذية للشركات مما عاقها عن تحقيق أهدافها .

ولقد كان هذا الوضع مثار شكوى مستمرة ، لذا صدر القانون رقم ٦٠ لسنة١٩٧١ أكد عدمَ تدخُّل المؤسسات فى إدارة الشركات اكتفاء بسلطات محددة في مجال المتابعة والمعاونة والتنسيق وتقييم الأداء .

المرحلة الرابعة

الفترة من عام ١٩٧٥ إلى فترة صدور قانون قطاع الأعمال العام:

فى عام ١٩٧٥ انتهى فكر الدولة إلي ضرورة تحرير وحدات القطاع العام من رقابة وإشراف المؤسسات النوعية لكى تنطلق بفاعلية أكبر وتمارس بحرية دورها فى التنمية الاقتصادية ، لذلك انتهى الأمر بصدور القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ الذى تم بموجبه إلغاء المؤسسات العامة وحلت محلها المجالس العليا للقطاعات وأماناتها الفنية ملتزمة بنفس التقسيم النوعى للمؤسسات وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٧ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء المجالس العليا للقطاعات متضمنة خمسة وعشرين قطاعا لكل منها مجلسٌ أعلى وتحديد الشركات الداخلة فى كل قطاع .

وفى عام ١٩٨٣ ألغيت المجالس العليا للقطاعات وحل محلها هيئات القطاع العام

ملتزمة بنفس التقسيم النوعى للمؤسسات والمجالس العليا، وقد صدر القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ فى شأن هيئات القطاع العام وشركاته لمعالجة ما يكشف عنه تطبيق القانون رقم ١١١ لسنة ٢٩٧٥ من نقص أو قصور فضلا عن تنظيم وتطوير القطاع العام علي ضوء التنظيم الجديد للشركات المساهمة بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

وقد عدّل القانون الجديد الهياكل التنظيمية للقطاع العام فألغى المجلس الأعلى للقطاع وأخذ بما يسمى هيئات القطاع العام، وقد احتفظ القانون بشكل الشركة المساهمة للوحدات الإنتاجيةالتى تعتبر القاعدة العريضة للقطاع العام حيث تقوم علي تنفيذ المشروعات الاقتصادية وفقا للسياسة العامة للدولة وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

المرحلة الخامسة

صدور قانون قطاع الأعمال العام:

وأخيرا فقد صدر القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ فأحل نظام الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام، وتتركز الاختلافات الأساسية فيما بين التشريعات السابقة للقطاع العام والتشريع الأخير فى اكتمال التحرير حيث أصبح من اختصاص الشركة القابضة تقرير بيع كل أو بعض أسهم الشركات التابعة بما يؤدى إلى خفض حصة الشركة القابضة أو الشخصية الاعتبارية العامة وبنوك القطاع العام في رأسمالها عن ٥١٪ والقيام بكافة الأعمال اللازمة لتصحيح الهياكل التمويلية وتصحيح مسار الشركات المتعثرة، بما في ذلك تخصيص نسبة من احتياطيات الشركة القابضة لهذا الغرض، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعظيم الربحية وترشيد التكلفة وذلك بالإضافة إلى اختصاص الشركة القابضة بتأسيس الشركات وشراء الأسهم وبيعها وإصدار صكوك التمويل والسندات لأغراض الاستثمار واتخاذ كل ما يلزم بصفة عامة لزيادة قيمة استثماراتها وما تحققه من أرباح .

كذلك فقد استهدف التشريع الأخير تحقيق المساواة فيما بين الشركات العامة والخاصة مقررا مبدأ عدم حرمان شركات قطاع الأعمال العام من أية مزايا أو تحميلها بأية أعباء تُخل بالمساواة بينها وبين الشركات المساهمَة الخاضعة للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وقد شمل ذلك إلغاء حصة بنك ناصر الاجتماعى فى الأرباح ونسبة الـ ٥٪ التي كانت مخصصة لشراء سندات حكومية وتحديد حقوق العاملين «النقدية والعينية» فى الأرباح بما يقل عن ١٠٪ وبما لا يزيد علي الأجور السنوية، وتحقيقا للمرونة فى الإدارة فقد قرر إلغاء توحيد نظم العاملين مع تخويل الشركات وضع لوائح العاملين بالاشتراك مع النقابة العامة، وعلى أن تعتمد من وزير قطاع الأعمال ومع مراعاة ربط الأجور بالإنتاج والأرباح وتعميقا للمسئولية فد أصبح من اختصاص الجمعيات العمومية تنحية وتجدد عضوية مجالس الإدارة ومن المتوقع أن تسهم السياسات المتقدمة - مع تبنى السياسات الكفيلة بتنشيط الطلب بسوق الأوراق المالية فى تدعيم التمويل الذاتى للقطاع العام وفى الحد من اعتماده السابق فى تمويله على القطاع المصرفى .

١. فلسفة التحرر فى تشريع قطاع الأعمال العام

استهدف المشروع فى القانون رقم ٢٠٣ بشأن شركات قطاع الأعمال العام تحرير القطاع العام من خلال عدد من المحاور أهمها :

- الفصل بين الملكية والإدارة يقصر دور الدولة كمالكة لقطاع الأعمال العام على المحاسبة على النتائج .
- تقرير حق كلٍ من الشركات القابضة والتابعة في وضع اللوائح المنظمة لشئون العاملين بها وفى وضع نظم الأجور والحوافز والمكافآت بمراعاة الإنتاج والربحية .
- إدارة محفظة شركات قطاع الأعمال بذات الأسلوب الذى تدار به الاستثمارات المالية فى سائر القطاعات .
- تجنب تدخل الأجهزة الحكومية في إدارة قطاع الأعمال العام من خلال وزيرقطاع الأعمال العام والشركات القابضة .
- توفير إدارة من الخبراء والمتخصصين لشركات قطاع الأعمال العام القابضة والتابعة لا تختلف فى نوعيتها وشكلها عن الإدارة المستخدمة فى المشروعات الخاصة مع تمتُّعها بحريات فى الإدارة مماثلة لنظيرتها فى المشروعات الخاصة .
- أن تكون العلاقة فيما بين الدولة المالكة وإدارة الشركات القابضة وكذلك إدارة الشركات التابعة شبيهة بالعلاقة التعاقدية الموقوتة التي يوكل فيها المالك مهمة إدارة الاستثمار للإدارة ويمنحها فى ذلك الصلاحيات وحرية الإدارة اللازمة مع الحفاظ علي حقه فى الرقابة لتأمين المحافظة علي الأموال المستثمرة والكفاءة فى تشغيلها .
- تمكين شركات قطاع الأعمال العام من توفير التمويل اللازم لها من سوق المال سواء لتجديد طاقاتها وتحديثها أو لعمليات إعادة التأهيل العام وحل الاختناقات أو لتصحيح هياكلها التمويلية دون اعتماد على الدولة أوعلى الائتمان المصرفى .
- توفير مقومات دوران المال المستثمر في قطاع الأعمال العام لإمكان تمويل ما يلزم من استثمارات جديدة تتطلبها التنمية وتوسيع فرص التشغيل والتوظيف مما يتاح من تمويل ذاتى من حصيلة التخصيصية .
- تعظيم قدرات شركات قطاع الأعمال العام وتحفيزها لرفع كفايتها الإنتاجية شاملا زيادة الإنتاج ورفع مستوى جودته وترشيد التكلفة وتنمية إمكانيات التطوير وقدرات التسويق والتصدير والمنافسة الدولية .
- قيام الشركات القابضة بوظائف شركات الاستثمار التي لهاحق تأسيس الشركات المساهمة التابعة بمفردها أو بالاشتراك مع غيرها وشراء وبيع الأسهمم وتكوين وإدارة محفظة الأوراق المالية .
- إجازة التصرف فيما يزيد عن ٥١٪ من أسهم الشركات التابعة وتداوله بسوق الأوراق المالية .
- استمرار مراقبة حسابات شركات قطاع الأعمال بواسطة الجهاز المركزي للمحاسبات مع وقف الرقابة بواسطة هيئات الرقابة الأخرى داخل مقارِّ شركات قطاع الأعمال وفروعها إلا بإذن من الوزير المختص بقطاع الأعمال العام .
- تحقيق المساواة فيما بين شركات قطاع الأعمال العام وشركات القطاع الخاص بتقرير سريان أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، وكذلك أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ فيما لم يرد فيه نص خاص فى قانون قطاع الأعمال العام .

- دعم شركات قطاع الأعمال العام من أية مزايا أو تحميلها بأية أعباء تخل بالمساواة فيما بينها وبين الشركات المساهمة الخاضعة للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

٢- فلسفة التغيير في تنظيم قطاع الأعمال العام

بدأ تنظيم قطاع الأعمال العام علي أساس تقسيم شركاته التابعة فيما بين ٢٧ شركة قابضة وهي :

الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس الجاهزة، الشركة القابضة لتسويق السلع الاستهلاكية، الشركة القابضة لشئون القطن، الشركات القابضة للتجارة الدولية، الشركة القابضة للصناعات الهندسية، الشركة القابضة للصناعات المعدنية، الشركة القابضة للتعدين والحراريات، الشركة القابضة للأسمنت ومواد البنا، الشركة القابضة للصناعات الكيماوية، الشركة القابضة للأدوية والمستلزمات الطبية، الشركة القابضة للصناعات الغذائية، الشركة القابضة لتسويق السلع الغذائية والشركة القابضة للمضارب وتسويق الأرز، الشركة القابضة لتسويق السلع الغذائية والشركة القابضة للمطاحن والمخابز والصوامع، الشركة القابضة للتنمية الزراعية، الشركة القابضة للثروة الحيوانية والداجنة، الشركة القابضة للاشغال العامة، الشركة القابضة لاستصلاح الاراضي، الشركة القابضة للسياحة، الشركة القابضة للسينما والضوئيات، الشركة القابضة لتوزيع القوى الكهربائية، الشركة القابضة للإنشاءات والصناعات الكهربائية، الشركة القابضة للنقل البرى، الشركة القابضة للنقل البحرى.

ويلاحظ أنه يغلب على التنظيم المتقدم التخصص النوعى، أو ما يعرف بالتقسيم الأفقى وقد تبع ذلك دور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٩٣ بإعادة تقسيم شركات قطاع الأعمال العام فيما بين شركة قابضة هى :

الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس الجاهزة، الشركة القابضة لتسويق السلع الاستهلاكية، الشركة القابضة للتجارة الدولية والقطن، الشركة القابضة للصناعات الهندسية، الشركة القابضة للصناعات المعدنية، الشركة القابضة للتعدين والحراريات ومواد البناء، الشركة القابضة للصناعات الكيماوية، الشركة القابضة للأدوية والمستلزمات الطبية، الشركة القابضة لإنتاج وتوزيع السلع الغذائية، الشركة القابضة للمضارب والمطاحن، الشركة القابضة للتنمية الزراعية والتشييد والتعمير، الشركة القابضة لإنشاءات وتوزيع القوى الكهربائية، الشركة القابضة للإسكان والسياحة، والسينما، الشركة القابضة للنقل البرى، الشركة القابضة للنقل البحرى.

وقد جمع التقسيم المتقدم فيما بين بعض اعتبارات التخصص النوعي وبعض اعتبارات التكامل الرأسى فعلى سبيل المثال أدمجت الشركةالقابضة للتجارة الدولية فى الشركة القابضة للقطن والشركة القابضة لتسويق السلع الغذائية فى الشركة القابضة للصناعات الغذائية، والشركة القابضة لاستصلاح الأراضى فى الشركة القابضة للاشغال العامة، والشركة القابضة للتعمير فى الشركة القابضة للتشييد.

ومن ناحية أخرى فقد نُقل بعض شركات قطاع الأعمال العام من شركات قابضة إلى شركات قابضة أخرى بمراعاة تنويع النشاط على مستوى كل شركة قابضة.

وعلى سبيل المثال نقلت تبعية بعض

شركات الأقطان وتجارة القطن والتوزيع الداخلي للسلع الاستهلاكية إلى الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس الجاهزة - ونقلت تبعية بعض شركات حلج الأقطان وبعض شركات الغزل والنسيج موزعة فيما بين الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس الجاهزة وبين الشركة القابضة لتسويق السلع الاستهلاكية كذلك فقد نقلت تبعية بعض الشركات المعدنية مثل مصانع النحاس المصرية والنصر للمطروقات وكذلك بعض الشركات الكيماوية مثل شركة النقل والهندسة وشركة النصر لمنتجات الكاوتشوك وشركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية - إلى الشركة القابضة للصناعات الهندسية، بالمثل فقد تم توزيع شركات الأسمنت فيما بين الشركة القابضة للصناعات المعدنية والشركة القابضة للتعدين والحراريات - وبذلك أصبح الاختصاص في النشاط النوعي الواحد موزعا فيما بين أكثر من شركة قابضة.

القوانين المنظمة للصناعة المصرية منذ الخمسينيات

بعد إنشاء وزارة الصناعة عام ١٩٥٦، ووضع البرنامج الأول للصناعة وإنشاء الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس عام ١٩٥٧، فقد كان من الضرورى استصدار القوانين المنظمة للصناعة وتشجيعها حيث صدر القانون رقم ٢١ لسنة ١٥٨ لتنظيم الصناعة، والذى كان بمثابة دستور للصناعة حيث شمل قواعد العمل فى النشاط الصناعى الخاص ودعم وتشجيع فروع الصناعة المختلفة خلال تلك الفترة وحتى الآن مع صدور بعض القرارات الوزارية لتشجيع الاستثمار.

وقد شمل القانون ثلاثة أبواب رئيسية:

الباب الأول:
الترخيص والقيد «التنظيم الصناعى»

ويتألف هذا الباب من ١٤ مادة تضمنت أحكاما فى الترخيص بالمشروعات الصناعية وقيدها واستوجب القانون الرجوع إلى وزارة الصناعة للترخيص لإقامة المشروعات الصناعية أو تكبير حجمها أو تغيير غرضها الصناعى أو مكان إقامتها مراعية فى ذلك حاجة الاقتصاد وأحوال التصدير والاستهلاك وفى نطاق خُطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

كما شمل القانون تشكيل لجنة بقرار من رئيس الجمهورية للنظر فى إلغاء التّرخيصّ إذا تخلف صاحب الشأن عن تنفيذ مشروعه المرخص له بغير سبب معقول خلال المهلة أوالامتداد الوارد بالترخيص كما يلغى الترخيص إن توقف صاحب الشأن عن البدء فى العمل بما هو مرخص له فى مدة تزيد عن ؟ بدون إذن من الوازارة ويرجع ذلك إلى الرغبة فى ضمان جدية طلب الترخيص والتأكد من سير تنفيذ المشروع فعلا وفق الخطة الموضوعة دون خلل أوتباطؤ. كما نص القانون بأنه فى حالة المنشآت التى تباشر نشاطها فى الصناعات الأساسية الاحتكارية إذا أرادت أن توقف إنتاجها أو التقليل منه فيما يجاوز حدودا معينة، فلابد من الحصول علي إذن سابق لذلك من وزارة الصناعة.

كما ينظم القانون كيفية التظلم من القرارات التى تصدر فى شأن التراخيص المشار إليها سابقا.

ونظرا لأن وزارة الصناعة تحتاج فى رسم سياستها الصناعية إلي بيانات مختلفة واساسية عن المشروعات الصناعية عموما كقيمة رؤوس أموالها وقوة آلاتها وعدد عمالها وكمية إنتاجها، فقد نص القانون على إلزام المنشآت الصناعية القائمة وقت العمل بهذا القانون

بتقديم طلب لقيدها خلال ثلاثة أشهر من بدء العمل بهذا القانون .

كما ألزم هذه المنشآت بأ ن تتقدم لوزارة الصناعة بصفة دورية بكمية الإنتاج والتكاليف والأرباح وما إلي ذلك من الشئون المتعلقة بنشاطها وكذا إلزامها بأن تطلع موظفي وزارة الصناعة المختصين علي كافة المستندات والدفاتر والحسابات الخاصة بنشاطها ولهؤلاء الموظفين صفة الضبطية القضائية .

كذلك حدد القانون دور وزارة الصناعة فى تحديد المواصفات القياسية والمعايير فنص على أن تقوم الوزارة بعد أخذ رأي الهيئة المختصة بإعداد قوائم بأنواعها ومواصفات المنتجات الصناعية المصرية والمواد الأولية والمحلية .

وتهدف هذه الأحكام إلي تسهيل تسويق المنتجات المصرية والمواد الأولية المحلية بعد أن تحدد مواصفاتها تحديدا دقيقا يجعل التعامل فيها أمرا ميسورا ويخفض تكاليفَ إنتاجها ويرفع من مستوى جودتها ويرقى بها إلي المستوى العالى وبهذا تتطور الصناعة وتتحول إلى صناعة مصدرة تنافس فى الأسواق العالمية مما يدعم المركز المالى والاقتصادى للدولة .

الباب الثانى:
تشجيع ودعم الصناعة

يحتوى الباب الثانى من القانون، على شقين يختص الشق الأول بتشجيع الصناعة بينما يهتم الثانى بأمور الدعم الصناعى .

وقد جاءت المواد التى تخدم وتجشع الصناعة مشتملة على مساوئ عديدة إدارية وفنية ومالية تأكيدا على تصميم الدولة على تحقيق برنامج صناعى شامل، مثل إلزام وزارة الصناعة بأن تمد أصحاب الشأن بناء على طلبهم بالمعلومات والبيانات الإحصائية والبحوث والخرائط الفنية التى تلزمهم فى إنشاء صناعة معينة أو التوسع فيها أو النهوض بها ووجود هيئة عامة للدعم تنظر لصالح الصناعة عموما وكان السائد قبل القانون يقتصر على قيام بعض صناديق دعم خاصة بصناعات معينة بالذات .

وأجازت المادة ٢٨ من القانون إنشاء كل من الغرف الصناعية والمجالس الإقليمية للصناعة واتحاد الصناعات بقرار من رئيس الجمهورية على أن يكون لهذه الهيئات الشخصية الاعتبارية وأن تعتبر من المؤسسات العامة .

الباب الثالث:
الأحكام العامة الانتقالية

أوضح القانون في الباب الثالث الأحكام العامة والانتقالية فنص على أن كل شخص مكلف بتنفيذ هذ القانون ملزمٌ بمراعاة سر المهنة طبقا للمادة ٣١٠ من قانون العقوبَات وفى حالة المخالفة تطبق عليه العقوبات الواردة بها .

كما نص على أن تلغى القوانين رقم ٧٣ لسنة ٤٧ و٢٥١ لسنة ٥٣ و٦ لسنة ٥٤ و٥ لسنة ٥٧ كما يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القانون .

وقد نظم القانون انتقال أموال الاتحاد والغرف الصناعية الملغاة إلي الاتحاد والغرف الصناعية الجديدة حتى يطمئن العاملون معهم، وقضى القانون بحلول الغرف الصناعية والاتحاد الجديد محل الهيئات القديمة فى كل مالها من حقوق وما عليها من التزامات .

القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤

نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة

شهدت مصر فى أوائل فترة السبعينيات تحولا من النظام الاشتراكى الذى يقوم على مؤسسات القطاع العام وتقليص القطاع الخاص إلى ما يسمى بسياسة الانفتاح الاقتصادى، فكانت الحاجة إلي صدور قانون لجذب رؤوس الأموال العربية والاجنبية للاستثمار فى مصر تحت مظلة وحماية هذا القانون.

وصدور هذه القانون أتاح لرؤوس الأموال العربية والاجنبية فرص الاستثمار داخل مصر وكذلك المصريون، لما به من ضمانات وامتيازات. وامتدادا لمسيرة سياسة الانفتاح الاقتصادي صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨ لسنة ٨٧٧ بإنشاء «المجلس الأعلي للاستثمار» ويكون رئيسه هو رئيس مجلس الوزراء.

ويختص المجلس الأعلى للاستثمار بالعمل على تنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادى وله أن يتخذ ما يراه من قرارات وتوصيات واقتراحات لتحقيق هذا الغرض.

القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٩

قانون الاستثمار

استبدل القانون رقم ٤٣ لسنة ٧٤ «نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة» بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ٨٩ وسمى «قانون الاستثمار» ويعمل بأحكامه من تاريخ صدوره وتسرى القوانين المصرية على المناطق الحرة فيما لم يرد بشأنه نص خاص بهذا القانون، كذلك تسرى أحكامه على مشروعات الاستثمار والمناطق الحرة من تاريخ العمل به ودون إخلال بما تقرر لهذه المشروعات من أحكام خاصة وحقوق مكتسبة فى ظل تشريعات القانون السابق.

ويتكون هذا القانون من خمسة أبواب تضم ٥٨ مادة:

الباب الأولى: أحكام عامة

حدد هذا القانون ان يكون الاستثمار فى إطار السياسة العامة للدولة وأهداف وأولويات الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء بنظام الاستثمار الداخلى فى مجالات استصلاح واستزراع الأراضى البور والصحراوية والصناعة والسياحة والإسكان والتعمير ويجوز لمجلس الوزراء إضافة مجالات تتطلبها حاجة البلاد وأنشطة اقتصادية تتطلب تقنيات حديثة أو تهدف إلى زيادة التصدير أو خفض الاستيراد أو تكثيف استخدام الأيدى العاملة أو بنظام الاستثمار فى المناطق الحرة.

الباب الثانى: ضمانات المشروعات والمزايا والإعفاءات المقررة لها

تتمتع المشروعات أيا كانت جنسية مالكيها أو شكلها القانونى بالضمانات والمزايا والإعفاءات المنصوص عليها فى هذا القانون ويكون لها بموافقة مجلس إدارة هيئة الاستثمار الحق فى تملك الأراضى والعقارات اللازمة لإقامتها والتوسع فيها. كما يجوز لمجلس الوزراء فى حالات خاصة ولاعتبارات يقتضيها الصالح العام تقرير حوافز أو ضمانات أو مزايا لبعض المشروعات.

الباب الثالث: نظام الاستثمار فى المناطق الحرة

ويتناول هذا الباب إنشاء المناطق الحرة لإقامة مشروعات يرخص لها، وتشكيل مجلس إدارة المنطقة الحرة واختصاصاته ووضع

السياسة التى تسير عليها فى إطار السياسة العامة للدولة وأهداف الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

الباب الرابع: هيئة الاستثمار:

الهيئة العامة للاستثمار هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية تتبع وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ومقرها مدينة القاهرة، ويكون للهيئة فروع داخل مصر فى الأماكن التى يحددها رئيس الوزراء وتتولى ممارسة اختصاصات الهيئة على النحو الذى تحدده اللائحة التنفيذية كما يجوز لها أن يكون لها مكاتب خارج مصر، ويكون للهيئة مجلس إدارة يصدر بتشكيله قرار من رئيس الجمهورية .

ويكون للهيئة جهاز تنفيذى يصدر بتعيين رئيسه وتحديد معاملته المالية قرار من رئيس الجمهورية ويتولي رئيس الجهاز التنفيذى للهيئة إدارة وتصريف شئونها ويمثلها أمام القضاء وأمام الغير وتتولى الهيئة العامة للاستثمار تنفيذ أحكام هذا القانون .

قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٧

السجل الصناعى

إن الحاجة إلى توافر البيانات والمعلومات الدقيقة فى أى وقت مطلب دائم للمشتغلين بالتخطيط من أجل اتخاذ القرار السليم وكذلك بالنسبة لأصحاب رءوس الأموال فى توجيه استثماراتهم بما يعود عليهم وعلى الدول من فوائد .

ونظرا لأنه لا توجد صورة متكاملة ومتجددة عن الصناعة رغم تعدد الجهات المشتغلة بالإحصاءات الصناعية، فقد تمت دراسة إنشاء سجل صناعى نوعى تغطى بياناته أوجه القصور الموجود في بعض المجالات .

ويكون بمثابة مصدر رئيسى يغذى بنك المعلومات الصناعية بكافة البيانات عن الصناعة ويتابع أى تغييرات تطرأ عليها لتكون فى متناول المخطط وخدمة المستثمر .

وقد صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ٧٧ بإنشاء سجل صناعى نوعى بعد دراسات واتصالات مكثفة مع عدة جهات، لذلك جاء خلواً من أى تكرار أو تضارب مع القوانين الأخرى، ومحققا للمصلحة العامة ليستفيد منه المخطط والباحث والدارس والمستثمر والمنتج والمستورد والمصدر مع الحفاظ التام على سرية بيانات المنشأة ومنع تداولها بصورة فردية .

مزايا القانون

- تغذية بنك المعلومات الصناعية بالبيانات اللازمة ويقوم الحاسب الآلى بإعطاء المُخْرَجات والمؤشرات والمعاملات الفنية لإجراء الدراسات والبحوث المطلوبة .
- الحصول على صورة واضحة فى أى وقت عن النشاط الصناعى «استثمارات - إنتاج - خامات - عمالة» .
- توفير البيانات اللازمة المطلوبة من خامات ومستلزمات إنتاج وخلافه .
- إمداد المستثمر بما يحتاجه من البيانات لإمكان توجيه الاستثمارات الوجهة الصحيحة .
- شهادة القيد بالسجل الصناعى تعطى صاحبها مرونة وسهولة فى التعامل مع الجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة والقطاع العام .

شروط القيد بالسجل الصناعى

تخضع شروط القيد بالسجل الصناعى وفقا لقانون المنشآت الصناعية التى تنتج سلعا نمطيةً «متماثلة» بكميات كبيرة وتبلغ التكاليف الاستثمارية للمنشأة مائة ألف جنيه فأكثر، أو عدد عمالها عشرة فأكثر .

قانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩

فى شأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة

يتكون القانون من ثلاثة أبواب تضم ٥١ مادة :

الباب الأول : تعاريف وأحكام عامة والتيسيرات والإعفاءات

يقصد بالمجتمعات العمرانية الجديدة كل تجمع بشري متكامل يستهدف خلق مراكز حضارية جديدة، يحقق الاستقرار الاجتماعى والرخاء الاقتصادى (الصناعى والزراعى والتجارى وغير ذلك) بقصد إعادة توزيع السكان عن طريق إعداد مناطق جذب مستحدثة خارج نطاق المدن والقرى القائمة، ويحظر إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة فى الأراضى الزراعية.

ويجب الحفاظ على ما قد يوجد بالأرض التي يقع عليها الاختيار من ثروات معدنية أو بترولية أو ما تحويه من آثار أو تراث تاريخي.

وتتولى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة اختيار المواقع اللازمة لإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة وإعداد التخطيطات العامة والتفصيلية لها وذلك طبقا للخطة العامة للدولة.

وتختص الهيئة بالموافقة وإصدار التراخيص اللازمة لإنشاء وإقامة وإدارة وتشغيل جميع مايدخل فى اختصاصها من أنشطة ومشروعات وأعمال وأبنية ومرافق وخدمات وذلك وفقا للقوانين واللوائح والقرارات السارية.

التيسيرات والإعفاءات :

- تعفى الهيئة والأفراد والشركات والجهات المتعاقدة معها من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم على الواردات اللازمة للمشروعات المتعلقة بإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة.
- تعفى من جميع الضرائب والرسوم والفوائد المستحقة على القروض والتسهيلات الائتمانية التى تمنح للهيئة لتمويل المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون.
- يعفى شاغلو العقارات التى تقام فى المجتمعات العمرانية الجديدة مما يكون مستحقا عليهم من الضريبة على العقارات المبنية، ومن الضرائب والرسوم الإضافية لمدة عشر سنوات.
- تعفى الأراضى الواقعة فى نطاق المجتمعات العمرانية الجديدة والتى يتم استصلاحها وزراعتها مما يكون مستحقا من ضريبة الأطيان ومن الضرائب والرسوم الإضافية ويكون الإعفاء لمدة عشر سنوات من تاريخ جعل الأرض صالحة للزراعة وفقا لشهادة تصدر من الهيئة فى هذا الشأن. مع عدم الإخلال بأية إعفاءات ضريبية أفضل مقررة فى قانون أو بالإعفاءات الضريبية المقررة فى قانون الاستثمار.
- تعفى أرباح المشروعات والمنشآت التى تزاول نشاطها فى مناطق خاضعة لأحكام هذا القانون من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها كما تعفى الأرباح التى توزع فى أى منها من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها وذلك لمدة عشر سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط.
- تعفى من الضريبة العامة على الإيراد ولذات المدة كافة الأوعية المعفاة من الضرائب النوعية.

الباب الثانى : فى شأن هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة والأجهزة التابعة لها.

الباب الثالث: فى الأحكام العامة والانتقالية

الثروة المعدنية

الثروات المعدنية تمثل مصدراً كبيراً كخامات لعدد كبير من الصناعات، كما أن استخراج وإعداد وتجهيز هذه الخامات هو استثمار صناعى أيضاً، من هنا جاء الارتباط الوثيق بين الصناعة والثروة المعدنية، كما أن عدداً من الشركات الصناعية تعمل فى هذا المجال.

وفى مرحلة التحول الصناعى وصدور تشريعات الخصخصة وتحقيق التنمية الصناعية، كان لابد من وضع استراتيجية شاملة لاستغلال الثروات المعدنية بأسلوب اقتصادى يحقق عوائد مقبولة من هذه العملية، ولذا فإن كثيراً من التسهيلات والمميزات أدخلت على الاستثمار فى هذا المجال لتشجيع القطاع الخاص على ارتياد هذا الميدان، والذى كان يمثل استثماراً غير آمن وكثير المخاطر للقطاع الخاص «فيما عدا البترول» فإن استخراج المعادن وحفر المناجم ظل لفترات طويلة تقوم به شركات وهيئات حكومية دون أدنى مشاركة من القطاع الخاص.

ولكن فى ظل عملية الإصلاح الاقتصادى كان لابد أن توضع النظم والضوابط اللازمة لتشجيع الاستثمار فى مجالات الثروات المعدنية وتم استحداث عدد من الأساليب لهذا الغرض مثل نظام المشاركة فى الإنتاج والمناجم الصغيرة وذلك فى إطار استراتيجية شاملة للثروة المعدنية.

وتضمنت الاستراتيجية الحالية لقطاع الثروة المعدنية عدداً من المحاور - اكتشافاً وتقييماً وتشجيعاً على الاستثمار فى مجالها ثم مراقبة الاستغلال - يمكن إيجازها فيما يلى:

- توفير الخامات المعدنية اللازمة للوفاء باحتياجات قطاعات الزراعة والصناعة والتشييد من خلال الكشف عنها وتنمية مصادرها وتهيئتها للاستغلال.
- العمل على توفير خامات محلية لتحل محل مايتم استيراده منها.
- الكشف عن خامات جديدة مطلوبة للتصدير.
- جذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية للمشاركة فى تنمية ثرواتنا المعدنية.
- إصدار تراخيص البحث وعقود الاستغلال لخامات المناجم ورقابة تنفيذها والإشراف الفنى والرقابى على الاستغلال الأمثل للثروات المعدنية.

وقد أدى الإلتزام بهذه الاستراتيجية إلى اكتشاف معظم الخامات المستغلة فى مصر حاليا وتلك الممكن استغلالها عندما يتوافر رأس المال والخبرة اللازمة. ومن الخامات التى تم اكتشافها نذكر خامات الحديد بأسوان والواحات البحرية والصحراء الشرقية والفحم بالمغارة والفوسفات بأبو طرطور، والألمنيت فى أبو غلقة وخامات صناعة الأسمنت وخامات الحراريات (رمال الزجاج - الفلسبار - الكاولين - الماجنيزيت) وخامات المعادن النادرة (التتاليم والليسيوم والقصدير والكبريت والبوتاس) وخامات المعادن الفلزية مثل الذهب والفضة والنحاس والرصاص والزنك وغيرها كثير.

ومن واقع دراسة هذه الخامات وغيرها مما تم اكتشافه فى مصر يتم:

١ - اختيار بعض الخامات المعدنية المصرية التى يحتاج استغلالها إلى رأس مال كبير أو تكنولوجيا متقدمة، ويتم تجميع كافة المعلومات والبيانات المتاحة عنها وتضمينها فى حزم للمعلومات للترويج لها من خلال السفارات المصرية بالخارج والاتصال المباشر بالشركات العاملة فى المجال، وكذلك الإعلان عنها فى الصحف المتخصصة، جذبا للشركات الأجنبية للاستثمار فى البحث عن هذه الخامات واستغلالها، مما يؤدى إلى تجنيب ميزانية الدولة

عبء المخاطرة برأس المال بالإضافة إلى إتاحة فرص عمل للعمالة المصرية، وإدخال بعض عناصر التكنولوجيا الحديثة اللازمة لحسن الاستثمار وضمان تسويق هذه المنتجات عالمياً، ويتم تطبيق نظام المشاركة فى الإنتاج عندما تحقق هذه الشركات كشفا اقتصاديا.

٢ ـ أما تلك التى لاتحتاج إلى رأس مال كبير أو تكنولوجيا متقدمة فيتم عرضها على المستثمر الصغير من خلال مشاريع المناجم الصغيرة، مع تقديم كل المساعدات الفنية والاستشارات العلمية.

أولاً ـ نظام المشاركة فى الإنتاج :

- تم عمل نموذج لاتفاقية المشاركة فى الإنتاج يتم تسويقها مع حزم المعلومات.
- يتاح للمستثمر كافة المعلومات والبيانات الخاصة بالمنطقة أو المناطق التى يختارها للاستثمار.
- يتحمل المستثمر تكلفة أعمال الاستكشاف والتقييم حتى يعلن اكتشاف تجارى، فى هذه الحالة تنشأ شركة مشتركة للعمليات، كما يتحمل المستثمر تدبير الاستثمارات اللازمة، وكذلك مصاريف التشغيل السنوية.
- يسترد المستثمر ما أنفق خلال ٣ سنوات من بدء الإنتاج الفعلى.
- أما العائد فيتم الاتفاق على تقسيمه، وفى جميع الأحوال لاتقل حصة الدولة عن ٥٠٪ مع أحقية الدولة فى أتاوة بنسبة تُحَدَّدُ من قيمة المبيعات.

وقد تضمنت هذه الاتفاقيات عوامل كثيرة للجذب حتى تتمكن من منافسة غيرها من الدول وماتتيحه من فرص للاستثمار.

ومن المزايا التى يقدمها النموذج :

- إعفاء المستثمر من جميع الضرائب الحالية والمستقبلية ولمدة ١٥ سنة.
- إعفاء المعدات اللازمة أثناء فترة البحث أو الاستغلال من كافة الرسوم الجمركية.
- إتاحة الفرصة للمستثمر ـ دون قيود أو حدود أو رسوم ـ لتحويل حصته من الإيراد الصافى أو استرداد تكاليفه إلى أى عملة أجنبية حرة قابلة للتحويل.
- يصدر بالإتفاقية التى تم التوصل إليها مع المستثمر قانون من مجلس الشعب.

وفى ظل سياسة المشاركة فى الإنتاج هذه أبرمت خمس اتفاقيات هى :

١ ـ بحث واستغلال الذهب والفلزات المصاحبة فى منطقة امتياز مساحتها ٥٠٠٠ كيلو متر مربع بوسط الصحراء الشرقية مع شركة مينكس البريطانية.

٢ ـ بحث واستغلال الكبريت فى منطقة امتياز مساحتها ١٢٥٠ كيلو متر مربع شرق العريش بشماء سيناء مع شركة فريبورت ماكموران الأمريكية.

٣- بحث واستغلال الكبريت في منطقة امتياز مساحاتها ١٤٤٠٠ كيلو متر مربع بمنطقة خليج السويس مع شركة فريبورت ماكموران الأمريكية.

٤ - بحث واستغلال البوتاسيوم في منطقة امتياز مساحاتها ١٤٨٠٠ كيلو متر مربع بمنطقة خليج السويس مع شركة بى اتش بى مينيرالز.

٥ - بحث واستغلال الذهب والمعادن المصاحبة فى ثلاث مناطق امتياز محددة بالصحراء الشرقية مجموع مساحتها ٤٣٨٠ كيلو متر مع الشركة الفرعونية لمناجم الذهب وهى شركة استرالية.

بالإضافة إلى اتفاقية سادسة جار استصدار القانون الخاص بها وتتعلق باستغلال المعادن الاقتصادية بالرمال السوداء مع الشركة الفرعونية للاستثمار - شركة مصرية مسجلة تحت قانون الاستثمار.

ثانيا: تشجيع استغلال الخامات من خلال المناجم الصغيرة:

أثبتت الدراسات أن الكثير من الخامات المعدنية المصرية موجودة بكميات محدودة ولا تتطلب رأس مال كبير أو تكنولوجيا متقدمةً.

ومن هنا تم وضع استراتيجية تشجيع رأس المال المصري من القطاع الخاص وإتاحة الفرصة له لاستغلال هذه الخامات من خلال مشروعات المناجم الصغيرة وتشجيعها للاستثمار فى هذا المجال ويقدم للمستثمر:

- كافة المعلومات والخرائط والبيانات المتاحة عن هذه المناطق دون مقابل.
- تم إقامة عدد من المشاريع التعدينية الصغيرة الإرشادية كنموذج للمستثمر الصغير - ويتم من خلاله حل المشاكل الفنية المتعلقة بالخامة المطلوب استغلالها.
- تقدم للمستثمر الاستشارات الفنية والحقلية أو المعملية إسهاما في حل مشاكله.

الشركات الصناعية في مصر وبرنامج توسيع قاعدة الملكية

تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر تحويل شركات القطاع العام إلى شركات قابضة، وذلك فى إطار عملية الخصخصة التى انتهجتها الحكومة فى عملية التحول الاقتصادى.

واحتلت الشركات التى تعمل فى النشاط الصناعى جزءا كبيرا فى عملية الخصخصة بما تملكه من أصول واستثمارات صناعية ضخمة وعدد كبير من العمال فى هذه الشركات، ويبلغ عدد الشركات الصناعية التى تخضع لبرنامج الخصخصة ١٣٥ شركة تعمل فى مجالات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والكيماوية والهندسية والمعدنية والتعدين والحراريات ومواد البناء (انظر جدول ٥-١).

ويوضح الجدول التالى حجم الأموال المستثمرة في هذه الشركات وعدد عمالها وإنتاجها.

البيان	القيمة
رأس المال المستثمر	٢٦٦١٢
رأس المال المدفوع	٤٦٠٥
القيمة المضافة	١٣٦٧٣
عدد العاملين (بالألف)	٥٨٥
الأجور السنوية	٤٦٨٠
الإنتاج السنوى	٣١٨٢٠
الصادرات	٣٤٠٥

جدول (٥-١)
حجم الاموال المستثمرة في عدد الشركات

أهداف البرنامج:

استهدفت الحكومة تحقيق عدة أهداف اقتصادية من خلال برنامج الخصخصة لزيادة مساهمة هذه الشركات فى دعم قدرات الاقتصاد المصرى والناتج المحلى الإجمالى وتحقيق عائد استثمارى يناسب حجم الأموال المستثمرة.

وتشمل هذه الأهداف الآتي:

١- زيادة معدلات استخدام الطاقة المتاحة لدى شركات قطاع الأعمال العام.
٢- الحد من استنزاف الموارد المالية وتحقيق مستوى أفضل لاستخدامها.
٣- إتاحة الفرصة للاتصال بالأسواق الخارجية والحصول على التقنيات الحديثة وجلب رؤوس الأموال للاستثمار.
٤- توسيع قاعدة الملكية بين المواطنين وزيادة حصة القطاع الخاص المؤهل فى الاستثمار الوطنى.
٥- زيادة فرص العمل.
٦- تخصيص عائد البيع لسداد مديونيات البنوك واستخدام الفائض منها لزيادة موارد الموازنة العامة للدولة.
٧- تنشيط سوق المال.

توسيع الملكية عن طريق طرح الأسهم للجمهور:

اتبعت الحكومة عدة إجراءات لتحقيق هدف توسيع الملكية عن طريق خصخصة الشركات الصناعية، ويعتبر أسلوب طرح جزء من أسهم هذه الشركات على الجمهور هو الأسلوب الأكثر استخداما فى معظم الشركات المطروحة للخصخصة.

وينظم قانون سوق المال عمليات طرح الأسهم للبيع للجمهور، ويفرض هذا القانون ضرورة موافقة هيئة سوق المال على نشرة طرح الأسهم للبيع.

ويتطلب عمليات طرح الأسهم للجمهور اتباع الخطوات التالية:

١- يسبق طرح الأسهم ضرورة إعادة الهيكلة المالية وتصحيح هيكل التمويل للشركة.

٢- يتم تحديد حد أدنى لسعر السهم.

٣- تعد نشرةُ الدعوة للشراء، وتشمل هذه معلومات عن سعر السهم مع وصف تفصيلى لأنواع الأسهم المطروحة للبيع وخطة الاستخدام لحصيلة بيع الأسهم وقواعد توزيع الأرباح القابلة للتوزيع، وأنشطة الشركة وهيكلها التمويلي وشكلها القانوني مع وصف تفصيلى للممتلكات والأصول وكذلك المشكلات التى تواجه الشركة ولازالت معلقة والقوائم المالية المعتمدة من مراجعى الحسابات عن الثلاث الى خمس سنوات سابقة وأسماء مراجعي الحسابات، المهم أن تحتوى النشرة على أكبر قدر من المعلومات المدققة والتي تساعد المستثمر على تقييم واقع ومستقبل الاستثمار فى الشركة التى تطرح أسهمها للبيع.

٤- يتحدد سعر البيع للسهم ومواعيد البيع على أساس النتائج التى تم التوصل إليها في الدراسة التي أعدت للتوصل إلى قيمة الشركة وبالتالى قيمة الأسهم.



٥- تعد خطة بيع الأسهم بحيث يتم الطرح على أكبر عدد ممكن من المشتركين المرتقبين.
٦- تتاح طلبات شراء الأسهم فى أكبر عدد ممكن من الأماكن والمنافذ والتى يمكن الاعتماد عليها فى جذب أكبر عدد من المشترين وفى الحالات التى لا تتوافر فيها بيانات منتظمة عن نشاط الشركة لعدة سنوات سابقة، يفرض قانون سوق المال ضرورة الحصول على موافقة هيئة سوق المال على طرح أسهم الشركة للبيع.

مراحل تنفيذ البرنامج:

يتم تنفيذ البرنامج على ثلاث مراحل:

أولا: مرحلة التقييم للشركة والإعداد للبيع

في هذه المرحلة يتم تنفيذ الأعمال الآتية:

١- تعد الشركة القابضة برنامجا لدعوة القطاع الخاص لشراء ما تحدد من أجزاء من محفظة الأوراق المالية التى تمتلكها واستثماراتها ويتم اعتماد هذا البرنامج من كلٍّ من مجلس إدارة الشركة القابضة وجميعتها العمومية، يجب أن يعرف (أعضاء مجلس الإدارة فى الشركات القابضة والتابعة أن جزءا من حصتهم فى الأرباح السنوية سوف يرتبط بالتقدم الذى يتحقق في تنفيذ هذا البرنامج).
٢- تعد الشركات القابضة والشركات التابعة البرنامج السنوى لإعداد الشركات والممتلكات لمساهمة القطاع الخاص فيها ويرسل صورة منه إلى المكتب الفني لإبداء الرأي فيه وعرضه على وزير قطاع الأعمال العام.
٣- يعتمد وزير قطاع الأعمال العام هذا البرنامج وتتولى الشركات القابضة الإعلان عنه كل فيما يخصها.
٤- يحدد مجلس إدارة الشركة القابضة والتابعة المجموعة التى ستكون مسئولةً عن إعداد برنامج البيع وعلى تنفيذه ولها أن تستعين بما تراه مطلوبا من خبرات من داخل الشركة أو خارجها.
٥- تتم إعادة هيكلة الشركات الخاسرة والتي يتقرر طرح أسهمها أو ممتلكاتها للبيع وذلك قبل اتخاذ أي خطوة للبيع.
٦- تتمتع الشركات القابضة والشركات التابعة بالحرية الكاملة في البحث عن الخبرات التي تحتاجها لتنفيذ برامج طرح استثماراتها للبيع، وكذلك التعاقد معها، ومن المفروض أن تقوم بتمويل نفقات هذه الخبرات من مواردها الذاتية، فإذا تعذر هذا التمويل فيمكنها أن تطلب من المكتب الفنى لوزير قطاع الأعمال العام المعاونة فى توفير التمويل المطلوب.
٧- يتم التعاقد بين الشركة القابضة والخبراء، وتلتزم الشركة فى صياغة وتنفيذ العقود التي تبرمها مع الخبراء بالقواعد التى يضعها المكتب الفني لوزير قطاع الأعمال العام لاستخدام ما تتيحه من أموال.
٨- تضع الشركة القابضة الإطار التفصيلي للأعمال والمهام والدراسات التى سيقوم بها الخبراء (أو بيت الخبرة) ويمكنها إذا أرادت الاستعانة في ذلك بالمكتب الفنى أو بأي خبرة تراها لازمة لإعداد هذا الإطار.
٩- يتم توقيع عقد الخبرة بين الشركة القابضة والخبير أو الخبراء (أو بيت الخبرة) ويتضمن هذا العقد حقوق والتزامات أطراف التعاقد، وترسل نسخةٌ من مشروع العقد فى حالة تمويله من المكتب الفنى قبل توقيعه إلى المكتب الفني لمراجعته وتخصيص التمويل المطلوب له.
١٠- يُعد الخبراء تقييما شاملا للأوضاع المالية والفَنية والعمالية والتسويقية للشركة المطلوب طرح ممتلكاتها أو أسهمها للبيع ويراجع هذا التقييم بواسطة الشركة للأخذ به أو تعديله.

ويجوز للشركة أن تطلب من طرف ثالث مراجعة التقييم الذى قام به بيت الخبرة واقتراح ما يراه من تعديل عليه، كما يجوز لمجلس الإدارة الموافقة على هذا التقييم أو تعديله.

كما يتضمن التقرير الذي يعده الخبير (أو بيت الخبرة) برنامجا مقترحا يحدد الوسائل المناسبة للبيع والجدول الزمنى الملائم لطرح الاستثمارات فى السوق.

ثانيا: مرحلة اتخاذ القرار للبيع

يتم اتخاذ القرار بالبيع من قبل المجالس التى نص عليها القانون رقم ٢٠٣ وتيسيرا لعمل هذه المجالس يقترح أن تُتَّخذ الترتيبات الآتية:

١- يقدم الخبير او بيت الخبرة التقرير الذي يتضمن البرنامج المقترح لإتمام البيع إلى الشخص أو المجموعة التى تقرر أن تكون مسئولةً عن إدارة وتنفيذ البرنامج فى كل من الشركات القابضة والتابعة وترسل صورة منه إلى المكتب الفنى لإبداء ملاحظاته عليه وعرضها على وزير قطاع الأعمال العام والحصول على تعليماته فى هذا الشأن وإبلاغها إلى رئيس الشركة القابضة أو رئيس الشركة التابعة المختص.

٢- يدرس المسئول عن تنفيذ البرنامج في الشركة ما جاء فى تقرير الخبير أو بيت الخبرة ويقدم رأيه وتوصياته إلى رئيس مجلس إدارة الشركة مصحوبا بصورة من التقرير.

٣- يعرض ملف كامل يتضمن تقرير الخبير (أو بيت الخبرة) وتقييم المسئول في الشركة ورأي رئيس مجلس الإدارة على مجلس إدارة الشركة أو الجمعية العمومية حسب ما ينص عليه القانون رقم ٢٠٣، ويتم إخطار الشخص المسئول عن إدارة عملية بيع الأصول أو الأسهم بقرار المجلس ومبرراته فإذا اتخذ المجلس قراراً بالبيع يبدأ فى تنفيذ الإجراءات المطلوبة لتنفيذ هذا القرار.

وقد يطلبُ المجلس من الخبير أو بيت الخبرة الرد على استفسار أو أكثر أو استكمال بعض أوجه النقض التي وجدها أو إعادة الدراسة، فى مثل هذه الحالة يتم إبلاغ الخبير أو بيت الخبرة على الفور بما قرره المجلس.

ثالثا: تنفيذ البيع

١- تعد الشركة البائعة بنفسها أو بالإستعانة بمن تراه من خبراء جميع الوثائق اللازمة لتنفيذ البيع، وأهمها: نشرة البيع أو الاكتتاب، وكراسة الشروط وصيغة الإعلان، والقواعد الاسترشادية لتحليل العروض، وتشكيل لجنة التفاوض والبت، والسجل الذى يستخدم فى تسجيل ما يصل من عروض.

٢- تبدأ الشركة البائعة فى تعريف السوق برغبتها فى البيع والمزايا والمكاسب الممكن للمشترى أن يحققها وبرنامج البيع وإجراءاته.

٣- تعرض نتائج تحليل ودراسة العروض على لجنة البتِّ فى كل شركة، ثم على المجالس التى نص عليها القانون رقم ٢٠٣، ويخطر وزير قطاع الأعمال العام بصورة من قرار لجنة البت قبل عرضه على مجلس الإدارة المختص وله أن يبدى ملاحظاته عليه وتعرض هذه أثناء نظر الموضوع بالمجلس.

٤- يمكن للشركة البائعة أن تكلف أحد البنوك أو المؤسسات المالية بالقيام بإجراءات تعريف السوق والترويج للاستثمارات المطروحة للبيع والتفاوض مع الراغبين فى الشراء أو تلقى طلبات الاكتتاب فى الأسهم فى هذه الحالة تعرض توصيات البنك بالنسبة للسعر النهائى المقترح وشروط البيع الأخرى على مجلس الإدارة المختص قبل الاتفاق مع المشترى.

٥- تعلنُ كل شركةٍ عن الاستثمارات التى تم

بيعها، وتُعدُّ عنها تقريرا ربع سنوي يُرسل إلى المكتبَ الفنى تمهيدا لعرض ملخص عنه على وزير قطاع الأعمال العام.

٦- يتم إعداد ملف لكل عملية من عمليات البيع لاستثمارات الشركة (القابضة أو التابعة) ويضم هذا الملف جميع الوثائق التى صاحبت جميع المراحل (الإعداد - اتخاذ القرار - تنفيذ البيع) وتحفظ أصول هذه الوثائق فى الشركة، وترسل صورة منها إلى المكتب الفني لقطاع الأعمال العام، والجهاز المركزي للمحاسبات، ومجلس الشعب، ومجلس الشورى.

٧- يحق للمشترى، وتنفيذاً لما تم الاتفاق عليه فى عقد البيع أن يفحص ويراجع الأصول التى تعاقد على شرائها ويتم تسليمها له خلال المدة التى تم الاتفاق عليها والتى يرجى ألا تزيد على ستة أشهر من تاريخ توقيع عقد الشراء.

٨- يقوم المسئول عن بيع الاستثمارات العامة أو المجموعة المكلفة بهذا العمل فى الشركة القابضة أو التابعة بالمهام الآتية:

أ- دراسة تقارير وتوصيات الخبراء والذين عُهد إليهم بتقييم الشركة والتوصية بالسعر المقترح لبيع السهم عند طرحه فى سوق الأوراق المالية.

ب- تحديد سعر بيع المستهدف الوصول إليه بالنسبة للأصول التى سيتم بيعها من خلاله.

ج- فض مظروفات العطاءات التى تقدم لشراء الأصول فى حضور أصحابها. وتسجيل البيانات التى يتحتم تسجيلها عن كل عطاء فى «محضر فض المضاريف» وفى السجل الذى يعد لهذا الغرض بكل شركة.

د- المشاركة فى فحوص وتحليل وتقييم العطاءات بعد فض المضاريف.

هـ- ترتيب العطاءات من حيث الشروط الأفضل، ويرسل هذا الترتيب إلى رئيس مجلس إدارة الشركة المختصة لعرضه على مجلس الإدارة وترسل نسخة من تقرير الدراسة ومحضر فحص وتحليل العطاءات وما انتهت إليه لجنة البت من دراسة وتوصيات إلى المكتب الفنى لوزير قطاع الأعمال العام لإعداد ملخص عنها للعرض على الوزير.

و- التفاوض أو المشاركة فى التفاوض مع المتقدمين بالعطاءات إذا ما تقرر إجراء مفاوضات مع ذوى الترتيب الأول، وكذلك طلب إيضاحات من المتقدمين فى الترتيب عن طريق السداد، والاستثمارات الإضافية المزمع القيام به وبرنامج تنمية القوى البشرية وغيرها من الأمور التى قد تحتاج إلى مزيد من الإيضاح.

استخدام حصيلة بيع الاستثمارات العامة:

يوضع صافى حصيلة بيع مساهمات الشركات القابضة أو الشركات التابعة فى حساب باسم الشركة القابضة لدى أحد البنوك الوطنية، ويتم الاتفاق على برنامج استخدام هذه الحصيلة فى الجمعية العمومية للشركة القابضة والتى تعقد برئاسة وزير قطاع الأعمال العام.

دور المؤسسات المالية الوطنية فى توسيع قاعدة الملكية:

تستطيع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى القيام بدور فعال فى تقييم الاستثمارات العامة والتى يتقرر بيعها، كما تستطيع أيضا القيام بأعمال الوكالة عن الشركات التى ترغب فى بيع أسهمها والبحث عن مشترين والترويج للبيع وتلقى طلبات الاكتتاب وتنفيذها.

يمكن لهذه المؤسسات القيام بالأعمال الآتية:

١- تطلب الشركات القابضة من البنوك والمؤسسات المالية الوطنية والتى ترغب فى المشاركة فى أعمال تقييم الاستثمارات العامة والإشراف على بيع هذه الاستثمارات وطرح الأسهم التى ستباع للاكتتاب، فى أن تحدد أنواع الخدمات التى يمكن أن تقدمها وخبراتها السابقة وأي معلومات أخرى تفيد التفاوض معها لتقديم هذه الخدمات.

٢- تختار الشركة القابضة البنك أو المؤسسة المالية التى تثق فى قدرتها على تقديم الخدمات وتعتمد فى اختيارها هذا على المعايير التى تضعها للمفاضلة بين البنوك التى أبدت استعدادا لتقديم هذه الخدمات.

٣- تلتزم المؤسسة المالية التى ستشارك فى بيع الاستثمارات العامة بما يلى :

أ- أن تخصص شخصا أو أكثر من ذوي الخبرة فى عمليات الاستثمار والتعامل فى أسواق المال.

ب- إعداد قاعدة بيانات عن الاستثمارات التى ستطرح للبيع وعن الفرص المتاحة للبيع والنشاط فى سوق المال.

ج- توفير المكان المناسب للتفاوض مع الراغبين فى شراء الأصول والممتلكات.

٤- يتم التعاقد بين الشركة القابضة والمؤسسة المالية على تقديم الخدمات التى تحددها الشركةُ ويحدد العقد واجبات والتزامات كلٍّ من الطرفين.

٥- قد يطلب من البنوك أو المؤسسة المالية المروجة للاستثمار أن تشارك فى الاكتتاب في الأسهم المطروحة للبيع.

٦- لا يجوز للبنك أو المؤسسة المالية المشاركة فى عملية البيع، تقديم أى مشورة للمشتري للاستثمارات التى يعهد إليها بيعها أو الأسهم التى تتولى الدعوة للاكتتاب فيها.

٧- من الطبيعى أن يتلزم البنك أو المؤسسة المالية بالأعراف السارية فى أسواق المال والتمويل والتى تحكم سرية المعاملات وأخلاقيات المهنة.

٨- يتضمن العقد الموقع مع المؤسسة المالية تحديداً للأتعاب التى ستدفع من قيمة مبيعات الأسهم والتى ستحتفظ بها مقابل جهودها فى إتمام الاكتتاب.

الصناعة المصرية فى المدن الجديدة من ١٩٨٢ حتى ١٩٩٣

هل يمكن - ولو على سبيل الافتراض الجدلىِّ - أن نتساءل ترى ماذا سيكون عليه الوضَع السكانى والديموجرافى لمصر إن لم تكن هذه المدن الجديدة التى انتشرت فى ربوع البلاد طوال العقدين الماضيين.

الثابت أن صانعى السياسة العامة فى بلادنا أدركوا ابتداء من عام ١٩٨٢ أنه لا جدوى من استمرار وضع المدن الكبري كالقاهرة والاسكندرية بنفس آلياتها ومعطياتها التى أدت بتلك المدن إلى حافة الهاوية.

إذن لا مفر من الخروج والبحث عن مناطق حضارية جديدة ولأول مرة يتم فى مصر تنفيذ حزمة من السياسات العامة فى وقت واحد وبالتزامن.

فبداية كان لابد من إعادة بناء البنية الأساسية فى كافة مدن مصر.. صحيح استحوذت القاهرة وبقية المدن الكبرى على قائمة الأولويات، وهذا يرجع إلى تكدس نصف سكان مصر بها، ورغم هذا اتجهت عمليات إعادة هيكلة البنية الأساسية فى بقية مدن وقرى البلاد من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب ومن الغرب إلى الشرق، هذا بالطبع فى إطار الإمكانيات المتاحة التى عمل على تعظيمها وتطويرها بما لا يضيف أعباء جديدة على ميزان المدفوعات.. بعبارة أخرى عدم الاستعانة بالقروض إلا فى أضيق الحدود.

وبالتزامن اتجهت الدولة إلى بناء المدن الجديدة وتطوير القائم منها وتأسست الفلسفة فى عملية التشييد على أن المشكلة ليس فى توزيع السكان على هذه المدن بهدف تخفيف الضغط على الوادى فحسب، بل خلق كيانات تستوعب البشر، وفى نفس الوقت إقامة تجمعات صناعية تستوعب بقدر الإمكان هؤلاء المفترض أنهم سيسكنون ويعيشون فى تلك المدن. وبتفصيل أكثر نقول تواجه مصر مشكلتين أساسيتين هما: مشكلة الزيادة السريعة للسكان ٢,٣٪ والثانية مشكلة التركيز الشديد فى المناطق الحضارية، فبينما تتسبب الزيادة السريعة للسكان فى عرقلة جهود التنمية والتهام ثمارها.. فإن التركز الشديد فى المناطق الحضارية يؤدى إلى استمرار الهجرة من الريف إلى المدن وما يصاحبها من توسع عمراني على حساب الأراضى الزراعية.

وهكذا نجد أن هناك مشكلتين أساسيتين واجهتا مصرهما :

مشكلة الزيادة السريعة للسكان ومشكلة التركز الشديد فى المناطق الحضرية.. فبينما تتسبب الزيادة السريعة للسكان فى عرقلة جهود التنمية والتهام ثمارها، فإن التركز الشديد فى المناطق الحضرية يؤدى إلى استمرار الهجرة من الريف إلى المدن وما يصاحبها من توسع عمرانى على حساب الأراضى الزراعية. فاللافت للنظر هنا أن عدد السكان فى مصر تطور خلال الثمانين عاما الماضية من ١١ مليون نسمة (عام ١٩٠٧) إلى حوالى ٥٠,٤ مليون نسمة عام ١٩٨٦ وتشير الدراسات السكانية إلى أن عدد السكان فى نهاية القرن الحالى سوف يتراوح ما بين ٦٥ و ٧٠ مليون نسمة، وأن مصر سوف تستوعب خلال الثلاثين عاما القادمة سكانا إضافيين يساوى عددهم عدد سكانها الحالى تقريبا.

ويزيد من تعقيد المسألة مشكلة سوء توزيع السكان جغرافيا على مساحة الجمهورية.. فحتى هذه اللحظة يعيش حوالى ٩٨٪ من



سكان مصر على مساحة أقل من ٤٪ من جملة مساحة الجمهورية، وهو ما يعنى أن الكثافة السكانيةً فى المناطق المأهولة تبلغ حوالى ١٢٥٠ شخص فى كل كيلو متر مربع.

وقد ترتب على هذه الأوضاع أمران في منتهى الخطورة بالنسبة لمستقبل التنمية فى مصر، بل بالنسبة لبقاء الشعب المصرى، فقد أدت هذه الأوضاع إلى انتقاص الرقعة الزراعية مصدر الغذاء الأساسى بمعدل سنوىٍّ تختلف تقديراته بين ٥٠ إلى ٧٠ ألف فدان بما يعنى احتمال أن تفقد البلاد خُمس الرقعة الزراعية الحالية حتى نهاية القرن الحالى ويترتب على هذا انخفاض الإنتاج الزراعى وبصفة خاصة الغذاء الذى نعانى من عجزه حاليا.

من هذا المنطلق فقد أجمعت جميع الآراء على أن الزيادةالسكانية خلال الثلاثين عاما القادمة يجب أن تتوطن خارج الوادى والدلتا، وعلى هذا فإن مفهوم غزو الصحراء لم يعد شعاراً سياسيا أو حلما يصعب تحقيقه، وإنما غدا ضرورةً مُلحَّةً تفرض وضع استراتيجية للتنمية لرسم خريطة جديدة لمصر.

وإذا كانت التجارب العالمية السابقة قد أوضحت اختلاف الظروف والأحوال التى أنشئت فيها إلا أنه وفى جميع الحالات قد أمكن تطويع الخبرة الأجنبية بمايتناسب مع الظروف المحلية، فحينما تطلب الأمرُ إنشاء مدينة مستقلة ذات قاعدة اقتصادية لتكون قطبا للتنمية كانت مدن العاشر من رمضان والسادات وبرج العرب وحينما تطلب الأمر بناء مدينة لاستيعاب العمالة الصناعية وتقليل رحلات العمل من وإلى القاهرة كانت مدينتا ١٥ مايو والعبور، وحينما تطلب الأمر بناء مدن تابعة حول المدينة الأم لتخفيف الضغط السكانى وخلخلة الكثافات ونقل بعض الأنشطة الملوثة خارجها كانت التجمعات الجديدة حول القاهرة الكبرى، كذلك كانت المدن التوءم فى الصعيد مثل بنى سويف الجديدة، والمنيا الجديدة تعبيرا عن الاحتياج





الفعلى وعن استجابة التخطيط لمتطلبات التنمية .

وقد استطاعت التجربةُ المصريةُ أن تستفيد من كل هذه الخبرات العالميةوأن تثرى فكرها حتى تنطلق إلى مرحلة التنظير فتضع الأسس النظرية لما يناسبها ويتفق مع ظروفها وهو ما ظهر جَليًا فى الدراسات التى وضعتها الخبرة المصرية فى التخطيط معتمدةً على نفسها كما فى مدينة ٦ أكتوبر ودمياط الجديدة وبدر وبنى سويف الجديدة والمنيا الجديدة والتجمعات العمرانية حول القاهرة الكبرى .

وإيمانا من الدولة بجدوى المدن الجديدة كحل لمشكلة الانفجار السكانى ولاستغلال الموارد المتاحة لدفع عجلة التنمية فإن خطة الوزارة فى هذا الشأن قد بنيت على عدة اعتبارات أهمها :

- استثمار الموارد الكامنة فى صحارى مصر وسواحلها لجذب المواطنين إلى هذه المناطق وتخفيف الضغط السكانى على المدن القائمة لإعادة رسم الخريطة السكانية لمصر .
- إنشاء المدن والمجتمعات الجديدة فى إطار تخطيط إقليمى وعمرانى نابع من تخطيط قومى يستهدف زيادةالدخل القومى وتوفير فرص العمالة للمواطنين .
- العمل على إنشاءالصناعات فى مناطق محددة للاستفادة من الناتج الاقتصادى للمشروعات الصناعية .
- تهيئة المناخ الملائم لاجتذاب رؤوس الأموال فى المناطق والمدن الجديدة وذلك عن طريق التسهيلات والحوافز للمشروعات لتتمكن من أداء وظيفتها فى مجال الإنتاج الصناعى وتوفير الخدمات اللازمة .

وفى البداية كان لابد من تحديد مواقع المدن الجديدة . ومواقع المدن الجديدة كما ثبت من تجارب الأخرين لا يأتى عشوائيا بل لابد له من خطة ومعايير تتفق مع الأهداف المرجوة حيث يتم اختيار المواقع لكل منها على الأساس التالى :

- المدينة التابعة تقام حول المدينة الأم وبالقرب منها لامتصاص الكثافة السكانية المتزايدة بالعاصمة على المدى القصير وتخفيف العبء عن المرافق القائمة وخلق فرص عمل ومقومات اقتصادية ترتبط مع المدينة الأم مثل مدينة ١٥ مايو، ٦ أكتوبر، بدر، العبور، المراكز الحضرية العشرة.
- المدينة التوءم مثل بنى سويف الجديدة، المنيا الجديدة، اسيوط الجديدة، سوهاج الجديدة، الأقصر الجديدة، أسوان الجديدة. وهى تمثل توسعًا عمرانيا فى الأراضى الصحراوية لها أيضا قاعدتها الاقتصادية ولكن على اتصال وثيق بالمدينة الأم فى بعض المستويات الأعلى من الخدمات.
- المدن الجديدة المستقلة يجب أن تكون ذات نسب استيعات مناسبة وتنشأعلى قواعد ومقومات اقتصادية خاصة بها ولا تعتمد على أى من المدن القائمة بالإقليم إلا فيما يختص بالعلاقات المتبادلة، وبحيث تقام المدن المستقلة فى موقع يبعد عن المدن القائمة بمسافة كافية ليتحقق لها الاستقلال.

وتتوغل هذه المدن داخل الصحراء بعيدا عن شريط وادى النيل مثل مدن العاشر من رمضان، السادات، برج العرب الجديدة، النوبارية الجديدة.

وقد تم البدء فعلا فى إنشاء ١٢ مدينة سكنية وهى مدن العاشر من رمضان و١٥ مايو والسادات وبرج العرب الجديدة و٦ أكتوبر والصالحية والنوبارية الجديدة ودمياط الجديدة والعبور وبدر وبنى سويف الجديدة والمنيا الجديدة وبدأت الحياة فعلا فى سبع مدن منها، وتقع كلها حول الدلتا. وتبلغ مساحة الكتلة العمرانية لهذه المدن الاثنتى عشرة الجديدة حوالى ٢٦٠ كيلو متر مربع.

كما تبلغ مساحة الأراضى التى أضيفت



والمستهدف إضافتها لمناطق العمران فى المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة منذ عام ١٩٧٨ وحتى ١٩٩٣ حوالى ٦١٣ كيلو متر مربع أى بنسبة ٤,٤٪ من المساحات المعمرة فى ١٩٧٧ وتصل هذه المساحات بامتداداتها المستقلية إلى ٢٥٣٤ كيلو متر مربع أى ١٨٪ وتشمل مساحات ١٢٢ تجمع سكنى زراعى وسياحى جديد منها ٨٨ قرية زراعية بمناطق الاستصلاح وخمس قرى سياحية وسبع عشرة قرية توطين واثنى عشر مركزا سياحيا.

والآن وبعد مرور إحدى عشرة سنة من قيام هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة أمكن تحقيق ما يلى:

- بلغت مساحة الأراضى المجهزة بالمرافق فى هذه المدن ٨٠ كيلو متر مربع منها حوالى ٤٧,٦ كيلو متر مربع للإسكان والخدمات وحوالى ٣٢,٤ كيلو متر مربع للصناعة.
- بلغت مساحة الأرض المبيعة للإسكان والصناعة والتجارة والخدمات فى هذه المدن حتى ٣١/٣/١٩٩٣ حوالى ٣٩,١ كيلو متر مربع بلغت قيمتها البيعية نحو ٩٨٧,١ مليون جنيه.
- بلغ عدد السكان المقيمين إقامة دائمة لمدن المرحلة الأولى نحو ٢٥٥,٥ ألف نسمة موزعين كما يلى : ٥٠ ألف بمدينة العاشر من رمضان، ١٠٠ ألف بمدينة ١٥ مايو، ٧٥ ألف بمدينة ٦ أكتوبر، ١٦ ألف بمدينة السادات، ١٠ ألاف بمدينة برج العرب الجديدة، ١١ ألف بمدينة دمياط الجديدة، ٦الاف بمدينة الصالحية الجديدة.

هذه المدن الجديدة استوعبت فى خلال ثلاث عشرة سنة فقط ١٠٩٠ مصنعا منتجا على مساحة تقدر بحوالى٥,١٢ مليون متر مربع، وبلغ رأس المال المستثمر فيها حوالى ٤ مليارات جنيه.

هذه المصانع التى أتاحت المدن الجديدة فرصة وجودها قدمت ٨١٨١١ فرصة عمل جديدة وصلت أجور العمالة فيها إلى نحو ١٤٠ مليون جنيه بينما حققت إنتاجا يقدر بحوالى٨,٤ مليار جنيه، بخلاف العمالة اللازمة لمجالات الخدمات كالتعليم والصحة والأمن والعدالة والتموين والمرافق.

فى الجانب الأخر هناك ٧٥٩ مصنعا تحت الإنشاء، هذه المصانع مقامة على مساحة ٥,٧٢ مليون متر مربع ويبلغ رأسمالها حوالى ٢,١ مليار جنيه، ومن المتوقع أن يصل إنتاجها إلى ٣,٢٧ مليار جنيه سنويا تستخدم حوالى ٣٩٨٧٤ عامل بأجور تصل إلى ٧٠,٦ مليون جنيه سنويا.

وتسهم المدن الجديدة بقدر فعال فى حل مشكلة البطالة، وذلك بتوفير فرص العمل فى عدة مجالات، تبدأ بالعمالة فى مجال الإنشاء والتشييد وإقامة البنية الأساسية ويعمل حاليا فى هذا النشاط حوالى ١٠ آلاف عامل، وكذلك العمالة بالمشروعات الصناعية التى تقام بتلك المدن، ويعمل بها حاليا حوالى ٨١ ألف عامل بخلاف المشروعات التى تحت الإنشاء والمقدر لها أن تستوعب ٤٠ ألف فرصة عمل، كما يعمل بالأنشطة الخدمية والحكومية فى المدن الجديدة حاليا حوالى ٥ آلاف عامل فضلا عن ٥ آلاف فرصة عمل تم توفيرها بالأنشطة المهنية والتجارية، وإذا كانت هذه هى البداية فإن استكمال البنية الأساسية وبدء الحياة الطبيعية بتلك المجتمعات الجديدة سوف يتيح فرص عمل متزايدة فى السنوات القليلة القادمة.

وهنا لابد وأن نشير إلى أن الخروج للصحراء لم يكن الهدف منه فقط الابتعاد عن المناطق المزدحمة بالسكان والتلوث والجور على الأراضى الزراعية ليس ذلك فحسب بل لما تمتلكه الصحراء ذاتها من إمكانيات هائلة يمكن أن تدفع النشاط الصناعى فى مصر إلى آفاق جديدة رحبة. بيد أن المناطق الصحراوية غير

المأهولة يتوفر بها العديد من الخامات المعدنية الفلزية وغير الفلزية التى يمكن إذا ما أحسن استغلالها أن تحقق عائدا اقتصاديا مهما بتلبية احتياجات السوق المحلية ثم التصدير للحصول على العملات الصعبة، ولهذا اتجه التعمير إلى ارتياد هذه المناطق وتشجيع التنمية الصناعية بها وربط هذه الأنشطة التعدينية فى منظومة شاملة ومتكاملة وذلك بهدف تحقيق التنمية الشاملة ليصبح أمرا أساسيا.

فالثابت أن هناك حشدا هائلا من خامات أخرى لا تستغل حاليا ولكنها دُرِسَت بدرجات متفاوتة من التفصيل وثبت جَدوى بعضها اقتصاديا فهناك رواسب الالمينيت أو الحديد التيتانى فى منطقة أبو غلجة على ساحل البحر الأحمر جنوب مرسى علم وتقدر احتياطياته بحوالى ٤٠ مليون طن، كما اكتشف معادن النيوبيوم والتنتالم فى مناطق «أبو دياب والنويبع والعجلة» مقترنا بالقصدير والبريليوم، كما اكتشف أيضا خام المولبيدنم جهة «حمر عكارم» جنوب الصحراء الشرقية وخام النحاس والنيكل جهة «جابر وعكارم والجنينة»، هذا بالإضافة إلى خامات الزنك والرصاص المتواجدة على ساحل البحر الأحمر فيما بين القصير ورأس بناس وهناك خامات الزنك والنحاس فى جهات «أم سميوكى والمعقل والدرهيب» بالصحراء الشرقية، كما يوجد الذهب أيضا فى عديد من المواقع بالصحراء الشرقية، كما يوجد الكبريت وأملاح البوتاسيوم جهة «جمسة» وغيرها على خليج السويس.

فكما هو معروف يندرج النشاط التعدينى فى مصر تحت ثلاثة مجالات أساسية هى المناجم والمحاجر والملاحات. وتعتبر صناعة التعدين من الصناعات الأساسية التى تعتمد عليها الدولة فى نهضتها الصناعية وفى تدعيم الاقتصاد القومى.

محاور تحرك الدولة:

فى هذا السياق ولتنمية الصناعات التعدينية عملت الدولة فى عدة محاور متوازنة فى آن واحد وهى:

- توفير خامات التعدين الأولية اللازمة للصناعات المحلية المختلفة مثل صناعة الحديد والصلب وصناعة الأسمنت وصناعة الأسمدة وغيرها.
- توفير العملات الحرة للبلاد بالحد من استيرادهذه الخامات وتصدير الفائض منها.
- توفير الخامات التعدينية لمشروعات التعمير والبناء والتشييد ومشروعات الأمن الغذائى ومشروعات النشاط الصناعى.
- المساهمة فى تعمير الصحراء وزيادة الرقعة المأهولة خارج وادى النيل.
- فتح آفاق جديدة للعمل.

وإذا نظرنا على سبيل المثال لا الحصر نجد أن صناعة الحديد والصلب فى مصر اعتمدت على خامات الحديد الواقع إلى الشرق من أسوان فأعدت الدراسات التى مكنت من استغلاله، وظل الإنتاج معتمدا على خام أسوان حتى أكتشف خام الحديد بالواحات البحرية، وأمكن فى عام ١٩٧٣ البدء بإنتاج الفرن العالى الثالث معتمدا على خام الحديد بمنجم الواحات البحرية، كما أمكن تشغيل الفرن العالى الرابع عام ١٩٧٩ للوصول بإنتاج الفرن المصرى إلى مليون ونصف مليون طن سنويا معتمدا بالكامل على خام الواحات البحرية، وكان الفوسفات أحد السلع التعدينية الأساسية التى تنتجها مصر منذ أوائل القرن الحالى وتقع مصادر إنتاجه فى منطقتين.. وتدريجيا وجدته الدولة فى البحر الأحمر جهة «سفاجا والقصير» وفى وادى النيل على الجانبين الغربى والشرقى بمنطقة «السباعية»، ويستخدم الفوسفات الصخرى المستخرج من وادى النيل فى تلبية احتياجات مصانع السماد الفوسفاتى

المحلى، أما فوسفات البحر الأحمر فهو مخصص للتصدير، وتقدر احتياطات خامات الفوسفات القابلة للاستخراج بحوالى ٥٣ مليون طن بمناطق البحر الأحمر وحوالى ١١٤ مليون طن بمناطق وادى النيل.

ويعتبر رواسب فوسفات هضبة «أبو طرطور» من حيث طاقتها وإمكانياتها من أكبر الكشوف التعدينية فى مصر، وقد درست احتمالات استخراجه بمعدل ٣ ملايين طن فى العام ومعالجته للحصول على مليونى طن من الخام المركز الصالح للتصدير، ولا شك أن هذا المشروع سيكون له أثر كبير فى تنمية الصحراء الغربية.

ويتوفر خام المنجنيز أساسا فى منطقة «أبوبجمة» بسيناء كما توجد بعض المواقع جنوب الصحراء الشرقية فيما بين «حماطة وعلبة» التى يتوفر بها الخام.

كذلك توجد بسيناء وخليج السويس وغرب أسوان الطينات الكاولينية اللازمة لصناعة الصينى والبورسلين وتقع الخامات فى مناطق «سبع سلامة وأبو نتش ووادى بودرة شرقى أبو زنيمة».

وإذا نظرنا إلى سيناء وجدنا خطة طموحة وضعتها الدولة لتنمية سيناء وطبقا لما أعلنه الرئيس فسيناء تحتاج إلى ٧٥ مليار جنيه.

- ١٢٧ مليون جنيه قيمة الأعمال المنفذة فى مجال الصناعة بسيناء حتى عام ١٩٩٣ (مصانع صفيح وطوب بعدد ٧ مصانع) بالإضافة إلى ثمانية مراكز للتدريب وإعداد الحرفيين.

- ١١٩,٥ مليون جنيه قيمة المشروعات الصناعية بالوادى الجديد حتى عام ١٩٩٣ (مصانع صفيح وطوب) بالإضافة إلى ثمانية مراكز للتدريب وإعداد الحرفيين.

- ٢٢,٨ مليون جنيه قيمة المشروعات الصناعية فى البحر الأحمر حتى عام ١٩٩٣ (مصانع صفيح وطوب) بالإضافة إلى ثمانية مراكز تدريب وإعداد الحرفيين.

- ١١٣,٥ مليون جنيه قيمة المشروعات المنفذة ببحيرة السد العالى بأسوان حتى عام ١٩٩٣ (مصانع طوب وصفيح) بالإضافة إلى ثمانية مراكز للتدريب وإعداد الحرفيين.

- ٢١,٤ مليون جنيه قيمة الأعمال المنفذة بمناطق الساحل الشمالى حتى عام ١٩٩٣، وتشمل ثمانية مصانع للصفيح والطوب ومراكز لتدريب وإعداد الحرفيين.

وبالتزامن قام جهاز التعمير بالتعاون مع كل من دولتى اليابان وألمانيا فى إنشاء عدد ٢ مركز تدريب على المعدات الثقيلة التى تعمل فى مجال التشييد والبناء وهى بلدورزارات، حفارات، واوناش للتدريب على صيانتها وتشغيلها بالإضافة إلى دورات لتدريب المهندسين القائمين على إدارة العمل بهذه المواقع.

- مركز تدريب المعدات الثقيلة بالعاشر من رمضان بمنحة يابانية تبلغ حوالى ٣٠ مليون جنيه مصرى بالإضافة إلى ١,٥ مليون جنيه ثمنا للأرض مساحاتها ٥٠٠ ألف متر مربع تقريبا.

- مركز تدريب المعدات الثقيلة بمدينة السادس من أكتوبر بمنحة المانيا تبلغ حوالى ٨ ملايين جنيه على مساحة ١١٩,٢٤٠ متر مربع.

إجمالى عدد مراكز التدريب على مستوى الجمهورية ٢٠ مركز تدريب حتى مارس ١٩٩٣ بلغ عدد المتدربين فيها ١٠٢,٦١١ متدربا.

وفى الصفحات التالية نقدم استعراضا لأهم المدن الجديدة وموقع الصناعة فيها.

الجيل الأول من المدن الجديدة

١ - العاشر من رمضان
٢ - مدينة السادات
٣- مدينة ١٥ مايو
٤ - مدينة السادس من أكتوبر
٥ - مدينة برج العرب الجديدة
٦ - مدينة الصالحية
٧- مدينة دمياط الجديدة وميناء دمياط

العاشر من رمضان

تعتبر مدينة العاشر من رمضان واحدة من المدن الجديدة التى قامت الدولة بإنشائها فى أولى خطوات بناء المدن خارج نطاق القاهرة الكبرى، ودشنت لكى تكون الصناعة ركيزتها الأساسية، إذ تبلغ مساحة الأراضى المخصصة للمشروعات الصناعية أكثر من ٣٥٪ بالإضافة إلى مبان تجارية وخدمية بمساحة ٢ , ٤ كيلو متر مربع ومساحات خضراء تقدر بنحو ١ , ٥ كيلو متر مربع وأخيرا الطرق وتبلغ أطوالها ٥ , ١٤ كيلو متر مربع.

وتقع مدينة العاشر من رمضان على طريق القاهرة الإسماعيلية الصحراوى عند الكيلو ٥٥ فى اتجاه الإسماعيلية من القاهرة، كما تبعد عن مدينة بلبيس بمحافظة الشرقية بحوالى ٣٠ كيلو متر ويمتاز موقعها بأنه ملتقى منطقة قناة السويس ومحافظات الوجه البحرى ومدينة القاهرة.

وكما سبق الإشارة تعتبر الصناعة هي الركيزة الأساسية التى تقوم عليها مدينة العاشر من رمضان.

وقد بلغت المساحة الإجمالية للمشروعات الصناعية ١١٠٣٨ ألف متر مربع موزعة على الصناعات الثقيلة والمتوسطة والخفيفة، وتم حتى الآن حجز ١٢٢٠ مشروعا منها ٥٣١ مصنع أنتج فعلا على مساحة ٧٧ , ٤ مليون متر مربع بنسبة ٤٧٪ من المساحة المخصصة، و٢٦٣ مصنع تحت الإنشاء على مساحة ٢٢ , ٢ مليون متر مربع بنسبة ٢ , ٢٢ من المساحة المخصصة، أى أن الإجمالى يبلغ ٩٩ , ٦ مليون متر مربع، ومازال هناك نحو ٣ ملايين متر مربع لم تقم عليها مشروعات صناعية بعد، والتى ينتظر أن يكون الإقبال عليها من قبل المستثمرين ورجال الأعمال كبيرا وذلك بعد الشهرة الكبيرة التى حصلت عليها المدينة.

مدينة السادات

مثلها مثل مدينة العاشر من رمضان ترتكز مدينة السادات على النشاط الصناعى بالإضافة إلى النشاط الزراعى.

وتقع مدينة السادات فى منتصف المسافة بين القاهرة والإسكندرية عند الكيلو ٩٣ من القاهرة على الطريق الصحراوى وتبلغ مساحتها ٥٠٠ كيلو متر مربع.

وعن استخدامات الأراضى بمدينة السادات نجد المخصص للبناء السكنى بجيمع أنواعه ومستوياته نحو ٨ , ١٧ كيلو متر مربع والصناعى ١٠ كيلو متر مربع والمبانى التجارية والخدمية ٧ , ٣ كيلو متر مربع بالإضافة إلى مساحة الحزام الأخضر تقدر بنحو ٢ , ٤٥٢ كيلو متر مربع.

وتبلغ جملة مساحات المصانع بالمناطق الصناعية الأولى والثانية والثالثة ٧ , ٢ مليون متر مربع تم تخصيص ٠٦ , ٢ مليون متر مربع منها بالإضافة إلى مساحات الورش والصناعات الصغيرة.

ويبلغ عدد المصانع المنتجة ٩٦ مصنعا على مساحة ٣ , ٣ مليون متر متربع برأسمال ٨ , ٣٠٩ مليون جنيه، وقيمة الإنتاج السنوى ٤ , ٦١٩ مليون جنيه.

مدينة ١٥ مايو

مدينة مايو مازالت تحتفظ بهذا الاسم تيمنا بحركة التصحيح التى قادها الرئيس الراحل أنور السادات فى نفس الوقت من عام ١٩٧١ وتقع المدينة الجديدة شرق مدينة حلوان الصناعية التقليدية فى منطقة صحراوية تم اختيار موقعها خارج نطاق خطوط تلوث الهواء الناتج من المصانع فى منطقة حلوان والتى تعتبر القلعة الصناعية الأولى فى مصر التى ترتبط بالقاهرة بشريانى حركة رئيسيين هما طريق كورنيش النيل وطريق أوتستوراد مصر الجديدة حلوان بخلاف شبكة طرق عرضية تربط هذين الشريانين.

ويعمل فى مدينة حلوان الصناعية حوالى ١٠٠ ألف عامل صناعى لا تستوعبهم مدينة حلوان السكنية الحالية التى صارت تعاني من تكدس حاد لهذا فإن من الضرورى إقامة تجمع سكنى كامل بخدماته بالقرب من المناطق الصناعية بالمدينة لتوفير المسكن والخدمة للعمالة الصناعية وتخفيف ضغط الانتقال اليومى للعمالة لرحلة العمل من المنزل إلى المصنع وبالعكس يوميا وتوفير المسكن المناسب فى بيئة صحية وللمساهمة فى حل مشكلة الإسكان فى القاهرة الكبرى.

ومدينة ١٥ مايو التى تبلغ مساحتها ٢٧,١ كيلو متر مربع من المدن الجديدة التى قطعت شوطا طويلا فى بنائها.. فهى قد بدأت فى استقبال سكانها بعد البدء فى تنفيذها بعامين فقط أو فى عام ١٩٨١.

وخلال عشر سنوات صارت مدينة ١٥ مايو تتمتع بقدر متكامل من الخدمات والمرافق ويستقر فيها الآن حوالى ١٩ ألف أسرة وتنقسم استخدامات الأراضى فيها إلى مساحات سكنية تقدر بنحو ٣,٥ كيلو متر مربع، أى بنسبة ١٢,٥٪ من جملةالمساحات المخصصة للمدينة ومساحات المبانى التجارية والخدمات بنحو ٢ كيلو متر مربع. بالإضافة إلى مساحات





خضراء تقدر بنحو ٩ ,٣ كيلو متر مربع وطرق بأطوال ٣ كيلو متر مربع والعام الماضي قرر مجلس الوزراء إضافة مساحات تقدر بنصف مساحات المدينة الحالية لإقامة المشروعات الصناعية.

مدينة ٦ أكتوبر

هى إحدى المدن التابعة الجديدة بإقليم القاهرة الكبرى أنشئت كمركز حضارى جديد بهدف إلى إعادة توزيع السكان والتخفيف عن التكدس فى إقليم القاهرة الكبرى والحد من الاستمرار فى التعدى على الأراضى الزراعية المجاورة لمدينة الجيزة.

وفى عام ١٩٧٩ خصصت أرض المدينة وحرمها بمساحة ٥ , ١٦X٢٢ كم وقد روعى فى هذه المدينة توفير فرص العمل والخدمات وهياكل البنية الأساسية على أسس تخطيطية سليمة تتمشى مع الظروف البيئية وربطها بالكتلة العمرانية الأساسية لإقليم القاهرة الكبرى بطريق الفيوم الصحراوى ثم طريق الواحات البحرية وكذا بطريق القاهرة الإسكندرية الصحراوى.

وتتمتع مدينة ٦ أكتوبر بموقع متميز من الناحيتين الطبيعية والبيئية وهذا الموقع ذو ارتباط وثيق الصلة بمنطقة الأهرام السياحية وتقع مدينة ٦ أكتوبر على مسافة تبعد حوالى ٣٨ كيلو متر من وسط مدينة القاهرة ومدخلها الرئيسى بالكيلو ٢٥ طريق مصر الاسكندرية الصحراوى.

وتطل على الأهرامات التى تبعد عنها حوالى١٧ كيلو متر وموقع المدنية ذو طبيعة مستوية على ارتفاع يتراوح بين ١٥٠و١٩٠ متر فوق سطح البحر.

وتتأثر المدينة بالأنشطة والمشروعات القائمة بمنطقة الأهرامات والمشروعات الصناعية القائمة، وعند بداية طريق مصر الإسكندرية الصحراوى محافظة الجيزة حيث إنها



تعتبر منطقة جذب سكانى لإقامة العاملين بهذه الأنشطة المختلفة لقربها منها.

وتبلغ المساحة المخصصة للنشاط الصناعى نحو مليون متر مربع أما الكتلة العمرانية فمساحتها ١٢ , ٢١٪ من جملة المساحة وهى تضم المبانى والتجمعات السكنية بمستوياتها المختلفة بالإضافة ١ , ٤ كيلو متر مربع للنشاط التجارى والخدمى بالمدينة.

مدينة برج العرب الجديدة

ومدينة برج العرب الجديدة هى إحدى المدن الجديدة التي تقرر إنشاؤها ضمن الخطة القومية للدولة لإنشاء مجتمعات عمرانية جديدة بهدف استيعاب الزيادة السكانية الحالية والمستقبلية ووضع حد للتوسع العمرانى والبناء على الأراضى الزراعية بمنطقة الإسكندرية.

وتقع برج العرب الجديدة على بعد ٦٠ كيلو متر فى اتجاه جنوب غرب مدينة الإسكندرية وتبعد عن شاطئ البحر الأبيض المتوسط بحوالى ٧ كيلو مترات ويتميز الموقع بأنه يقع على أرض مرتفع غير صالح للزراعة.

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية بتخصيص الأراضى اللازمة لإنشاء مدنية برج العرب الجديدة وتبلغ المساحة الكلية للمدينة ٢٢٠ كيلو متر مربع خصص ٧٢٪ منها للحزام الأخضر و٦ , ٦ كيلو متر مربع للنشاط الصناعى، أما الكتلة العمرانية ٨ , ٤٧ كيلو متر مربع.

مدينة الصالحية الجديدة

فى الجزء الشرقى فى محافظة الشرقية، وغربى حدود محافظة الإسماعيليلة تقع مدينة الصالحية الجديدة على مسافة ٥ , ٦ كيلو متر من شمال ترعة الإسماعيلية والمدينة الجديدة تقع فى منطقة استصلاح تبلغ حوالى ٢٣ ألف فدان. هذه المدينة تم التخطيط لها لتستوعب ٧٠ ألف نسمة وتعتمد فى اقتصادياتها على الزراعة ومجموعة الصناعات التى تتلاءم مع طبيعة المدينة. والمساحة العمرانية لمدينة



الصالحية الجديدة تبلغ ٦ كيلو متر مربع منها ١٥٪ للمنشآت الصناعية بينما المساحة الكلية للمدينة ١٩,٣ كيلو متر مربع منها ١٣,٣ كيلو متر مربع خصصت للحزام الأخضر.

مدينة دمياط الجديدة

مدينة دمياط الجديدة واحدة من الإنجازات الضخمة فى مجال التعمير وإنشاء المجتمعات الجديدة، تبلغ مساحتها الكلية ١٠٠ كيلو متر مربع منها ٨١,١ للحزام الأخضر، يترجم عمليا فلسفة التعمير فى إنشاء مناطق للإنطلاق العمرانى فى مراكز جديدة تصلح لتوطين المشروعات ومعها البشر دونً تعدٍّ على الرقعة الزراعية، وتتوفر فيها الإمكانيات التى تساعد على قيام مجتمع جديد يسعى إلى تنمية الموارد الطبيعية والقوى البشرية وقد تهيأت لهذه المدينة الجديدة عناصر متعددة لتجعلها بحق مجتمعا جديدا متميزا.

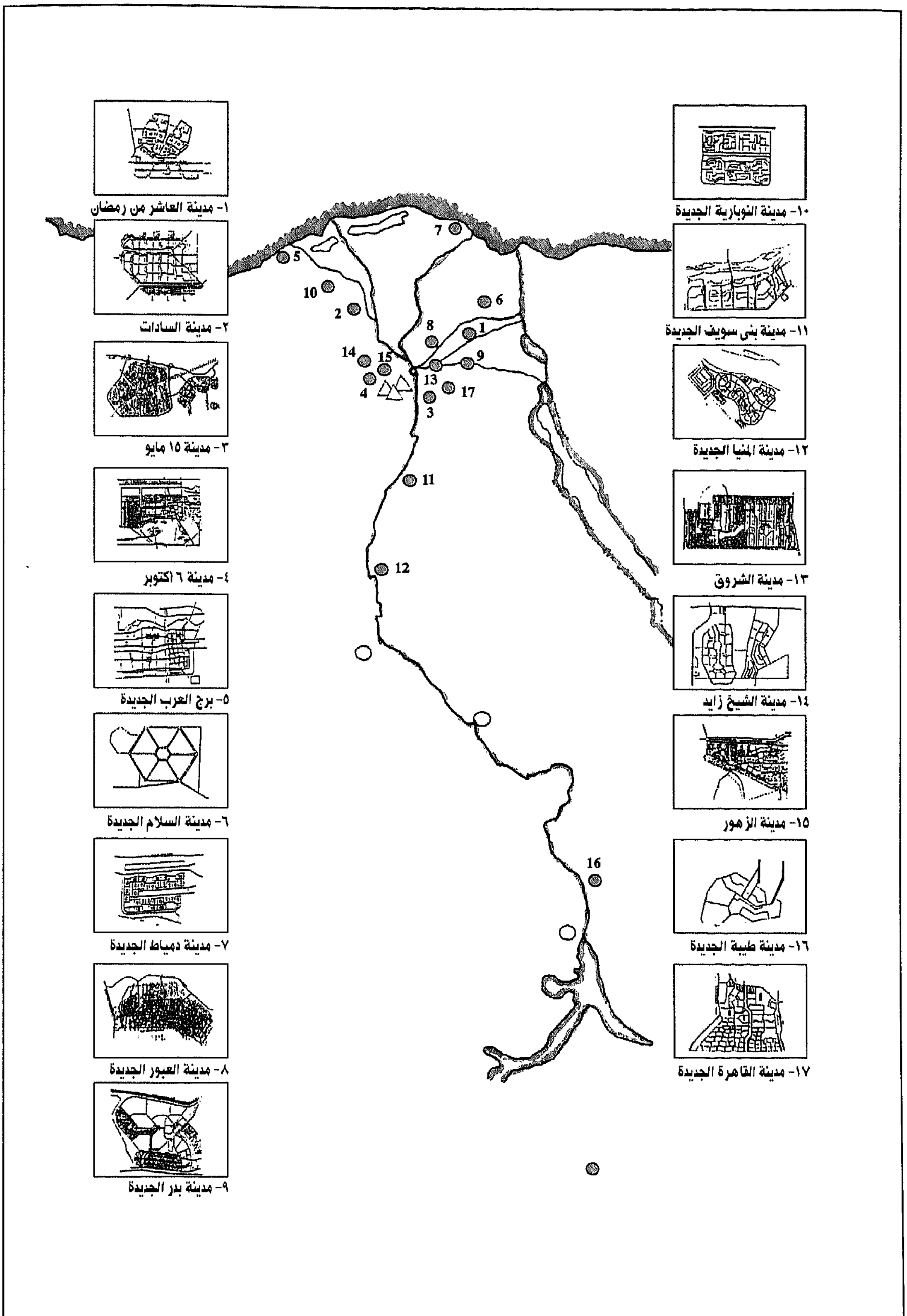
ومن أهداف إنشاء هذه المدينة الحدُّ من نمو مدينة دمياط الحالية وتوسعها على الأراضي الزراعية المحيطة بها جنوبها وغربها.

تقع مدينة دمياط الجديدة على ساحل البحر الأبيض المتوسط وتبعد حوالى ٤,٥ كيلو متر إلى الغرب من ميناء دمياط الجديد وتمتد المدينة على ساحل البحر المتوسط بطول ٥ كيلو متر، ويحيط بالمدينة من الناحيتين الغربية والجنوبية أراض زراعيةٌ ومناطق استصلاح وهذا الموقع يوفر لَلمدينة ميزة سياحية خاصة لاستخدامها كمصيف بالإضافة إلى ما يحيط بها من مساحات خضراء ذات طبيعة جذابة متمثلة فى غابات النخيل والفواكه.

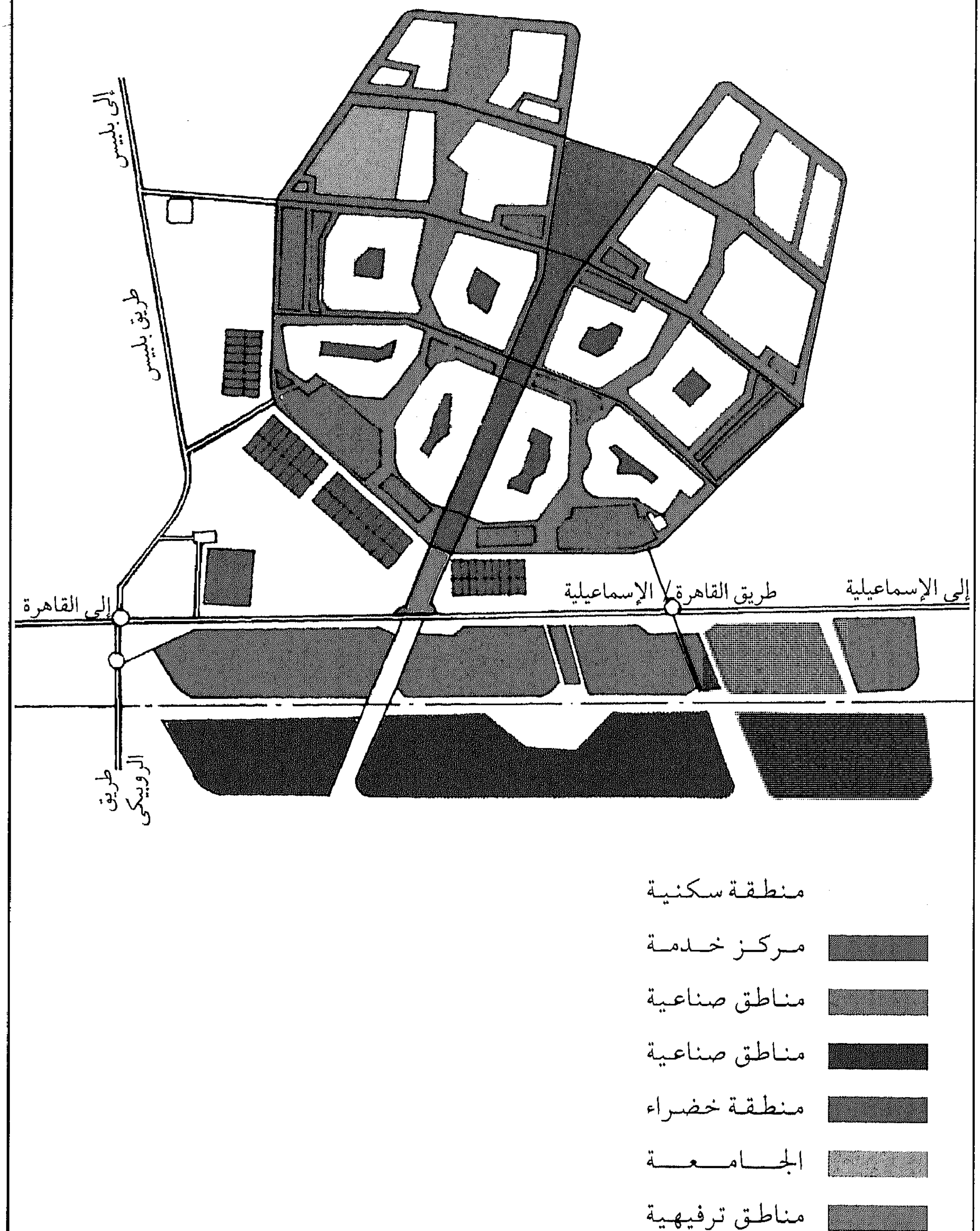
وبالنسبة لاستخدامات الأراضى بمدينة دمياط الجديدة فهى موزعة كالتالى ٥,٧ كيلو متر مربع للتجمعات السكنية، ٢,٦ كيلو متر مربع للمبانى الخاصة بالخدمات أما النشاط الصناعى فقد خصص نحو ١,٧ كيلو متر مربع لبناء المشروعات الصناعية الصغيرة ولموقع

دمياط المتميز أعطى للنشاط السياحى المحتمل بالمدينة نحوكيلو و ٧٠٠ متر مربع .

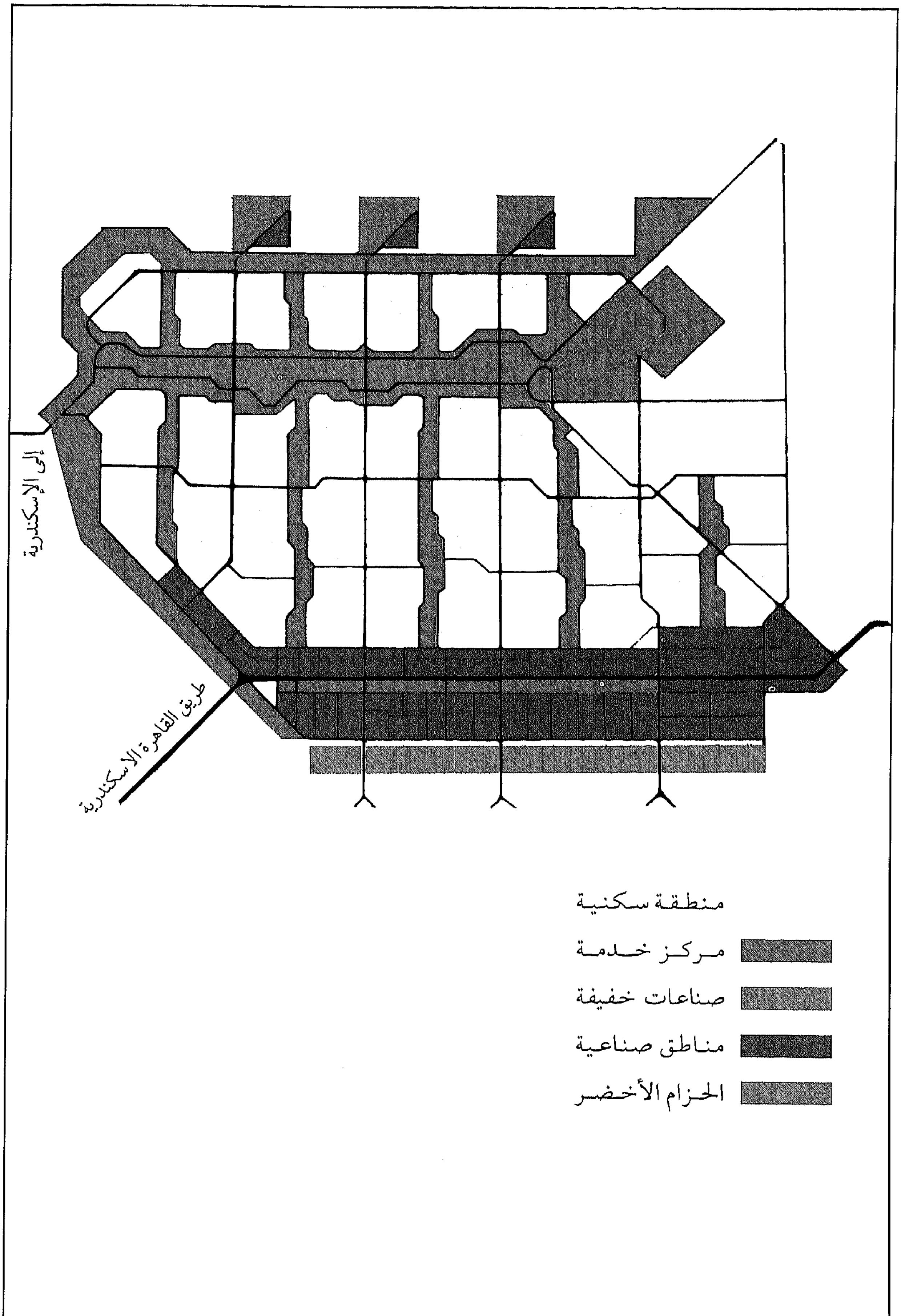
ومع مدينة دمياط هناك العمل فى تشييد مدينة أخرى تنطلق من مدينة دمياط الجديدة وتقع على بعد حوالى ٨ كيلو متر غرب لسان رأس البر ولأول مرة فى مصر يكون إنشاء الميناء داخل الشاطئ وليس على شاطئ البحر مثل باقى موانى الجمهورية وتم هذا الاختيار للموقع وهذا النوع من التصميم والتخطيط للميناء بناء على الدراسات الفنية والاقتصادية وتكلفة الإنشاء ومصروفات التشغيل والصيانة السنوية وإمكانية التوسع فى طاقته على مراحل تمشيا مع زيادة حجم تجارة مصر الخارجية ، وتجنبا لمشكلة التكدس وغرامات التأخير ويتميز الموقع المختار بتوفر الأرض الصالحة لإنشاء الميناء والمنشآت والمجتمع الحضارى الذى يقام بالقرب منه وقرب الميناء من مدخل قناة السويس سيعطى الفرصة لسفن الخطوط الملاحية لاستخدامه حتى فى حالة البضائع غير الموجهة لمصر ، كما أن موقع الميناء سيعطى سهولةً أكثر لإمكانية ربطه بشبكة الطرق الرئيسية فى مصر وهو من موانئ العالم القليلة جدا التى تقع على البحر والنهر فى نفس الوقت .



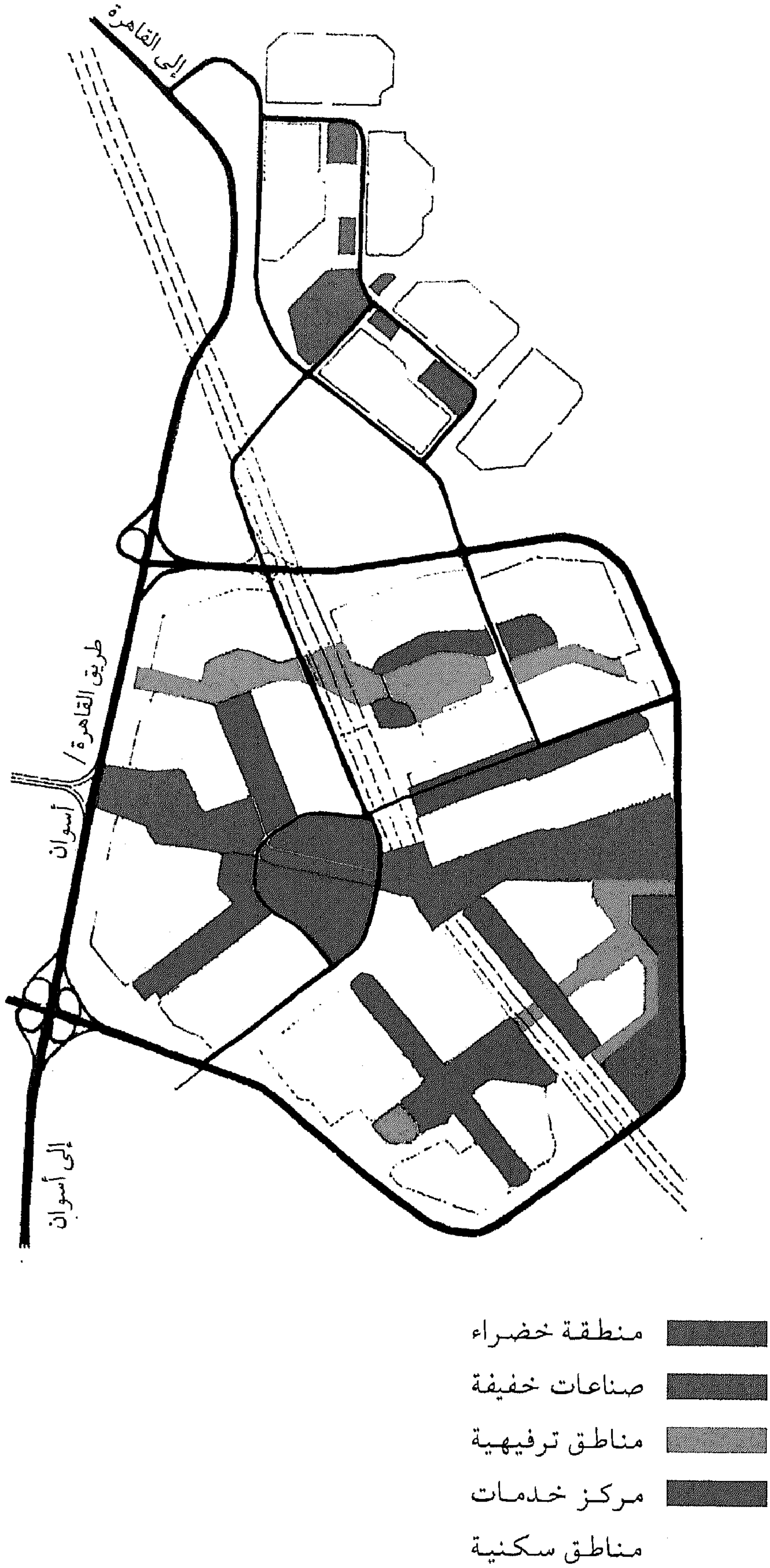
NEW CITIES LOCATIONS



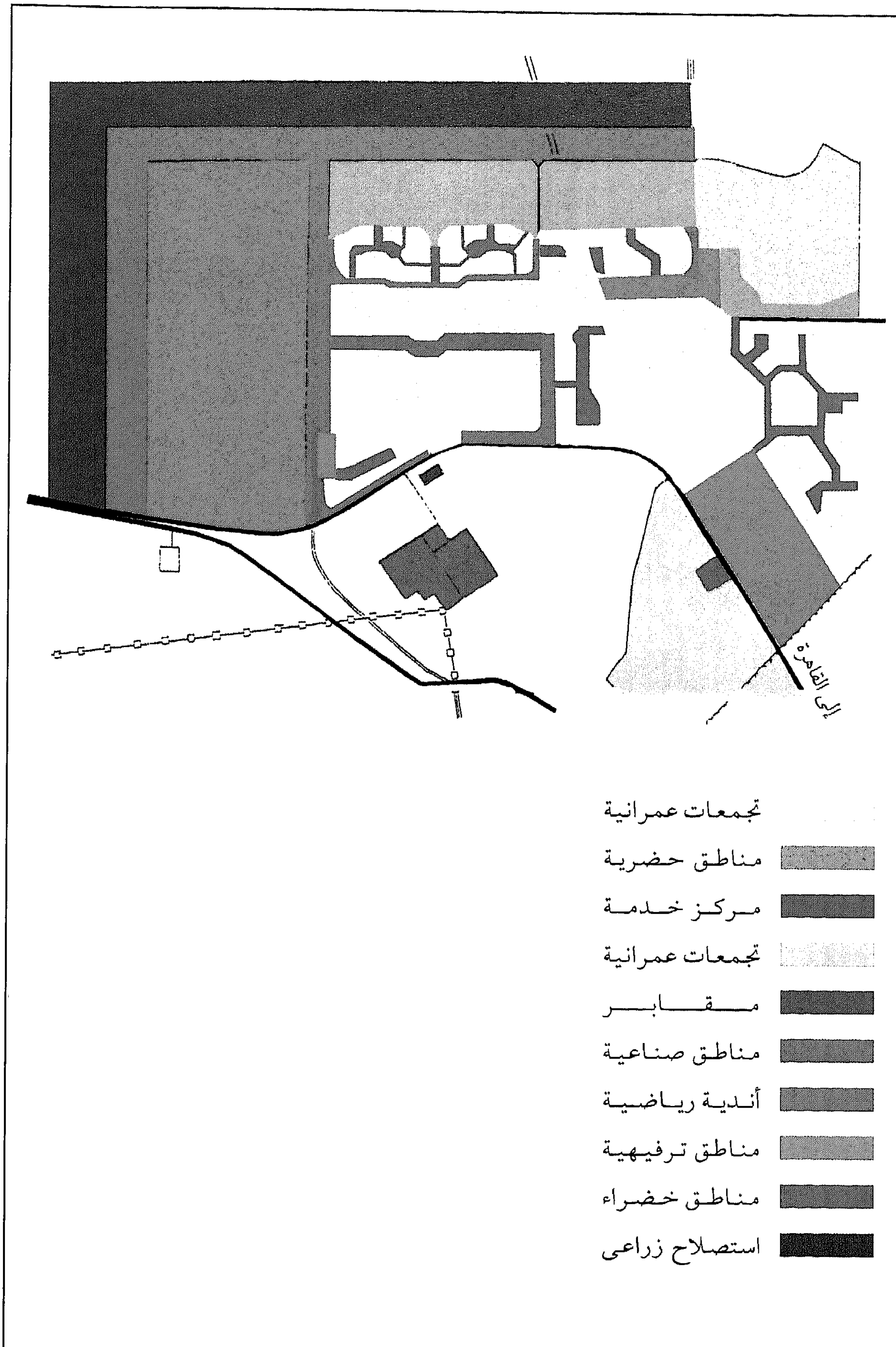
العاشر من رمضان

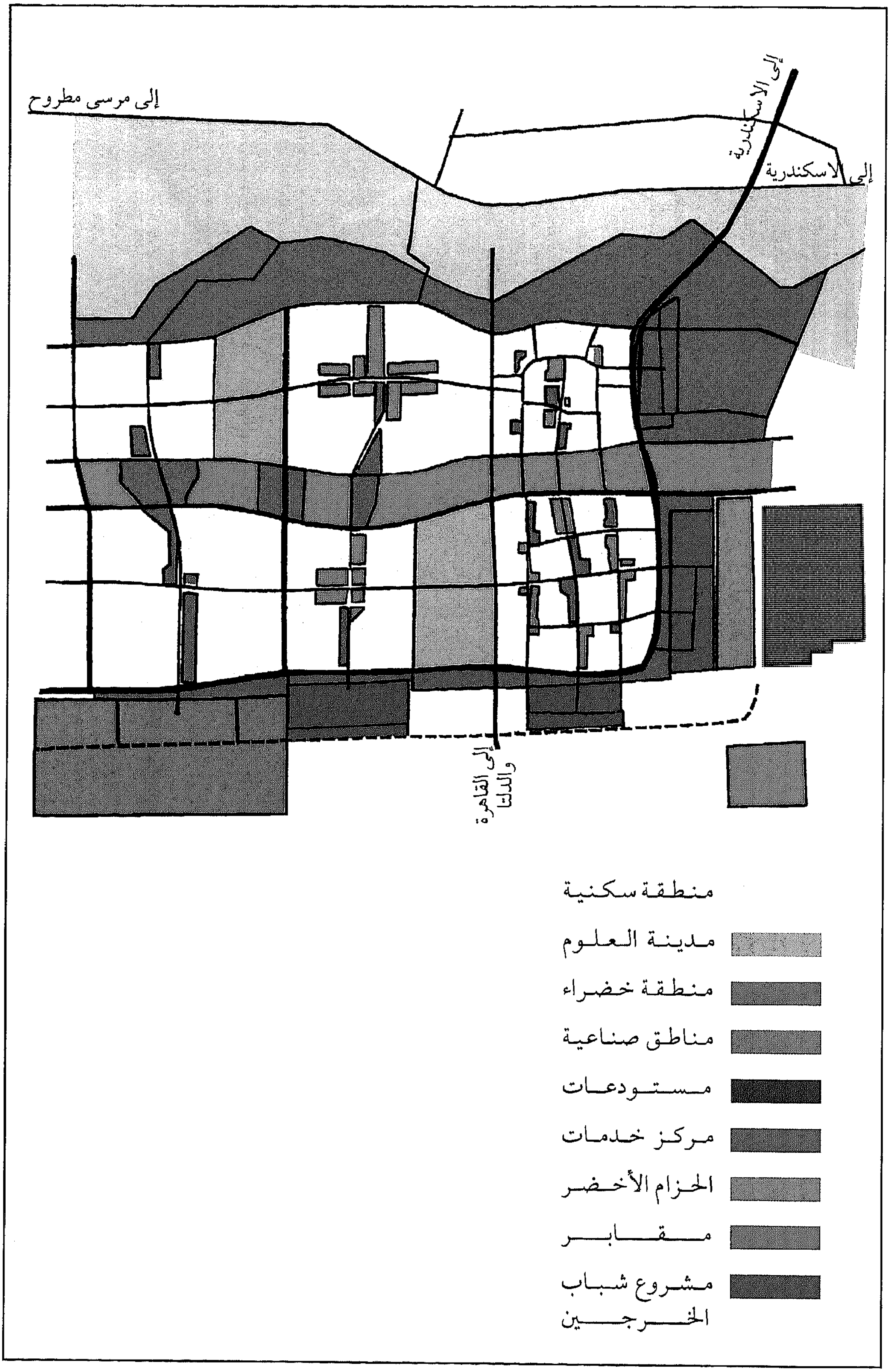


مدينة السادات

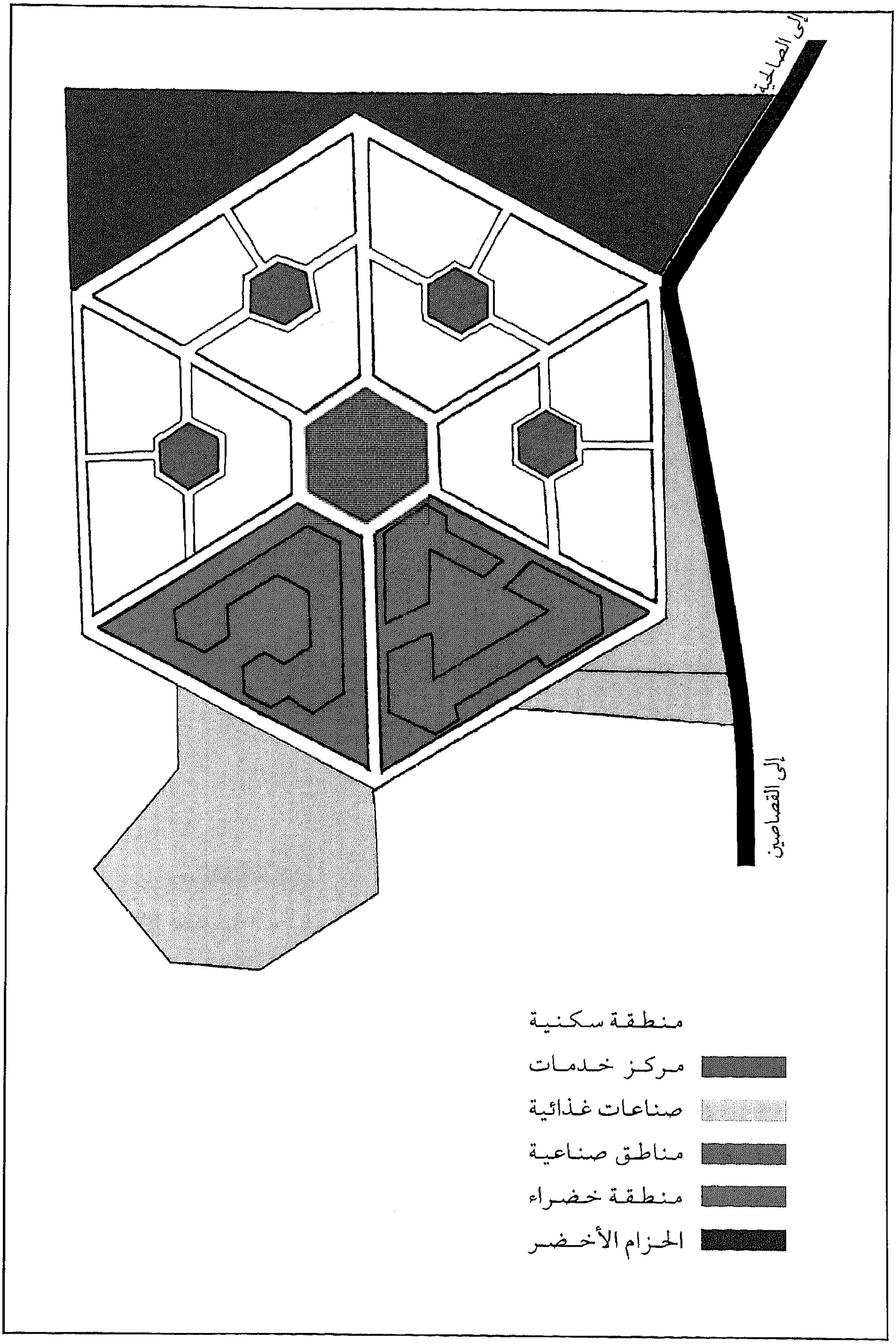


مدنية ١٥ مايو

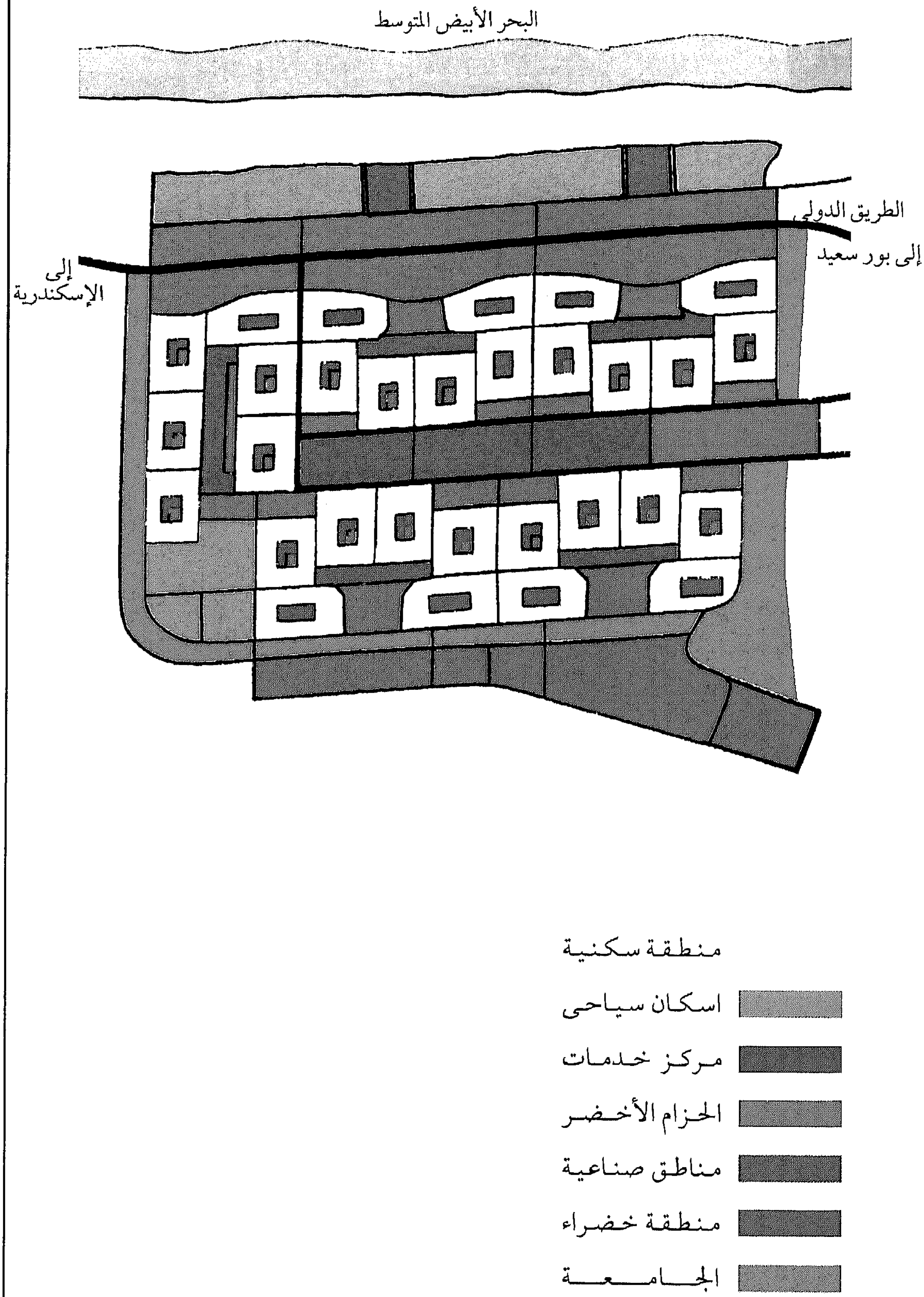

إلى القاهرة
تجمعات عمرانية
مناطق حضرية
مركز خدمة
تجمعات عمرانية
مقابر
مناطق صناعية
أندية رياضية
مناطق ترفيهية
مناطق خضراء
استصلاح زراعى



مدنية برج العرب الجديدة



مدينة الصالحية



مدنية دمياط الجديدة وميناء دمياط

الجيل الثانى من المدن الجديدة

١ – مدينة العبور
٢ – مدينة بدر
٣– مدينة النوبارية الجديدة
٤ – مدينة بنى سويف الجديدة
٥ – مدينة المنيا الجديدة

مدينة العبور

لعلها أكثر المدن شهرة رغم حداثة تكوينها، وتعود تلك الشهرة إلى التداعيات التى صاحبت قصة سوق الجملة بروض الفرج أكثر أحياء القاهرة ازدحاما وتلوثا وكانت الدولة قد اتخذت من هذه المدينة مكانا بديلا لبناء سوق العبور.

وتقع المدينة الجديدة من الكيلو ٩ حتى الكيلو ١٥ وبعمق ٧ كيلو من طريق القاهرة/ بلبيس الصحراوى، ومساحتها الإجمالية ٢,٢٩ كيلو متر مربع.

وقد تم تحديد موقع العبور بعد دراسات إقليمية لإقليم القاهرة الكبري كمدينة تابعة فى الأراضى الصحراوية وتتلخص مميزاتها فى وجود قاعدة صناعية تحقق نحو ٨٤ ألف فرصة عمل فى مناطق متاخمة للمدينة منها ١٧ ألف عامل بالإنتاج الحربى، وقربها وسهولة اتصالها بكل من الدلتا (٧ كيلو متر) والخانكة (١٠ كيلو متر) وأبو زعبل (٩ كيلو متر) وخط سكة حديد المرج (١٠ كيلو متر) ومطار القاهرة (٤ كيلو متر) وقلب القاهرة (٣٠ كيلو متر) وطريق الإسماعيلية (١٠ كيلو متر) وطريق السويس (٣٥ كيلو متر) واقترابها من الكتلة العمرانية الأساسية بإقليم القاهرة الكبرى مما يساعد على الحد من النمو العمرانى الذى يمثل عبئا ثقيلا على هذه الكتلة.

ومن خلال المدينة يمكن توفير مساحات كبيرة من الأراضى الصحراوية للتنمية الصناعية والحد من التوسع الأفقى فى الأراضى الزراعية بشمال شرق إقليم القاهرة الكبرى وإنشاء سوق جملة للخضر والفاكهة بأنواعها بجوار المدينة.

وتقوم المدينة بتوفير مساكن وخدمات العاملين بها وملحق بالسوق منطقة صناعية للتعليب والتعبئة وهو ما تم تحقيقه، بيد أن السوق الجديدة واحدةٌ من الإنجازات الحضارية الهائلة التى تمت فى نطاق إقليم القاهرة الكبرى.

وعن استخدامات الأراضي بمدينة العبور فهى ٥ كيلو ونصف كيلو متر مربع خصصت لإقامة التجمعات السكنية و٢,٧ كيلو متر مربع للمبانى التجارية، ومجمعات الخدمات بالإضافة إلى ٧ كيلو متر مربع للمساحات الخضراء وخصص للصناعة ٢,٨ كيلو متر مربع أما الطرق فقد بلغت نحو ٢,٩ كيلو متر مربع مع ملاحظة أن مساحة الحزام الأخضر تبلغ ٢,٨ كيلو متر مربع.

مدينة بدر

تقع مدينة بدر علي عمق ٤ كيلو داخل الصحراء فى الطريق الصحراوى القاهرة/ السويس، وعلى بعد ٤٦ كيلو من القاهرة، وقد تم تخطيط المدينة لتستوعب في نهاية مراحل إنشائها ٢٨٠ ألف نسمة ويتمتع موقع مدينة بدر الجديدة التى يبلغ إجمالى مساحتها نحو ٦٩,٣ كيلو متر مربع بمركز متوسط بالنسبة لعدة أقاليم تخطيطية محيطة (الدلتا، القناة، البحر الأحمر) واتصالها المباشر بشبكة طرق بهذه الأقاليم وذلك بالإضافة إلى ارتباطها العنصرى الوثيق بإقليم القاهرة الكبرى.

وتتصل مدينة بدر بإقليم القاهرة الكبرى واقليم قناة السويس عن طريق «القاهرة/ السويس الصحراوى» كما تقع المدينة بالقرب

من خط السكة الحديدية «القاهرة/ السويس».

كما أن موقع المدينة يتصل بسيناء عن طريق القاهرة/ السويس الصحراوى عبر نفق الشهيد أحمد حمدى ويؤكد هذا الاتصال طريقُ السكة الحديدية المقترح «القاهرة/ فايد/ نفق الدفرسوار» كما تتصل المدينة بإقليم البحر الأحمر عن طريق المعادى/ القطامية عند التقائه بالطريق المحورى بلبيس/ العاشر من رمضان/ بدر.

ويتضح لنا مما سبق أن موقع مدينة بدر باتصالاته الإقليمية الجيدة بكافة الأقاليم التخطيطية المحيطة به يتيح لها مستوى جيداً من العلاقات الإقليمية الجيدة بكافة الأقاليم التخطيطية المحيطة بها، كما يتيح لها مستوى جيداً من العلاقات الإقليمية الجيدة التكاملية اقتصادية/ اجتماعية بهذه الأقاليم مما يدعم إمكانيات نمو المدينة فى مراحلها المختلفة على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

وخصص نحو ٢,٩ كيلو متر مربع للتنمية الصناعية، أما عن الاستخدامات الأخرى للمدينة فهى ٨,٥كيلو متر مربع لبناء التجمعات السكنية، وكيلو و٧٠٠ متر مربع للمبانى التجارية والخدمية، بالإضافة إلى ٢,٤ كيلو متر مربع للمساحة الخضراء، والأماكن السياحية ٠,٥ كيلو متر مربع.

مدينة النوبارية الجديدة

مدينة النوبارية الجديدة هى إحدى المدن الجديدة التى تقوم هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بإنشائها كمركز حضارى جديد يهدف إلى إعادة توزيع السكان والتخفيف عن المراكز العمرانية الحالية، وقد توجه التفكير إلى إنشاء تجمع عمرانى جديد بإقليم النوبارية البالغ ٣٠٠ ألف فدان أراض مستصلحة ليكون بمثابة مركز خدمات لسكان الإقليم ومركز للتصنيع الزراعى.

وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٨٦ بتحديد الحدود الإدارية للمدينة فى المسافة بين الكيلو ٧٨,٥ والكيلو ٨١ من الإسكندرية وبعمق ٢,٥ كيلو متر كما تم تخصيص الأراضى الواقعة حول المدينة بعرض ١ كيلو متر من جميع الجهات لتكون مساحة محيطة بالحيز العمرانى.

وتقع مدينة النوباريةما بين الكيلو ٧٨,٥-٨١ من الإسكندرية بإجمالى مساحة ٢٠,٨ كيلو متر مربع، يحدها طريق مصر الاسكندرية الصحراوى شرقا، وترعة أحمد بدوى غربا، وأراض مستصلحة شمالا وجنوبا. وتبلغ مساحة الكتلة العمرانية للمدينة ٦,٢٥ كيلو متر مربع.

وتم تخطيط الكتلة العمرانية على مساحة ٦,٢٥ كيلو متر مربع، وتتكون من أربعة أحياء سكنية يتكون كل حي منهامن ثلاث مجاورات سكنية بمساحة قدرها ٢,٢ كيلو متر مربع، ويتوسط الأحياء السكنية قلب المدنية الذى يحتوى على الخدمات الرئيسية بمساحة قدرها ١,١ كيلو متر مربع.

أما المساحات الخضراء فخصص لها ٠,٨ كيلو متر مربع والصناعى ٠,٨ كيلو متر مربع والطرق ١,٣ كيلو متر مربع ومساحة الحزام الأخضر ١٤,٥٥ كيلو مترىع.

مدينة بنى سويف الجديدة

تقع معظم المدن الحالية جنوب الجيزة وحتى مدينة نجع حمادى غرب النيل فى وسط الأراضى الزراعية، ومدينة بنى سويف من أول هذه المدن والتى يحدها شرقا نهرالنيل وغربا وجنوبا وشمالا أراض زراعية، كما أنها بصفتها عاصمة للمحافظة وما تتمتع به من أنشطة فإن معدل نموها السكاني مرتفع، ونظرا لتوفير مطلب السكن والخدمات للزيادة السكنية تمتد المدينة فى نموها العشوائى على

حساب الاراضى الزراعية المحيطة بها، ولهذا تجىء مدينة بني سويف الجديدة كواحدة فى سلسلة المدن التؤام التى تم تخطيطها وجاراً تنفيذها بطول وادى النيل.

وقد صدر القرار الوزارى رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٨٦ بإنشاء المدينة بإجمالى مساحة ٩ , ٣٩ كيلو متر مربع وتستوعب المدينة ٩٠ ألف نسمة خلال ٢٠ سنة، كما تتيح ٣٠ ألف فرصة عمل جديدة، وتتمتع المدنية الجديدة بموقع متميز من الناحية الطبيعية والبيئية لأنها تقع فى أراض صحراوية شرق النيل وعلى الطريق السريع الذى يربط بين القاهرة/ المنيا (طريق الكريمات).

ومن المخطط لاستخدام الأراضى بمدينة بنى سويف الجديدة على أساس تخصيص ٣ , ٧ كيلو متر مربع للتجمعات السكنية والمخصص للمبانى التجارية والخدمية ٤ كيلو متر مربع والمساحات الخضراء تبلغ ٧ , ٣ كيلو متر والصناعى ٦ , ٤ كيلو متر مربع والطرق ٤ , ٢ كيلو متر مربع ومساحة الحزام الأخضر ٩ , ١٧ كيلو متر مربع وجملة المساحة حوالى ٩ , ٣٩ كيلو متر مربع.

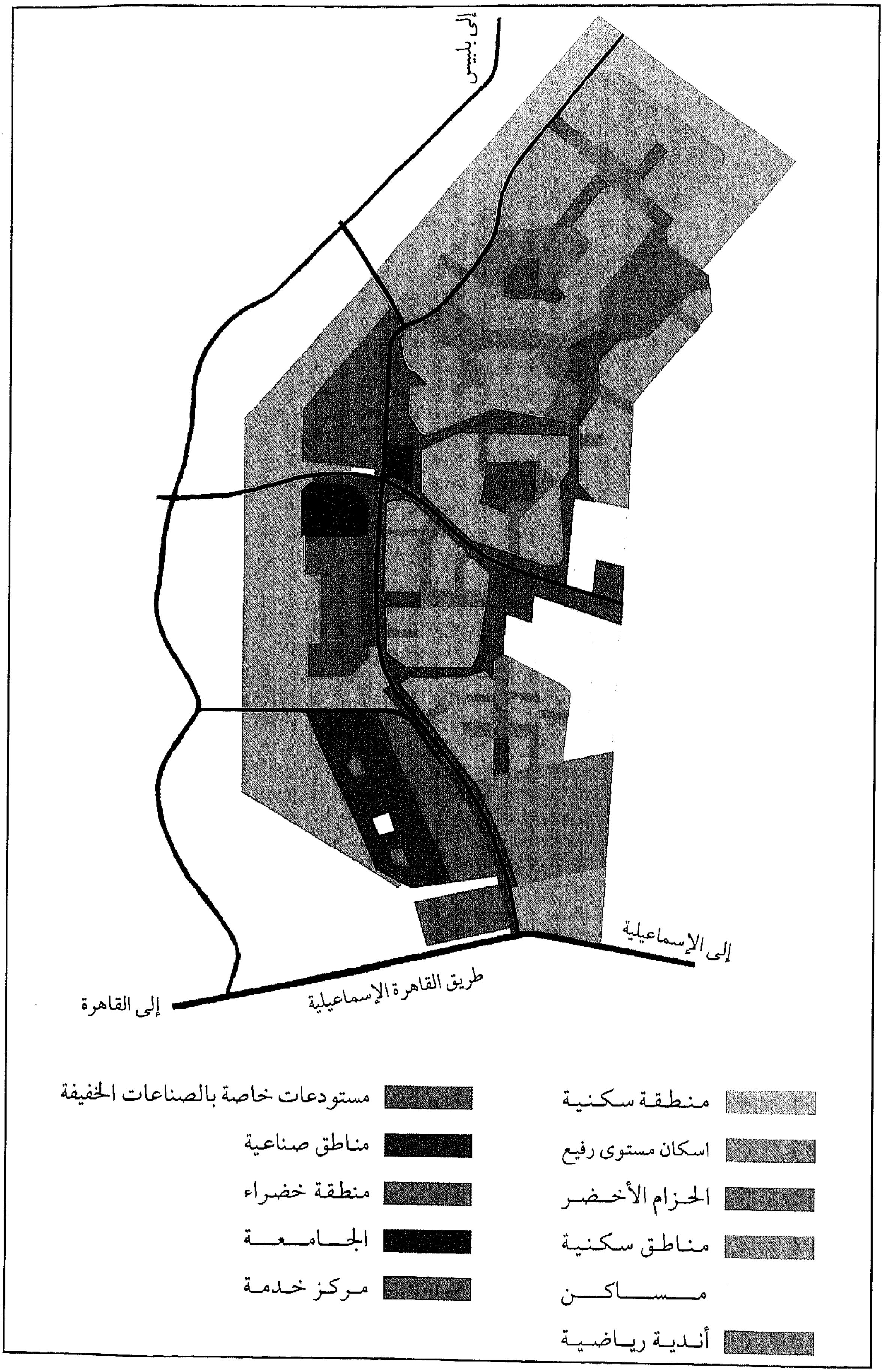
مدينة المنيا الجديدة

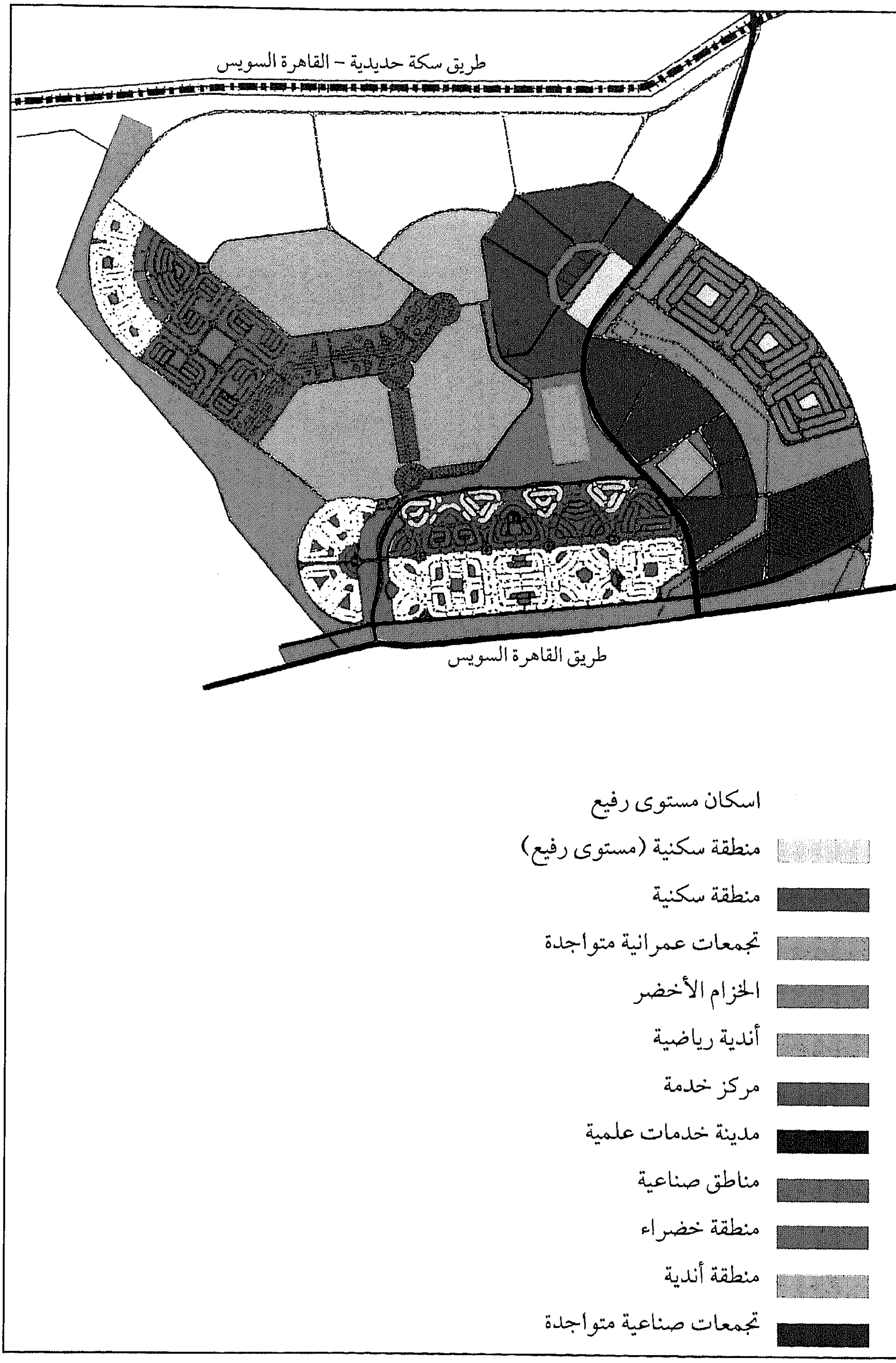
تقع شرق مدينة المنيا القديمة بمساحة إجمالية تقدر بنحو ٨٤ كيلو متر مربع وعلى الضفة الشرقية للنيل اختير موقع «المنيا الجديدة» فى قلب الصحراء الشرقية وتعتبر مدينة المنيا الجديدة إحدى المدن التى تعتمد على النشاط الصناعى، فقدتم تخطيطها على أساس أن تضم ثلاث مناطق صناعية للصناعات الخفيفة والمتوسطة والثقيلة، إلى جانب الصناعات الحرفية التى تتوزع على أحياء المدينة وتبلغ مساحة الكتلة العمرانية للمدينة ٩ , ٥ كيلو متر مربع (منها ١ , ١ كيلو متر مربع للصناعة) ومدينة المنيا الجديدة بموقعها على الضفَّة الشرقية تلعب دورا أساسيا كركيزة للعمران وبداية له على المحور «شرق النيل» والموازى له والممتد شرقا كلما سمحت الظروف الطبيعية والعمرانية بذلك. وبحيث تستوعب هذه المدينة جزءا من الزيادة السكانية المتوقعة فى محافظة المنيا وإقليمها حتى نهاية القرن الحالى.

وتتكون المدينة من أربعة أحياء تقع ثلاثة منها شرق قصبة المدينة والرابعُ غربها في المنطقة المحصورة بين القصبة وحافة الهضبة بإجمالى مساحة تصل إلى ٢ كيلو متر مربع وتتكامل مع المنطقة السياحية والتى تبلغ ٧٠٠ متر مربع.

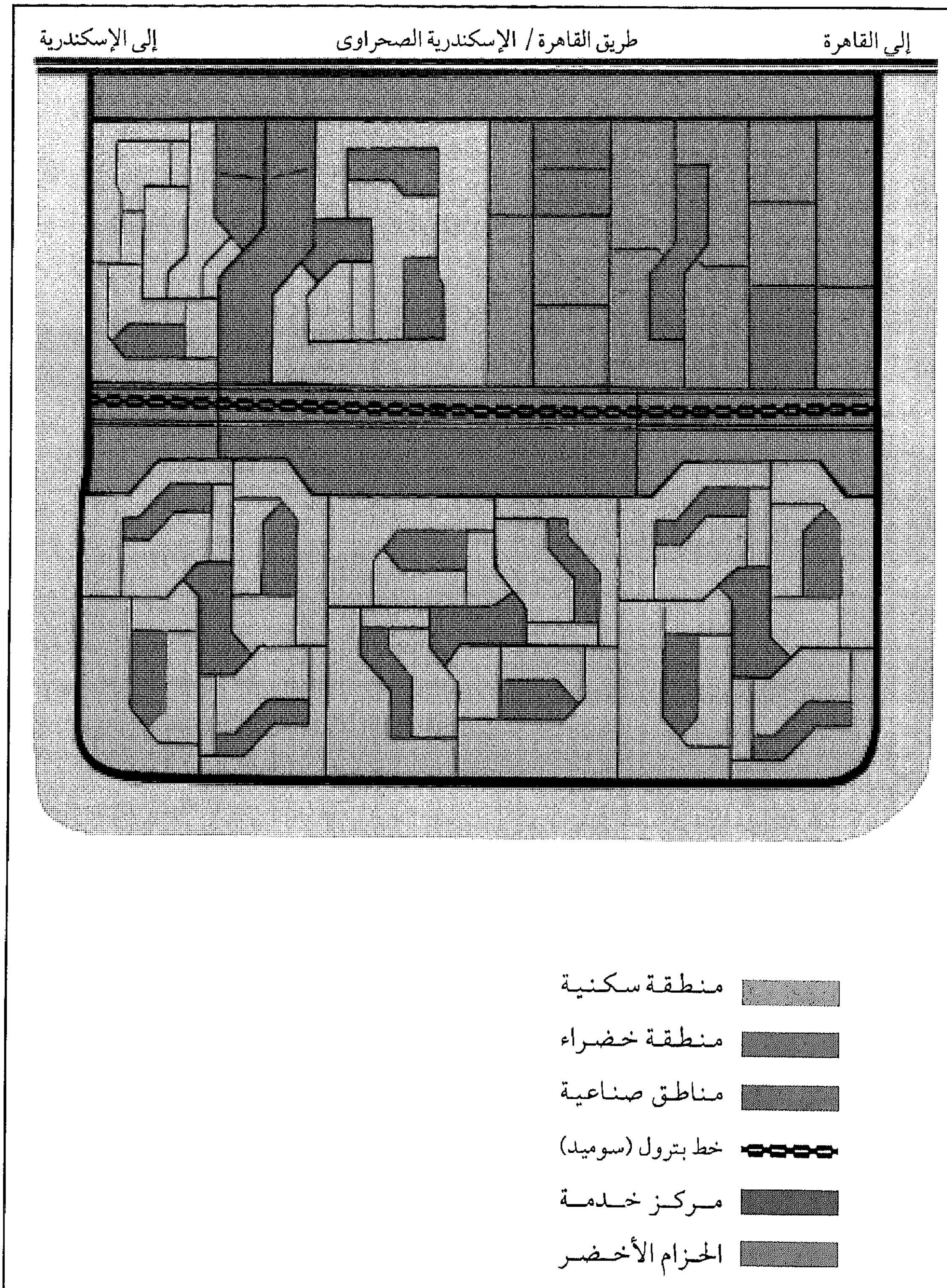
وتقع المناطق الصناعية شرق وجنوب شرق الكتلة العمرانية فى ثلاثة مواقع ويحتل الموقع الأول والثانى الصناعات المتكاملة شرق الكتلة العمرانية، وتمتد الصناعات المتصلة على مساحة ١ , ١ كيلو مترمربع جنوب الكتلة العمرانية.

وهناك مدخلان للمدينة من الشمال والجنوب وادى الشرفا والكوم الأحمر بالترتيب، ومن المقترح الاستفادة من المنطقة المحصورة بين موقعى الصناعات المتكاملة كحديقة للمدينة فى المراحل اللاحقة من التنمية العمرانية وتبلغ مساحة الحزام الأخضر ١ , ٨ كيلو متر مربع.


إلى بلبيس
إلى الإسماعيلية
طريق القاهرة الإسماعيلية
إلى القاهرة
مستودعات خاصة بالصناعات الخفيفة
مناطق صناعية
منطقة خضراء
الجامعة
مركز خدمة
منطقة سكنية
اسكان مستوى رفيع
الحزام الأخضر
مناطق سكنية
مساكن
أندية رياضية


طريق سكة حديدية – القاهرة السويس
طريق القاهرة السويس
اسكان مستوى رفيع
منطقة سكنية (مستوى رفيع)
منطقة سكنية
تجمعات عمرانية متواجدة
الخزام الأخضر
أندية رياضية
مركز خدمة
مدينة خدمات علمية
مناطق صناعية
منطقة خضراء
منطقة أندية
تجمعات صناعية متواجدة

بدر


إلى القاهرة
طريق القاهرة / الإسكندرية الصحراوى
إلى الإسكندرية
منطقة سكنية
منطقة خضراء
مناطق صناعية
خط بترول (سوميد)
مركز خدمة
الحزام الأخضر

الجيل الثالث من المدن الجديدة

١- مدينة أسيوط الجديدة (الصفا)
٢- مدينة أخميم (سوهاج الجديدة)
٣- مدينة أسوان الجديدة
٤- التجمعات العشرة حول إقليم القاهرة الكبرى

مدينة أسيوط الجديدة (الصفا)

نشأت فكرة تخطيط مدينة الصفا الجديدة لحل المشاكل الرئيسية لمدينة أسيوط القائمة «العمرانية - الاقتصادية - السكانية - الاجتماعية» بحيث يمكن من خلال هذه المدينة الجديدة امتصاص الفائض السكاني للمدينة الأم ومن ثم التحكم في المسار العمراني مستقبلا دون الاعتداء على الرقعة الزراعية- لذا روعى فى تخطيط المدينة الجديدة مجموعة من الاعتبارات التخطيطية من حيث الموقع الملائم وحجم المدينة الأمثل والوظيفة الأساسية بناء على الأنشطة المقترحة والظهير الاقتصادى.

لذا تقع مدينة أسيوط الجديدة «الصفا» على بعد ١٢ كيلو متر غرب مدينة أسيوط فى المنطقة الصحراوية على المحور العَرْضى أسيوط - الوادى الجديد - جنوب الطريق الإقليمى، فى منطقة على شكل مستطيل بمساحة ٥,٥ كيلو متر مربع أى حوالى ١٣١٠ فدان على ارتفاع من ٦٨-١٣٤ متر فوق سطح البحر.

مدينة أخميم (سوهاج الجديدة)

تمثل محافظة سوهاج واحدة من أولى المحافظات الطاردة للسكان فى الجمهورية ويرجع ذلك إلى عوامل اقتصادية بالدرجة الأولى كمحدودية الرقعة الزراعية وقصور القطاعين الصناعى والخدمى عن مواكبة الزيادة السكانية فى الوفاء بماتحتاجه من فرص عمالة تساعد على الحد من تيار الهجرة وزيادة الاستقرار. ويقدر عدد سكان مدينة سوهاج ٢٢٠ ألف نسمة وفى أخميم ٩٦,٥ ألف نسمة.

ويقدر عدد السكان الزائد عن المدينتين حتى عام ٢٠١٠ نحو ١٢٠ ألف نسمة لذلك تعتبر استراتيجيةُ المجتمعات العمرانية الجديدة أحد البدائل المتاحة أمام سياسة التنمية الحضرية على المستوى الإقليمى والقومى وتكمن أهمية هذه الاستراتيجية فى إقليم مدينتى سوهاج وأخميم فى أنها تهدف إلى الحد مستقبلا من إمكانية تعرضه لظاهرة الاستقطاب الحضرى بمشاكله المتعددة.

مدينة أسوان الجديدة

تعد مدينة أسوان مركزا تجاريا شهيرا منذ العصور الأولى للتاريخ المصرى، كما تعتبر البوابة إلى قلب إفريقيا، ومنذ عشرات السنين كانت مدينة أسوان منتجعا هادئا يحظى بشهرة واسعة نظرا لما تتميز به من مناخ جاف ومعتدل سنويا.

بعد بناء السد العالى بدأت أسوان تتغير بشكل جذرى وسريع حيث تدفق العمال من مختلف أنحاء مصر على المدينة وتضاعف عدد سكانها خلال ست سنوات وتم إقامة صناعات ونمت مناطقُ سكنيةجديدة بصورة عشوائية تجاوزت الحدود الطبيعية للمدينة، كما ظهرت الأفكار المبدئية لإنشاء مناطق عمرانية جديدة على الضفة الغربية لنهر النيل.

إن موقع التوسع والامتداد على المدى البعيد يتأثر بصفة أساسية بموقع الكوبرى الجديد وامتداده إلى الغرب وكذلك بالطريق الجديد الذى يصل القرية النوبية فى غرب أسوان بشبكة الطرق الإقليمية قرب محطة كهرباء خزان أسوان رقم (٢)، وستكون هذه المنطقة

الجديدة نواةً لتنمية مدينة أسوان فى القرن المقبل، ولذا فإن التخطيط التفصيلى المطلوب لابد أن ينبثق من مفهوم تنمية شاملة للتوسع على المدى البعيد، ومن ناحية أخرى فإنه يجب إدراك أن التنفيذ سيتم تدريجيا وتبعا للمناطق وبالنسبة للمراحل الأولى للتنمية الشاملة للضفة الغربية فإن الخدمات الرئيسية سيتم توفيرها عن طريق التجمعات العمرانية بالضفة الشرقية.

التجمعات العمرانية العشرة حول إقليم القاهرة الكبرى

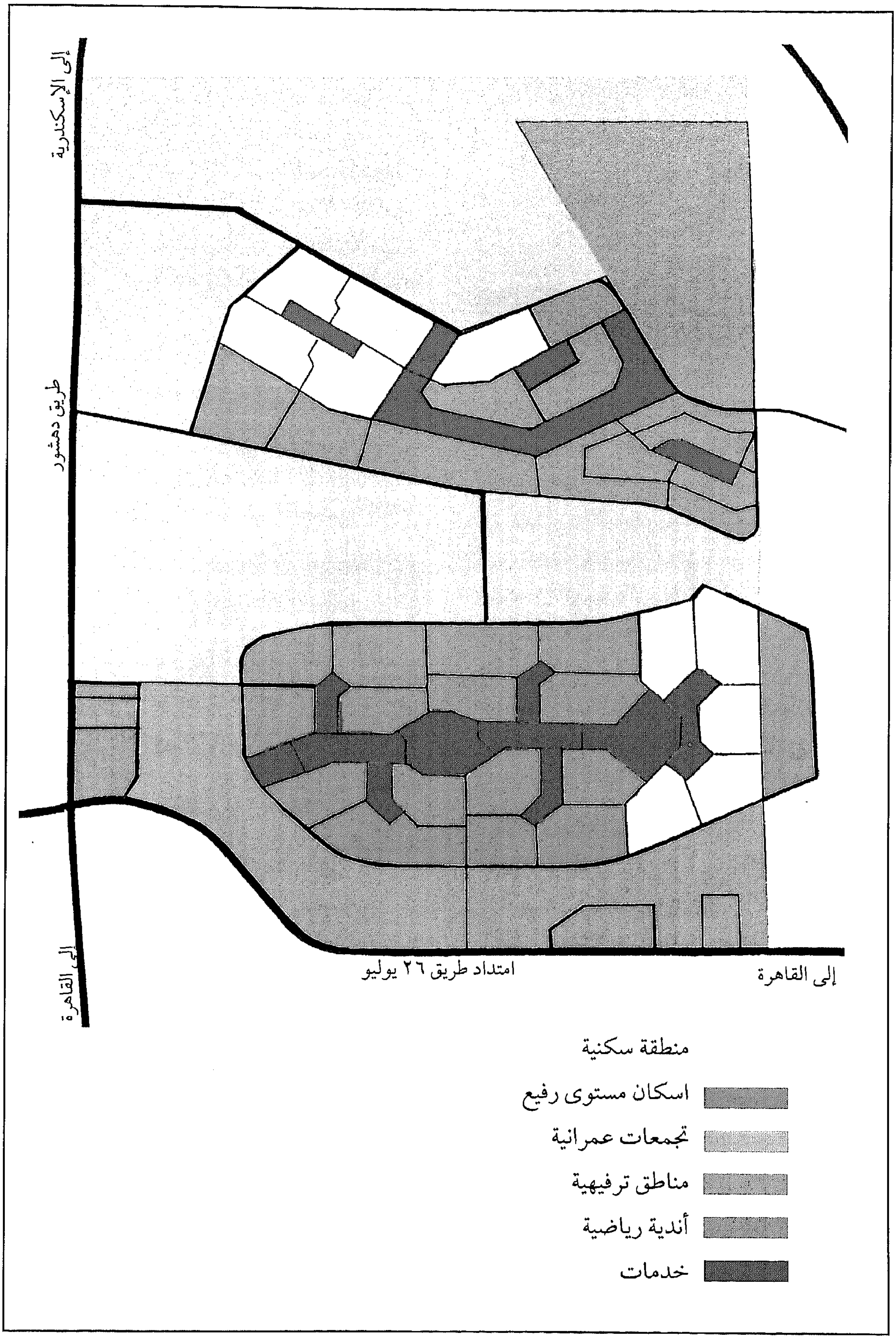
تقع التجمعات العمرانية العشرة خارج الكتلة العمرانية الحالية لإقليم القاهرة الكبرى، حيث يستوعب كلُّ تجمع من تلك التجمعات العشرة والمقرر إقامتها بالصحراء ما بين ٢٠٠ إلى ٢٥٠ ألف نسمة بهدف توفير بديل مناسب للامتدادات العشوائية وبخاصة على الأراضى الزراعية ولتحقيق خلخلة بالمناطق ذات الكثافة السكانية العالية.

أهداف المراكز الحضارية الجديدة:

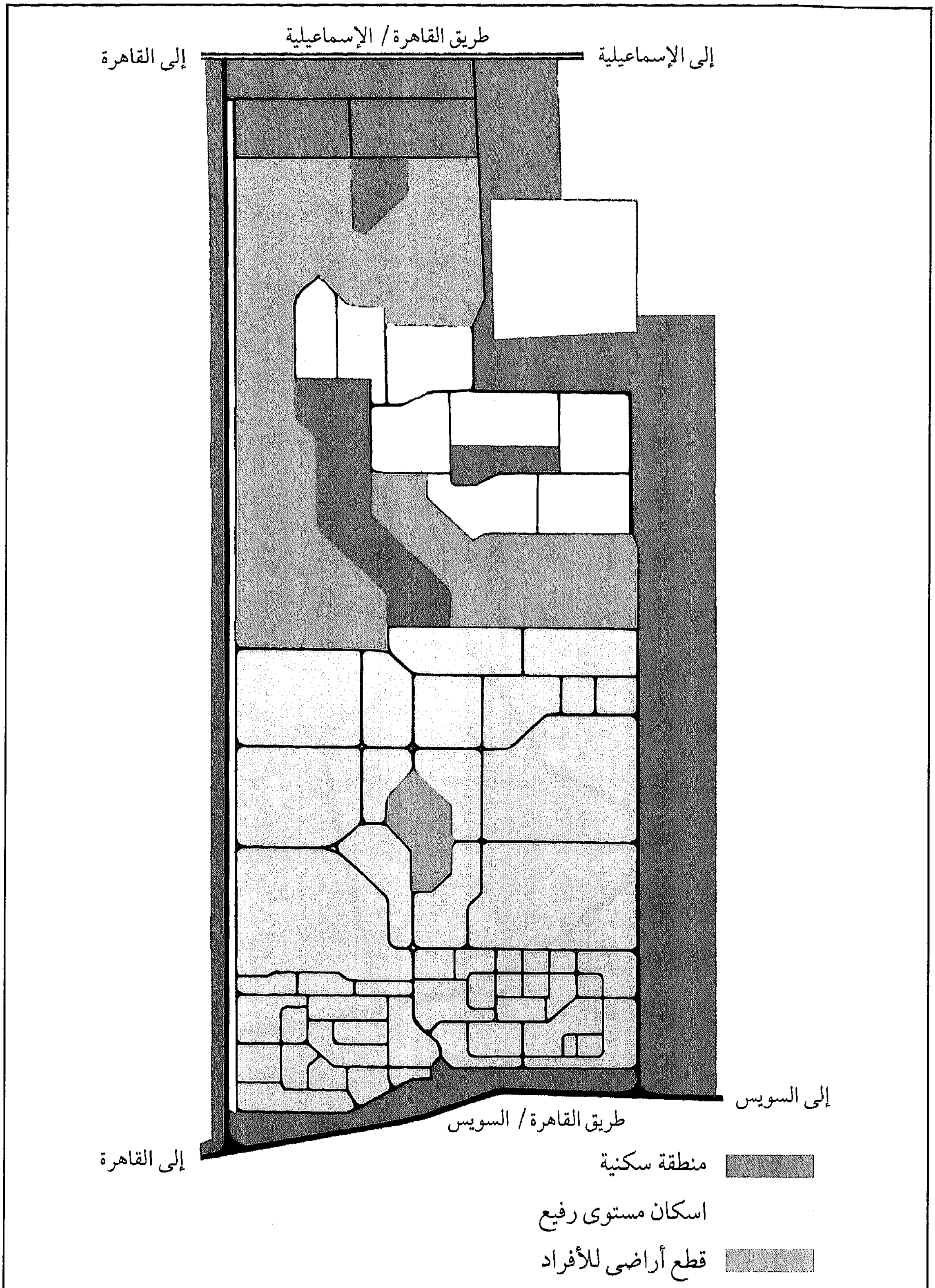
١- خلخلةُ الكثافة السكانية بالكتلة العمرانية الحالية.

٢- استيعاب الاستخدامات غير المناسبة كالورش المتعارضة مع باقى الاستخدامات.

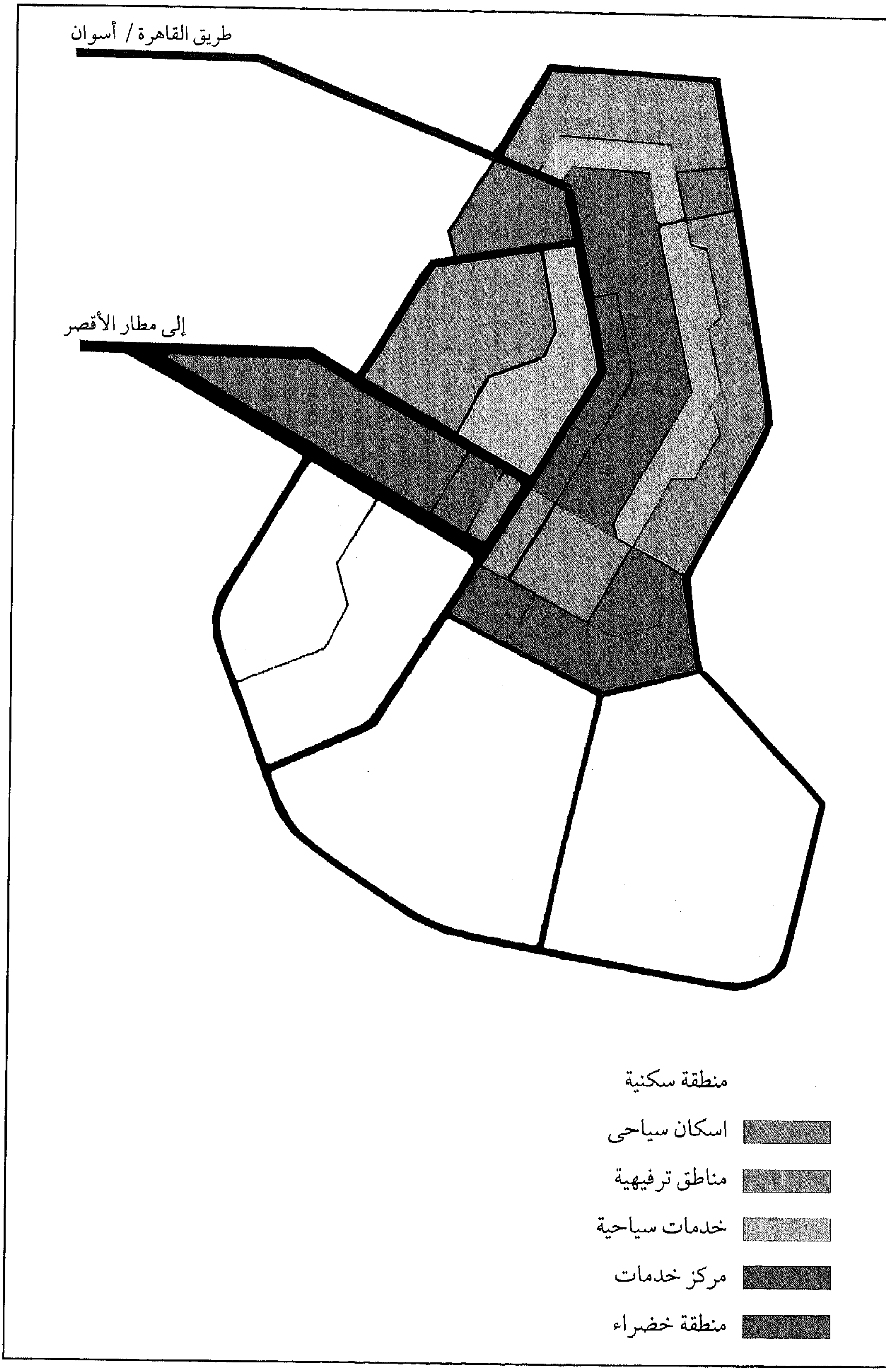
٣- توجيه الامتداد العمرانى نحو الصحراء بعيدا عن الرقعة الزراعية.



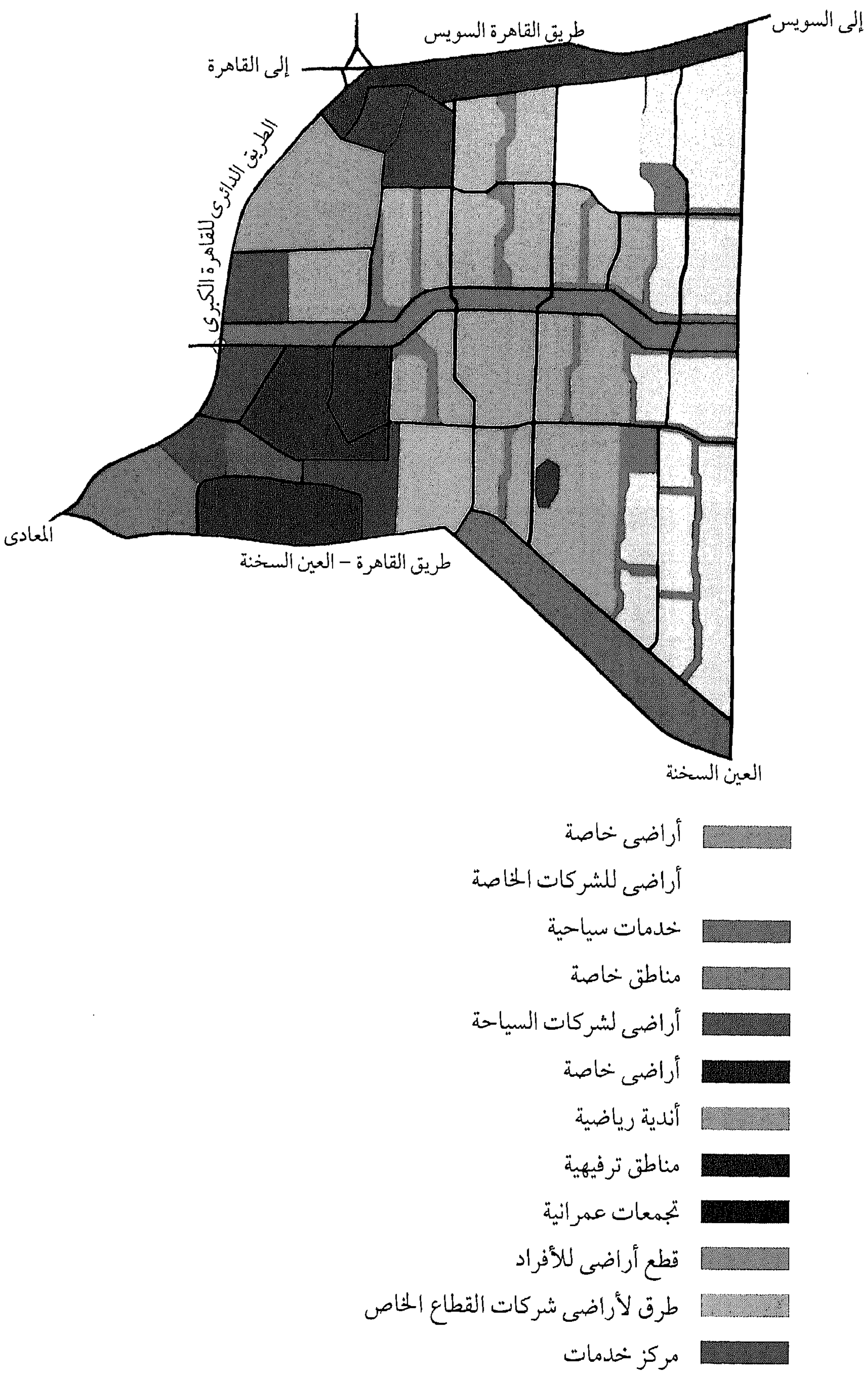
مدينة الشيخ زايد



مدينة الشروق


طريق القاهرة / أسوان
إلى مطار الأقصر
منطقة سكنية
اسكان سياحى
مناطق ترفيهية
خدمات سياحية
مركز خدمات
منطقة خضراء

مدينة طيبة


إلى السويس
طريق القاهرة السويس
إلى القاهرة
الطريق الدائرى للقاهرة الكبرى
المعادى
طريق القاهرة – العين السخنة
العين السخنة
أراضى خاصة
أراضى للشركات الخاصة
خدمات سياحية
مناطق خاصة
أراضى لشركات السياحة
أراضى خاصة
أندية رياضية
مناطق ترفيهية
تجمعات عمرانية
قطع أراضى للأفراد
طرق لأراضى شركات القطاع الخاص
مركز خدمات

بيانات عن
المشروعات الصناعية المنتجة
بالمدن الجديدة

بيان بعدد المصانع للمشروعات الصناعية المنتجة بالمدن الجديدة حتى ١٩٩٣/٣/٣١

مسلسل	البيان	١٠ رمضان	٦ أكتوبر	السادات	برج العرب	الصالحية الجديدة	دمياط الجديدة	بنى سويف الجديدة	الإجمالى
١	الصناعات الغذائية	٦٦	٢٨	١٣	١٩	٢	٢	–	١٣٠
٢	منتجات خشبية وأثاث معدنى	٣٧	١٤	٥	١٢	٣	–	–	٧١
٣	صناعة البلاستيك	٥٢	١٧	١٦	١٩	٣	–	–	١٠٧
٤	منتجات ورقية	٢٧	١١	٢	٧	–	–	–	٤٧
٥	غزل ونسيج	٨٢	٢٥	١٠	١٥	–	–	–	١٣٢
٦	صناعة كهربائية وهندسية	٤٣	٢٩	٩	٧	٣	–	–	٩١
٧	صناعات معدنية وميكانيكية	٢١	٢٢	٧	٢٠	١	–	–	٧١
٨	مواد بناء	٤١	٤٣	١٧	١٣	٢	٢	–	١١٨
٩	كيماويات وأدوية	٤٣	٣٦	١٣	٢٠	٣	–	–	١١٥
١٠	صناعات متنوعة	١١٩	٦١	٤	١٤	٢	٨	–	٢٠٨
	الإجمالى	٥٣١	٢٨٦	٩٦	١٤٦	١٩	١٢	–	**١٠٩٠**

* يوجد مصنع ببنى سويف توقف عن الإنتاج

بيان بمساحات المصانع للمشروعات الصناعية المنتجة بالمدن الجديدة حتى ١٩٩٣/٣/٣١

المساحة بالمتر المربع

مسلسل	البيان	١٠ رمضان	٦ أكتوبر	السادات	برج العرب	الصالحية الجديدة	دمياط الجديدة	بنى سويف الجديدة	الإجمالى
١	الصناعات الغذائية	٤١٨٣٠٨	١٨٠٨٤٤	٢٣٠٥٥٥٢	١٥٢٩٧٢	١٠٣٦١	١٢٢٣٨	–	٣٠٨٠٢٧٥
٢	منتجات خشبية وأثاث معدنى	٣٣٤٥٢٧	١٨٠٠٣٠	١٤٩٠٠	١٠٦١١٣	٩٩٩٣	–	–	٦٤٥٥٦٣
٣	صناعة البلاستيك	٣٦٥٢٤٢	٨٣٨٦٧	٩٥٣٤٠	١٠٣٥٦٦	٧٩٧٠	–	–	٦٥٥٩٨٥
٤	منتجات ورقية	٢٢٦٢٨٩	٣٠٨٢٧٩	٢١٧٠٥	٦٢٠٢٤	–	–	–	٦١٨٢٩٧
٥	غزل ونسيج	٨٢٦٢٠٩	٢٣٤٨٩٤	١١٦٦٢٣	١٣٠٢٠١	–	–	–	١٣٠٧٩٢٧
٦	صناعة كهربائية وهندسية	٤٣١٦١٤	٢٠٩٣٨٤	٥٩١٥٦	١٣٨٥٩٣	٣٦٨٥٠	–	–	٨٧٥٥٩٧
٧	صناعات معدنية وميكانيكية	١٩٠٢٦٠	١١٠٠٦٤	٨٢٤٨٥	١٠٠٤٢١	٢١١٠١	–	–	٥٠٤٣٣١
٨	مواد بناء	٦٤٨٥٨٢	٤٨٣٤٥٦	٤٠٧٧٤٢	١١٦٤٨٢	١٣٩٠٨	٢٦٤٠	–	١٦٧٢٨١٠
٩	كيماويات وأدوية	٥١١٩٤٣	٣٠٦٥٨٠	١٦٨٤٦٤	١٦٣١٣٦	٩٩٥٠	–	–	١١٦٠٠٧٣
١٠	صناعات متنوعة	٨١٧٨٣٠	٩٠١٤٨٨	٤٦٤٣٦	٦٤٧٧٥	١١٩٣١	١٢٢٤٩٩	–	١٩٦٤٩٥٨
	الإجمالى	٤٧٧٠٨٠٤	٢٩٩٨٨٨٦	٣٣١٧٤٠٣	١١٣٨٢٨٣	١٢٢٠٦٤	١٣٧٣٧٧	–	١٢٤٨٥٨١٦

بيان رأس المال المستثمر للمصانع المنتجة بالمدن الجديدة حتي ١٩٩٣/٣/٣١

القيمة بالألف جنيه

مسلسل	البيان	١٠ رمضان	٦ أكتوبر	السادات	برج العرب	الصالحية الجديدة	دمياط الجديدة	بني سويف الجديدة	الإجمالى
١	الصناعات الغذائية	٢٧٠٦٠٦	٨٧٢٦٥	٤٠٦٠٦	١٢٠٢٢٨	٣٥٣٥	٤٠٧٤	–	٥٢٦٣١٤
٢	منتجات خشبية وأثاث معدنى	١٠٤٣٧٧	٢٤٠٥٥	٣٣٧٨	٢٢٨٠٠	٢٣٤٣	–	–	١٥٦٩٥٣
٣	صناعة البلاستيك	٢٢٤٦٨٣	٥٢٦٥٠	٢٤٠٨٠	٤٢٨٩٣	٢٢١٠	–	–	٣٤٦٥١٦
٤	منتجات ورقية	٩٩٤٠٦	٤٢٨٨٥	٥٩٦٥	١٨٦٢٦	–	–	–	١٦٦٨٨٢
٥	غزل ونسيج	٥٢٣٥٦٠	٤٩٧٣١	٧٦٠١٤	٥٤٩١٤	–	–	–	٧٠٤٢١٩
٦	صناعة كهربائية وهندسية	٢٦٢٦١٢	٣٤٣٨٩	١٥٣٠٥	١٥٦١٦	٩٥٩٩	–	–	٣٣٧٥٢١
٧	صناعات معدنية وميكانيكية	١٠٩٦٥٨	١٠٥١٣	١٨٦٥٣	٤٢١٨٧	٢٤٤٠	–	–	١٨٣٤٥١
٨	مواد بناء	١٨٠٥٥٢	١٠٧٧٧٩	٨١٢٨٦	٨١٢٧	٢٢٠٠	٧٩٧	–	٣٨٠٧٤١
٩	كيماويات وأدوية	٢٨٩٦٢١	١١٤٤٢٠	٣٧٦٣٢	٤٧٢٤٠	٥٨٨٠	–	–	٤٩٤٧٩٣
١٠	صناعات متنوعة	٤٧٧٢٨٦	١٤٠٩٨٧	٦٩٥٠	٦٧٣٦٥	٤٢٤١	١٨٩٩٩	–	٧١٥٨٢٨
	الإجمالى	٢٥٤٢٣٦١	٦٦٤٦٧٤	٣٠٩٨٦٩	٤٣٩٩٩٦	٣٢٤٤٨	٢٣٨٧٠	–	٤٠١٣٢١٨

بيان قيمة الإنتاج السنوى للمصانع المنتجة بالمدن الجديدة حتي ١٩٩٣/٣/٣١

القيمة بالألف جنيه

مسلسل	البيان	١٠ رمضان	٦ أكتوبر	السادات	برج العرب	الصالحية الجديدة	دمياط الجديدة	بنى سويف الجديدة	الإجمالى
١	الصناعات الغذائية	٣٤٠٨٤٤	٩٩٢٠٠	١١٠٢١٦	٢٠٨٨٨١	٢٨٥٠	٧٩٢٠	–	٧٦٩٩١١
٢	منتجات خشبية وأثاث معدنى	٩٧٠٣٥	٢٦١٥٠	٤٦٦٤	٢٤٤٦٦	٤٢٣٦	–	–	١٥٦٥٥١
٣	صناعة البلاستيك	١٨٩٥٤٤	٣٤٣٥٠	٧٩٣٩٣	٥٣٣٦٠	١٤١٠	–	–	٣٥٨٠٥٧
٤	منتجات ورقية	٨٤٨٥١	٤٢٨٨٥	٦٩٦٠	٣٣١٧٧	–	–	–	١٦٧٨٧٣
٥	غزل ونسيج	٦٣٣٣٤٦	٤٠٩٠٠	١٥٤٧٦	٨٩٩٩٩	–	–	–	٩١٨٨٢١
٦	صناعة كهربائية وهندسية	٢٦٠١٤٣	٣٧٤٣٦	٥٩٩٨٠	١٩٥٧٥	٢٤٧٥٠	–	–	٤٠١٨٨٤
٧	صناعات معدنية وميكانيكية	٩٨٩٠٢	١١٦٦٥	٢٣٩٧٠	٧٨٢٢٥	٧٧٥	–	–	٢١٣٥٣٧
٨	مواد بناء	٢٦٤١٠٨	٧٥٠٣٣	١٠٠٨٥٩	٦٢٧٠	٥٠٠	١٠٧٣	–	٤٤٧٨٤٣
٩	كيماويات وأدوية	٢٧٨٦٥٥	٩٨٦٠٥	٧٤٨١٠	٤٠٨٣٦	٢٧٢٠٠	–	–	٥٢٠١٠٦
١٠	صناعات متنوعة	٦٠٢١٦٠	١٨٧٩٨٧	٣٩٦٥	٥٧٣٠٧	٤٠٠٠	٧٦٠٠	–	٨٦٣٠١٩
	الإجمالى	٢٨٤٩٥٨٨	٦٥٤٢١١	٦١٩٣٩٣	٦١٢٠٩٦	٦٥٧٢١	١٦٥٩٣	–	٤٨١٧٦٠٢

بيان بعدد العاملين بالمشروعات الصناعية المنتجة بالمدن الجديدة حتي ١٩٩٣/٣/٣١

القيمة بالألف جنيه

مسلسل	البيان	١٠ رمضان	٦ أكتوبر	السادات	برج العرب	الصالحية الجديدة	دمياط الجديدة	بني سويف الجديدة	الإجمالي
١	الصناعات الغذائية	٣٦٠٥	١٥١٣	٥٢٩	٢٣٦١	١٠٠	١٢٥	–	٨٢٣٣
٢	منتجات خشبية وأثاث معدني	١٦٦٦	٨٨٧٦	٧٧	٧٣٤	١٠٦	–	–	١١٤٥٩
٣	صناعة البلاستيك	٤٤٦٩	٨٥٣	٤٦٢	٧٦٤	٥٨	–	–	٦٦٠٦
٤	منتجات ورقية	١٠٦٦	١٢٢٥	١٨٩	٨٤٤	–	–	–	٣٣٢٤
٥	غزل ونسيج	٨٧٤٦	٢٣٤٨	١١٣٩	١٥٤٢	–	–	–	١٣٧٧٥
٦	صناعة كهربائية وهندسية	٤٩٩٠	١١٠٢	٧٦٤	٣٦٧	٣٥٤	–	–	٧٥٧٧
٧	صناعات معدنية وميكانيكية	١١٩٦	١٨٣٢	٦١٥	٩١٧	١٣٤	–	–	٤٦٩٤
٨	مواد بناء	١٩٤٨	٤٧٣٥	٨٤٤	١٧٩	٥٣	٤٦	–	٧٨٠٥
٩	كيماويات وأدوية	٣٤٦٨	١٨٦٦	٦٧٦	٧٦٥	٢٨٥	–	–	٧٠٦٠
١٠	صناعات متنوعة	٥٤٧١	٤٥٤٩	٢١٥	٣٦٢	٥١	٦٣٠	–	١١٢٧٨
	الإجمالي	٣٦٦٢٥	٢٨٨٩٩	٥٥١٠	٨٨٣٥	١١٤١	٨٠١	–	**٨١٨١١**

بيان بالأجور السنوية بالمشروعات الصناعية المنتجة بالمدن الجديدة حتى ١٩٩٣/٣/٣١

- القيمة بالألف جنيه

مسلسل	البيان	١٠ رمضان	٦ أكتوبر	السادات	برج العرب	الصالحية الجديدة	دمياط الجديدة	بنى سويف الجديدة	الإجمالى
١	الصناعات الغذائية	٥٨١٥	٤٣٠٥	١٠٧٨	٥٦٧٣	٢٣٦	٢٩٦	–	١٧٤٠٣
٢	منتجات خشبية وأثاث معدنى	٢٦٥٠	١٩٢٣	١٤٨	١٧٦١	١١٠	–	–	٦٥٩٢
٣	صناعة البلاستيك	٥٦٥١	٢٤٠٢	١١١٠	١٨٣٤	١٠٤	–	–	١١١٠١
٤	منتجات ورقية	٣٠٤٨	٣٦٥١	٢٨٢	٢٠٢٦	–	–	–	٩٠٠٧
٥	غزل ونسيج	١٤٧٤١	٧٠٤٦	٣٠٣٩	٣٥٦٥	–	–	–	٢٨٣٩١
٦	صناعة كهربائية وهندسية	٧٨٢٥	٣٥١٦	١٨٦٢	٨٨٥	٦٠٧	–	–	١٤٦٩٥
٧	صناعات معدنية وميكانيكية	٢١١٢	٥٥٢٧	١٠٧٧	٢٢٥٩	١١١	–	–	١١٠٨٦
٨	مواد بناء	٣٩٨٩	٣٥٤٣	١٤٢٨	٤٢٠	٦٤	٧٧	–	٩٥٢١
٩	كيماويات وأدوية	٤٦٣٧	٥٩٥٥	١٥٩٧	١٧١٦	٢٨٠	–	–	١٤١٨٥
١٠	صناعات متنوعة	٨٦٧٣	٧٩١٠	٤٥١	٨٤٩	١٣٩	٤٦١	–	١٨٤٨٣
	الإجمالى	٥٩١٤١	٤٥٧٧٨	١٢٠٧٢	٢٠٩٨٨	١٦٥١	٨٣٤	–	**١٤٠٤٦٤**

بيانات عن
المشروعات الصناعية تحت الإنشاء
بالمدن الجديدة

بيان بعدد المصانع للمشروعات الصناعية تحت الإنشاء بالمدن الجديدة حتي ١٩٩٣/٣/٣١

مسلسل	البيان	١٠ رمضان	٦ أكتوبر	السادات	برج العرب	الصالحية الجديدة	دمياط الجديدة	بنى سويف الجديدة	بدر	الإجمالى
١	الصناعات الغذائية	٢٤	٢٦	١٣	١٠	٤	٧	–	–	٨٤
٢	منتجات خشبية وأثاث معدنى	٣١	١١	٩	١٠	–	٦	–	–	٦٧
٣	صناعة البلاستيك	١٧	١٩	٦	١٧	٢	٥	–	–	٦٦
٤	منتجات ورقية	١٠	٩	١	١٠	–	–	–	–	٣٠
٥	غزل ونسيج	٢٨	٢٣	٢	١٦	٢	١	–	–	٧٢
٦	صناعة كهربائية وهندسية	٢٦	٣٠	١١	٢	٢	–	–	–	٧١
٧	صناعات معدنية وميكانيكية	٢١	٢٤	١٥	٢	٣	–	–	–	٦٥
٨	مواد بناء	١٥	١٧	٣	١١	٥	٢	–	–	٥٣
٩	كيماويات وأدوية	١٨	٢٥	١١	١٣	١	–	–	١	٦٩
١٠	صناعات متنوعة	٧٣	٦١	١١	١٧	٧	١٣	–	–	١٨٢
	الإجمالى	٢٦٣	٢٤٥	٨٢	١٠٨	٢٦	٣٤	–	١	**٧٥٩**

بيان بمساحات المصانع للمشروعات الصناعية تحت الإنشاء بالمدن الجديدة حتي ١٩٩٣/٣/٣١

المساحة بالمتر المربع

مسلسل	البيان	١٠ رمضان	٦ أكتوبر	السادات	برج العرب	الصالحية الجديدة	دمياط الجديدة	بني سويف الجديدة	بدر	الإجمالي
١	الصناعات الغذائية	٢٢٤٤٠٤	١٧٨٣٩٠	١٥٣٤٤٦	١٠٢٥٨٢	٨٩٧٠	١٥٦٥٣	–	–	٦٨٣٤٤٥
٢	منتجات خشبية وأثاث معدنى	٦٣٨٠٥١	٤٩٨٩٤	٤٨٤٢٠	٣٠٢٦٤	–	٨٩٥٣	–	–	٧٧٥٥٨٢
٣	صناعة البلاستيك	٧٧٨٨٠	٦٨٤٩٤	٢٢٨١٥	١٠١٠٥٢	١٣٦٥٩	١٤٥١٧	–	–	٢٩٨٤١٧
٤	منتجات ورقية	٨٨٧٥٦	٥١٥٦٥	٣٠٠٠	٨٠٦٤٦	–	–	–	–	٢٢٣٩٦٧
٥	غزل ونسيج	١١٠٥١٧	٥١١٠٠	٣٤٥٠	٧٠٣٦٣	١٨١٠	٤٣٧٤	–	–	٢٤١٦١٤
٦	صناعة كهربائية وهندسية	١٤٩٦٢٧	١٣٨٨٥١	٣٧٢٠٣	٤٦٥٠	٣٨٥١	–	–	–	٣٣٤١٨٢
٧	صناعات معدنية وميكانيكية	١٧٢٧٧٥	٦٤٢٦٤	٦٤٩٥٨٣	١٠١٧٦	٩٧٧٣,٥	–	–	–	٩٠٦٥٧٢
٨	مواد بناء	١٩٨٣١٥	٤١٧٦٢٧	١٢٠٨١	٨١٧٧٩	٢٠٥٢٦	٦٢٣٧	–	–	٧٣٦٥٦٥
٩	كيماويات وأدوية	١٥٠٤٩٧	٢٦٣٩٧٧	٥٦٤٤٢	٧٥٣٧٠	١٤١٠,٧٥	–	–	١٠٦٨٠	٥٥٨٣٧٧
١٠	صناعات متنوعة	٤١٨٩٠٧	١٨٤٤٣٥	٩٠٥١٥	٢٨٨١٧١	٢٠٢١٨,٥	٤٥٣٨٧	–		٩٦٦١٧٠
	الإجمالى	٢٢٢٩٧٢٩	١٤٦٨٥٩٧	٩٩٥٤٩٢	٨٤٥٠٥٣	٨٠٢١٨,٨	٩٥١٢١	–	١٠٦٨٠	٥٧٣٤٨٩٠

بيان رأس المال المستثمر للمصانع تحت الإنشاء بالمدن الجديدة حتى ١٩٩٣/٣/٣١

القيمة بالألف جنيه

مسلسل	البيان	١٠ رمضان	٦ أكتوبر	السادات	برج العرب	الصالحية الجديدة	دمياط الجديدة	بنى سويف الجديدة	بدر	الإجمالى
١	الصناعات الغذائية	٦٦٢٨٥	٥٨٦٥٦	٦٣٨٥٦	٥٥٤٢٦	٥٠٦٦	٦٤٨٢	–	–	٢٥٥٧٧١
٢	منتجات خشبية وأثاث معدنى	٢٥٩٥٨	٨٩٦٨	٧٩٧٣	١٧٨١٨	–	٤٣٦٦	–	–	٦٥٠٨٣
٣	صناعة البلاستيك	٣١٤٦٦١	١٠٩٤٥٠	٩٠٣٠	٣٨٩٢١	٦٠٠	٨٢٢٥	–	–	٤٨٠٨٨٧
٤	منتجات ورقية	٥١٨١٨	٩٧٠٠	٤١٠	٤١٣٧٠	–	–	–	–	١٠٣٢٩٨
٥	غزل ونسيج	٥٨٤٦٥	٣٦٨٧٢	٦١٠	٣٦٨٠٣	٣٠	٢٠٠٠	–	–	١٣٤٧٨٠
٦	صناعة كهربائية وهندسية	٧٢٥٨٠	٤٩٢١٥	١٤١٥٥	١٨٢١	١٥٠	–	–	–	١٣٧٩٢١
٧	صناعات معدنية وميكانيكية	٦٦٧٦٧	٢٠٥٠٠	٣٧٥٤٨٦	٣٣٠٠	٢٤٥٠	–	–	–	٤٦٨٥٠٣
٨	مواد بناء	٥٢٩٦٠	١٩٤٧٦	٢٨٣١	١٤١١٠	٢٢٧٤	١٦٤٤	–	–	٩٣٢٩٥
٩	كيماويات وأدوية	٣٩٩٥٧	٤١٤	٢٦٠٠٤	٣٠٠٢٨	١٥٠	–	–	٧٥٠	١٣٨٢٨٩
١٠	صناعات متنوعة	١٥٤٥٩٥	٢٤٢٥٠	١٦٤٠	٤١٩١٩	٥٣٥٠	٥٣٦٣	–	–	٢٣٣١١٧
	الإجمالى	٩٠٤٠٤٦	٣٧٨٤٧٨	٥٠١٩٩٥	٢٨١٥١٦	١٦٠٧٠	٢٨٠٨٠	–	٧٥٠	٢١١٠٩٤٤

بيان قيمة الإنتاج السنوى للمشروعات الصناعية تحت الإنشاء بالمدن الجديدة حتى ١٩٩٣/٣/٣١

القيمة بالألف جنيه

مسلسل	البيان	١٠ رمضان	٦ أكتوبر	السادات	برج العرب	الصالحية الجديدة	دمياط الجديدة	بنى سويف الجديدة	بدر	الإجمالى
١	الصناعات الغذائية	٩٧٥٠٩	٢٦٢١٣٦	١٣٧٤٥٣	٤٢٤٢٥	٤٢٠	٧٩٣٤	–	–	٥٤٧٨٧٧
٢	منتجات خشبية وأثاث معدنى	٢٩٢١٠	١٤٩٧٠٦	١٦٥٥٥	٢٨٧٨٥	–	٣٧٢٤	–	–	٢٢٧٩٨٠
٣	صناعة البلاستيك	١٣١٥٠٩	٥٣٣٠٠	٢٢٨٦٠	٤٧٠٨٦	–	٥٢٤٩	–	–	٢٦٠٠٠٤
٤	منتجات ورقية	١٠٥٥١١	٢١٠٥٠	٣٤٥٣	٣٨٨٩٠	–	–	–	–	١٦٨٩٠٤
٥	غزل ونسيج	١٨٤٢٨٠	٧٣٤٢٣	٦٦٥	٥٧٢٤٩	–	–	–	–	٣١٥٦١٧
٦	صناعة كهربائية وهندسية	١٦٤٥٠٠	٥٤٧٩٣	٣٤٧٢٠	٣٢٦٠	–	–	–	–	٢٥٧٢٧٣
٧	صناعات معدنية وميكانيكية	١٥٦٧٢٤	٤٢١٥٠	٥٦٠٥١٦	٦٢٥٠	٤٧٩٠	–	–	–	٧٧٠٤٣٠
٨	مواد بناء	٣٦٥٠٧	١٧٤٦٥	٤٢٨٥	٧٩٠٠	١٠٥٠	١٣٩٠	–	–	٦٨٥٦٧
٩	كيماويات وأدوية	٥٨٥٧٧	٩٢٩٠٠	٤٥٣٩٤	٢٨٩٥٥	–	–	–	١٢٠٠	٢٢٧٠٢٦
١٠	صناعات متنوعة	٣٢٤٩٧٨	٢٨٢٦٦	٢٢٣٠	٦٤٨٠٠	٤٤٣	١٥٠٠	–	–	٤٢٢٢١٧
	الإجمالى	١٢٨٩٣٠٥	٧٩٥١٨٩	٨٢٨١٣١	٣٢٥٦٠٠	٦٧٠٣	١٩٧٩٧	–	١٢٠٠	٣٢٦٥٩٢٥

بيان بعدد العاملين بالمشروعات الصناعية تحت الإنشاء بالمدن الجديدة حتى ١٩٩٣/٣/٣١

القيمة بالألف جنيه

مسلسل	البيان	١٠ رمضان	٦ أكتوبر	السادات	برج العرب	الصالحية الجديدة	دمياط الجديدة	بنى سويف الجديدة	بدر	الإجمالى
١	الصناعات الغذائية	١٣٩٨	٩٥٦	٨٣٧	٥٩٣	٢٤٦	١٥٩	–	–	٤١٨٩
٢	منتجات خشبية وأثاث معدنى	٦٨٦	١٧٥٢	٢٤٥	٢٤٩	–	١٤٧	–	–	٣٠٧٩
٣	صناعة البلاستيك	٧٣٥	١١٧٥	٢٤٠	٧٢٩	٣٧	١٠٠	–	–	٣٠١٦
٤	منتجات ورقية	٣٦٩	٣٣٠	٦٠	٤١٥	–	–	–	–	١١٧٤
٥	غزل ونسيج	٨٠٢	١٨٠٢	٣٩	١٣١٥	١٠	٣٩	–	–	٤٠٠٧
٦	صناعة كهربائية وهندسية	٤٠٠٣	١٨٥١	٤٩٤	١٢١	٣٣	–	–	–	٦٥٠٢
٧	صناعات معدنية وميكانيكية	٩٨٧	٦٠٠	١٨٤٩	١٤٠	٨٩	–	–	–	٣٦٦٥
٨	مواد بناء	٥٤٣	٣٦٠	١١٩	٢٠٢	١٠٠	٣٣	–	–	١٣٥٧
٩	كيماويات وأدوية	٨٤٨	٢١٤٠	٣٣٣	٦٠٠	١٥	–	–	٢٠	٣٩٥٦
١٠	صناعات متنوعة	٦٢٥١	١٢٧٤	١١١	٩٣٠	١٣٩	٢٢٤	–	–	٨٩٢٩
	الإجمالى	١٦٦٢٢	١٢٢٤٠	٤٣٢٧	٥٢٩٤	٦٦٩	٧٠٢	–	٢٠	**٣٩٨٧٤**

بيان بالأجور بالمشروعات الصناعية تحت الإنشاء بالمدن الجديدة حتى ١٩٩٣/٣/٣١

القيمة بالألف جنيه

مسلسل	البيان	١٠ رمضان	٦ أكتوبر	السادات	برج العرب	الصالحية الجديدة	دمياط الجديدة	بنى سويف الجديدة	بدر	الإجمالى
١	الصناعات الغذائية	١٤٨٣	٢٣٢١	١٣٩٧	١١٨٨	١٠٨	٤٩٢	-	-	٦٩٨٩
٢	منتجات خشبية وأثاث معدنى	١١٠٩	١١٤٦	٣٦١	٥٨٢	-	٢٤٥	-	-	٣٤٤٣
٣	صناعة البلاستيك	١٥١١	٢٧٢٠	٤١٤	١٨٠٠	-	١٥٢	-	-	٦٥٩٧
٤	منتجات ورقية	٦٣٢	٨٣٦	١٠٨	٩٣٧	-	-	-	-	٢٥١٣
٥	غزل ونسيج	١٧٥٤	٣٦٣٥	٧٣	٣٢٥٧	-	٥٠	-	-	٨٧٦٩
٦	صناعة كهربائية وهندسية	٦٠٠٣	٤٩٠١	٩٧٦	٢٣٥	-	-	-	-	١٢١١٥
٧	صناعات معدنية وميكانيكية	٢٧١٧	١٢٤٢	٦٦٦٤	٢٨٠	١٣٢	-	-	-	١١٠٣٥
٨	مواد بناء	٩١٨	٥٤٠	٢٠١	٤٦٠	٦٦	١٢١	-	-	٢٣٠٦
٩	كيماويات وأدوية	١٤١٦	٣٣٢٠	٥٦٢	١٢٩٩	-	-	-	٥٣	٦٦٥٠
١٠	صناعات متنوعة	٥١١٥	٢٠٣٤	١٧٨	٢٣٣٣	٥٥	٤٨٥	-	-	١٠٢٠٠
	الإجمالى	٢٢٦٥٨	٢٢٦٩٥	١٠٩٣٤	١٢٣٧١	٣٦١	١٥٤٥	-	٥٣	**٧٠٦١٧**

متوسط تكلفة فرص العمل والتوطين فى المدن الجديدة (مجموعة أولى)

البيان	١٠ رمضان	١٥ مايو	٦ أكتوبر	السادات	برج العرب	دمياط الجديدة	الصالحية الجديدة	الإجمالى
رأس المال المستثمر بالمصانع المنتجة «بالألف جنيه»	٣٥٤٢٣٦١		٦٦٤٦٧٤	٣٠٩٨٦٩	٤٣٩٩٩٦	٢٣٨٧٠	٣٢٤٤٨	٤٠١٣٢١٨
العاملون بالأنشطة الصناعية المنتجة	٣٦٦٢٥		٢٨٨٩٩	٥٥١٠	٨٨٣٥	٨٠١	١١٤١	٨١٨١١
العاملون بالتشييد والإسكان	٣١٦١	٢٧١٧	٦٤٧	١٤٠٠	٤٦٩	٢١٩	٨٥٤	٩٤٦٧
العاملون بالخدمات الحكومية	١٣٨٠	١٣٦٣	٥١٦	٨٩٩	٢٤٤	٤٢٦	٤٧٨	٥٣٠٦
العاملون بالأنشطة المهنية والتجارية	١٧٨٣	١٣٤٩	٣٢٩	٩١٤	١٩٤	١٢٢	٣٢٠	٥٠١١
إجمالى العاملين	٤٢٩٤٩	٥٤٢٩	٣٠٣٩١	٨٧٢٣	٩٧٤٢	١٥٦٨	٢٧٩٣	١٠١٥٩٥
متوسط تكلفة فرص العمل/ بالألف جنيه	٣٩,٥							
متوسط تكلفة الوحدة محملا عليها ما يخص من أرض ومرافق وخدمات «بالألف جنيه»	١٥							
* متوسط تكلفة فرص التوطين «بالألف جنيه»	٥٤,٥ ÷ ٥ = ١٠,٩							

* باعتبار عدد أفراد الأسرة ٥ أفراد

بيان تجميعى بالمشروعات الصناعية بالمدن الجديدة حتى ١٩٩٣/٣/٣١

البيان		١٠ رمضان	٦ أكتوبر	السادات	برج العرب	الصالحية الجديدة	دمياط الجديدة	بنى سويف الجديدة	بدر	الإجمالى
عدد المصانع	منتجة	٥٣١	٢٨٦	٩٦	١٤٦	١٩	١٢	–	–	١٠٩٠
	تحت الإنشاء	٢٦٣	٢٤٥	٨٢	١٠٨	٢٦	٣٤	–	١	٧٥٩
	الإجمالى	٧٩٤	٥٣١	١٧٨	٢٥٤	٤٥	٤٦	–	١	١٨٤٩
المساحة بالمتر المربع	منتجة	٤٧٧٠٨٠٤	٢٩٩٨٨٨٦	٣٣١٨٤٠٣	١١٣٨٢٨٣	١٢٢٠٦٤	١٣٧٣٧٧	–	–	١٢٤٥٨١٦
	تحت الإنشاء	٢٢٢٩٧٢٩	١٤٦٨٥٩٧	٩٩٥٤٩٢	٨٤٥٠٥٣	٨٠٢١٩	٩٥١٢١	–	١٠٦٨٠	٥٧٢٤٨٩٠
	الإجمالى	٧٠٠٠٥٣٣	٤٤٦٧٤٨٣	٤٣١٣٨٩٥	١٩٨٣٣٣٦	٢٠٢٢٨٣	٢٣٢٤٩٨	–	١٠٦٨٠	١٨٢١٠٧٠٧
رأس المال المستثمر بالألف جنيه	منتجة	٢٥٤٢٣٦١	٦٦٤٦٧٤	٣٠٩٨٦٩	٤٣٩٩٩٦	٣٢٤٤٨	٢٣٨٧٠	–	–	٤٠١٣٢١٨
	تحت الإنشاء	٩٠٤٠٤٦	٣٧٨٤٨٧	٥٠١٩٩٥	٢٨١٥١٦	١٦٠٧٠	٢٨٠٨٠	–	٧٥٠	٢١١٠٩٤٤
	الإجمالى	٣٤٤٦٤٠٧	١٠٤٣١٦١	٨١١٨٦٤	٧٢١٥١٢	٤٨٥١٨	٥١٩٥٠	–	٧٥٠	٦١٢٤١٦٣
الإنتاج السنوى بالألف جنيه	منتجة	٢٨٤٩٥٨٨	٦٥٤٢١١	٦١٩٣٩٣	٦١٢٠٩٦	٦٥٧٢١	١٦٥٩٣	–	–	٤٨١٧٦٠٢
	تحت الإنشاء	١٢٨٩٣٠٥	٧٩٥١٨٩	٨٢٨١٣١	٣٢٥٦٠٠	٦٧٠٣	١٩٧٩٧	–	١٢٠٠	٣٢٦٥٩٢٥
	الإجمالى	٤١٣٨٨٩٣	١٤٤٩٤٠٠	١٤٤٧٥٢٤	٩٣٧٦٩٦	٧٢٤٢٤	٣٦٣٩٠	–	١٢٠٠	٨٠٨٣٥٢٧
العمالة	منتجة	٣٦٦٢٥	٢٨٨٩٩	٥٥١٠	٨٨٣٥	١١٤١	٨٠١	–	–	٨١٨١١
	تحت الإنشاء	١٦٦٢٢	١٢٢٤٠	٤٣٢٧	٥٢٩٤	٦٦٩	٧٠٢	–	٢٠	٣٩٨٧٤
	الإجمالى	٥٣٢٤٧	٤١١٣٩	٩٨٣٧	١٤١٢٩	١٨١٠	١٥٠٣	–	٢٠	١٢١٦٨٥
الأجور السنوية بالألف جنيه	منتجة	٥٩١٤١	٤٥٧٧٨	١٢٠٧٢	٢٠٩٨٨	١٦٥١	٨٣٤	–	–	١٤٠٤٦٤
	تحت الإنشاء	٢٢٦٥٨	٢٢٦٩٥	١٠٩٣٤	١٢٣٧١	٣٦١	١٥٤٥	–	٥٣	٧٠٦١٧
	الإجمالى	٨١٧٩٩	٦٨٤٧٣	٢٣٠٠٦	٣٣٣٥٩	٢٠١٢	٢٣٧٩	–	٥٣	٢١١٠٨١

بيانات تجميعية عن
المشروعات الصناعية
بالمدن الجديدة

بيان قطاع الصناعة بالمدن الجديدة حتى ١٩٩٣/٣/٣١

القيمة بالألف جنيه

البيان		١٠ رمضان	٦ أكتوبر	السادات	برج العرب	الصالحية الجديدة	دمياط الجديدة	بنى سويف الجديدة	بدر	الإجمالى
عدد المصانع	الجارى إنشاؤها	٢٦٣	٨٢	٢٤٥	١٠٨	٢٦	٣٤	–	١	٧٥٩
	بدأت الإنتاج	٥٣١	٩٦	٢٨٦	١٤٦	١٩	١٢	–	–	١٠٩٠
	المجموع	٧٩٤	١٧٨	٥٣١	٢٥٤	٤٥	٤٦	–	١	١٨٤٩
المصانع المنتجة	فرص العمالة	٣٦٦٢٥	٥٥١٠	٢٨٨٩٩	٨٨٣٥	١١٤١	٨٠١	–	–	٨١٨١١
	رأس المال المستثمر	٢٥٤٢٣٦١	٣٠٩٨٦٩	٦٦٤٦٧٤	٤٣٩٩٩٦	٣٢٤٤٨	٢٣٨٧٠	–	–	٤٠١٣٢١٨
	قيمة الإنتاج السنوى بالألف جنيه	٢٨٤٩٥٨٨	٦١٩٣٩٣	٦٥٤٢١١	٦١٢٠٩٦	٦٥٧٢١	١٦٥٩٣	–	–	٤٨١٧٦٠٢

المساحة المخصصة للمناطق الصناعية بالمدن التى بدأت العمل فى الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٧ - ١٩٩٢)

المدينة	العبور	بدر	النوبارية	بنى سويف	المنيا	الإجمالى
المساحة الكلية للمناطق الصناعية بالألف متر مربع	٤١٠٠	٢٩١٩	٩٠٠	٤٦٠٠	١١٠٠	١٣٦١٩

* مصنع بنى سويف توقف عن الإنتاج

بيان قطاع الصناعة بالمدن الجديدة حتي ١٩٩٣/٣/٣١

البيـــان		١٠ رمضان	السادات	٦ أكتوبر	برج العرب	الصالحية الجديدة	دمياط الجديدة	بني سويف الجديدة	بـــدر	الإجمالى
ما تم استثماره للبنية الأساسية والخدمات بالألف جنيه		٤٤٨٥٥٨	٢٥١٦٨٧	٦٢١٢٦٤	٢٢٩٩٠٥	٥٨٤٩٢	١٦٤١٤٨	٧٩٢٥٣	٩٦٩٦٥	١٩٥٠٢٧٢
ما يخص التمويل الذاتى		١١٩٨٥٠	٢١٦٢٩	٨٥٢٧٦	٢٦٠٦٣	٢٣٦٥٠	٦٢٣٠٣	–	٨٧٦٨	٣٤٧٥٣٩
مسطحات بالألف متر مربع	المنطقة الصناعية	١١٠٣٨	١٠٠٠٠	١٩٥٣٥	٦٦٠٠	١٤٨٦	١٧٠٠	٤٦٠٠	٢٩١٩	٥٧٨٧٨
	ما تم تجهيزه بالمرافق	١٠٧٣٩	٢٧٨٦	١٠٣٨٣	٣٥٥٥	٩٢٦	٩٢١	٢٦٣٩	٤٧٠	٣٢٤١٩
	ما تم حجزه	١٠٧٣٩	٢١٦٠	٨٤١٥	٢٨١٣	٢٠٢	٦٠١	٧٦	٤٠٦	٢٥٤١٢
* القيمة البيعية «بالألف جنيه»		٢٩٣٩٦٥	٥٤٤٩٥	٣٣٤٩٦٠	٧١٠٠٩	٤٦٩٣	٨٠٠٨٣	١١٧٢٩	–	٨٥٠٩٣٤
* ما تم تحصيله «بالألف جنيه»		٢٦٤٩٦٥	٣٣٢٢٣	١٧١٤٩٧	٥٠٤٧٦	٣٥٩٢	٥٠٠٨٢	٤٢٣٤	٦٨٣٥	٥٨٤٩٠٤
عدد المصانع	حجز أراضٍ	١٢٢٠	١٩٢	٨٠٨	٤٣٠	٤٥	١٤٤	٨	١٤٣	٢٩٩٠
	تخصيص أراضٍ	١٠٩٤	١٨٤	٨٠٨	٤١٩	٤٥	١٤٠	٨	٤٩	٢٧٤٧
	تسلم أراضٍ	١٠٩٤	١٧٢	٦٠٢	٤٠٠	٤١	٤٠	٤	٢٨	٢٣٨١
نوعيات وأعداد المصانع المحجوز لها	غزل ونسيج	١٤٢	٢٠	٧١	٧٢	٢	٣	–	١٦	٣٢٦
	مواد بناء وخشبية	١٦٥	٤٧	١٦٠	٧٥	١٠	٣٣	–	٣٣	٥٢٣
	كيماويات ورقية وبلاستيك	١٦٧	٣٧	١٩٤	١٣١	٩	١٥	–	٤١	٥٩٤
	هندسية ومعدنية	١٣٥	٤٧	١٤٥	٦٠	٩	٧	١	٢٣	٤٢٧
	غذائية	١٤٥	٢٨	٩٩	٤٥	٦	١٦	٢	٢	٣٤٣
	أخرى	٤٦٦	١٣	١٣٩	٤٧	٩	٧٠	٥	٢٨	٧٧٧
	المجموع	١٢٢٠	١٩٢	٨٠٨	٤٣٠	٤٥	١٤٤	٨	١٤٣	٢٩٩٠

* للإسكان والصناعة والخدمات والأنشطة التجارية والسياحية

مساهمة المدن فى التنمية الصناعية

عدد المصانع فى المدن الجديدة

نوع الصناعة	مصانع بدأت الإنتاج	مصانع تحت الإنشاء	المجموع
صناعات غذائية	١٣٠	٨٤	٢١٤
منتجات خشبية وآثاث معدنى	٧١	٦٧	١٣٨
صناعات بلاستيكية	١٠٧	٦٦	١٧٣
منتجات ورقية	٤٧	٣٠	٧٧
غزل ونسيج	١٣٢	٧٢	٢٠٤
صناعات كهربائية وهندسية	٩١	٧١	١٦٢
صناعات معدنية وميكانيكية	٧١	٦٥	١٣٦
مواد بناء	١١٨	٥٣	١٧١
كيماوية وأدوية	١١٥	٦٩	١٨٤
صناعات متنوعة	٢٠٨	١٨٢	٣٩٠
مجموع	١٠٩٠	٧٥٩	١٨٤٩

قيمة المنصرف الفعلى والقروض والمنح
لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة حتى ١٩٩٣/٣/٣١

بالألف جنيه

المنصرف الفعلى	* محلى	٣٥٢٣١٢٦
	قروض	٢٣٦٣٦٦
	منح	٣٤٤٧٣
	إجمالى	٣٧٧٣٩٦٥
نسبة المحلى		٪ ٩٣
نسبة القروض		٪٦
نسبة المنح		٪١

* منها تمويل ذاتى ٧٣٢٦٩٩ ألف جنيه أى حوالى ١٩,٣٪ من إجمالى قيمة المنصرف الفعلى

فرص الاستثمار الصناعى فى مصر

بعد أن استعرضنا تاريخ الصناعة المصرية والمراحل المختلفة التى مرت بها طوال العقود الطويلة الماضية وحتى الآن، نأتى إلى المستقبل بمعنى أن نحدد الآفاق التى تنتظر الصناعة المصرية خاصة بعد أن قامت الدولة بتهيئة المناخ المواتى لانطلاق الاستثمار فى كافة مجالات الحياة فى مصر وحتى لاندخل فى تفاصيل كثيرة سنلقى الضوء مباشرةً على المشروعات الصّناعية المطروحة للترويج أمام المستثمرين المصريين والعرب والأجانب وفى تصورنا أن مضمون هذه المشروعات يعكس تغيُّر فكر وفلسفة رجال الصناعة فى مصر، وتهدف إلى تعميق التصنيع المحلى وإحلال الصناعة الوطنية محل المنتجات المستوردة والدخول فى صناعات ومشروعات لم تعهدها مصر من قبل، صناعات سبقتنا إليها البلدان المتقدمة وبعض الدول النامية مثل صناعة الإلكترونيات وغيرها من المشروعات التى لايوجد مثيل لها على أرض مصر بالإضافة إلى تطوير وتحديث المشروعات التى تنتج بطاقة تقل عن احتياجات السوق المحلية، وفى السطور التالية سنعرض بإيجاز لأهم هذه المشرعات.

(١) مشروع صناعة المكثفات:

تعبئ مصر كل جهودها نحو صناعة إلكترونية جديدة، ونحن ندرك أهمية دور توفر المكون المحلى فى تنمية الصناعة الإلكترونية كركيزة أساسية لهذه الصناعة، والهدف من هذه المشاريع هو إنتاج مكثفات من البلاستيك ومكثفات اليكتروليتك.

وترجع الحاجة إلى هذا النوع من المكثفات إلى الزيادة فى أجهزة التليفزيون والراديو وكلاهما يحتاج إلى هذه المكثفات ونود أن نذكر أن كل نوع من هذه المكثفات سيكون له مصنعه الخاص به.

وسيتم إدخال شرائط البلاستيك «أفلام البلاستيك» فى هذا الجانب، وهذه المكثفات لديها قدرة تحمل تصل إلى ١٠٠ درجة مئوية بعوازل مستمرة وصغيرة الحجم، فى هذا السياق لابد وأن نشير إلى العوائق العديدة التى تحول دون استيراد مكونات هذه الصناعة والتى تأتى متأخرةً ومن ثَمَّ فإن إنشاء مصنع لها سوف يساعد المنتجين المحليين، بالإضافة إلى تلبية الطلب المتزايد عليها يوماً بعد يوم.

(٢) مشروع تصنيع المصابيح الكهربائية:

تستخدم المصابيح الكهربائية لأغراض الإنارة أساساً فى المنازل، والمكاتب والمصانع وغير ذلك، ومن المهم أن نواجه الطلب المتزايد على مثل هذه المصابيح من جراء التوسع فى بناء المساكن فى المدن الجديدة فى كافة محافظات مصر، والاستقراء المستقبلى يشير إلى أنه فى سنة ٢٠٠٠ سيصل الطلب إلى ٢٠٠ مليون مصباح مع ملاحظة أنه لاتوجد سوى شركتين فقط لإنتاج هذه المصابيح وإنتاجهما لايكفى بطبيعة الحال الاحتياجات الفعلية للسوق المصرية.

(٣) مشروع تصنيع مولد التيار المتردد والبادئ:

المعروف أن مولدات التيار والتى يحركها سير تستخدم لشحن البطاريات أثناء عمل المحرك، كانت تعتمد على مولدات DC كانت تستخدم فى الماضى لهذا الغرض، ولكن الآن توجد ماكينات AC ذات شبه الموصلات تقوم بتحويل التيار المتردد إلى تيار مستمر من AC إلى DC ويتم التحكم فى التيار الخارج بواسطة المولدات، والتى ستستخدم الآن. إن هذا

الاختلاف البنائى يحسن استخدام المادة ويعطى إنتاجاً أكثر ويقلل البعد والوزن لـ AC وبالمقارنة بماكينة DC .

كما أن التنوع فى الجهد والتيار المنتج يمكن تحقيقه بدورات البادئى المولد وبمحولات اليكترونية للتيار وأيضاً بالمنظمات، وإذا نظرنا إلى الانتاج الحالى للبادئ نجده لايتجاوز الـ ٢٠٠٠ وحدة فى السنة، ولاتوجد فى السوق مولدات تيار متردد آلية، لذا فإنتاج هذا المشروع سوف يغطى السوق المحلية والمنطقة العربية.

(٤) مشروع تصنيع الماص للصدمات:

يعد مشروع تصنيع ماص الصدمات وسيلة وسلعةً مهمة تغذى صناعات أخرى مثل صناعة السيارات والحافلات والأتوبيسات المطلوبة فى السوق المحلية، وكذلك التصدير.

وهذا النمط من المشروعات يحتاج إلى مستوى عال من التكنولوجيا، ويعد هذا المشروع صناعة وسيطة برأس مال تقريبى يصل إلى ٤٢ مليون جنيه مصرى، ويقوم على إنتاج ١٠٠ ألف وحدة سنوياً، مع العلم بأن الإنتاج الحالى يصل إلى ٥٠ ألف وحدة سنوياً والطلب المحلى سيصل إلى ٩٠٠ ألف وحدة سنوياً فى عام ٢٠٠٥، ولايوجد سوى مصنعٍ واحد ينتج هذا المنتج.

(٥) مشروع تصنيع أنابيب التليفزيون:

تعتبر أنابيب التليفزيون المكون الأساسىّ فى صناعة التليفزيون والكمبيوتر الشخصى وأجهزة الأمن.

وتمثل أنابيب التليفزيون حوالى ٣٥٪ من إجمالى مكونات التليفزيون وبالتالى فإن نسبة الصناعة المحلية يمكن أن تزيد بنفس النسبة والذى يؤدى بدوره إلى تخفيض الرسوم الجمركية للأجزاء الأخرى المستوردة لأجهزة التليفزيون.



ومن المتوقع أن يصل الطلب على أنابيب التليفزيون من ١,٥ إلى ٢ مليون أنبوبة، وقد يصل إلي ٢,٨ مليون أنبوبة فى عام ٢٠٠٠، وتوجد فرص تصديرية إلى كل من الشرق الأوسط وبعض الدول الأفريقية.

(٦) مشروع سكر البنجر:

يهدف المشروع لإنتاج سلعة استراتيجية وهى السكر والذى يعد من أهم مصادر الطاقة، حيث إن قيمته الغذائية أساسية، وهو يستخدم فى حياتنا بصورة مباشرة وغير مباشرة فهو يدخل فى المشروبات الغازية وفى العصائر والمربى والحلوى والبسكويت والشيكولاته.

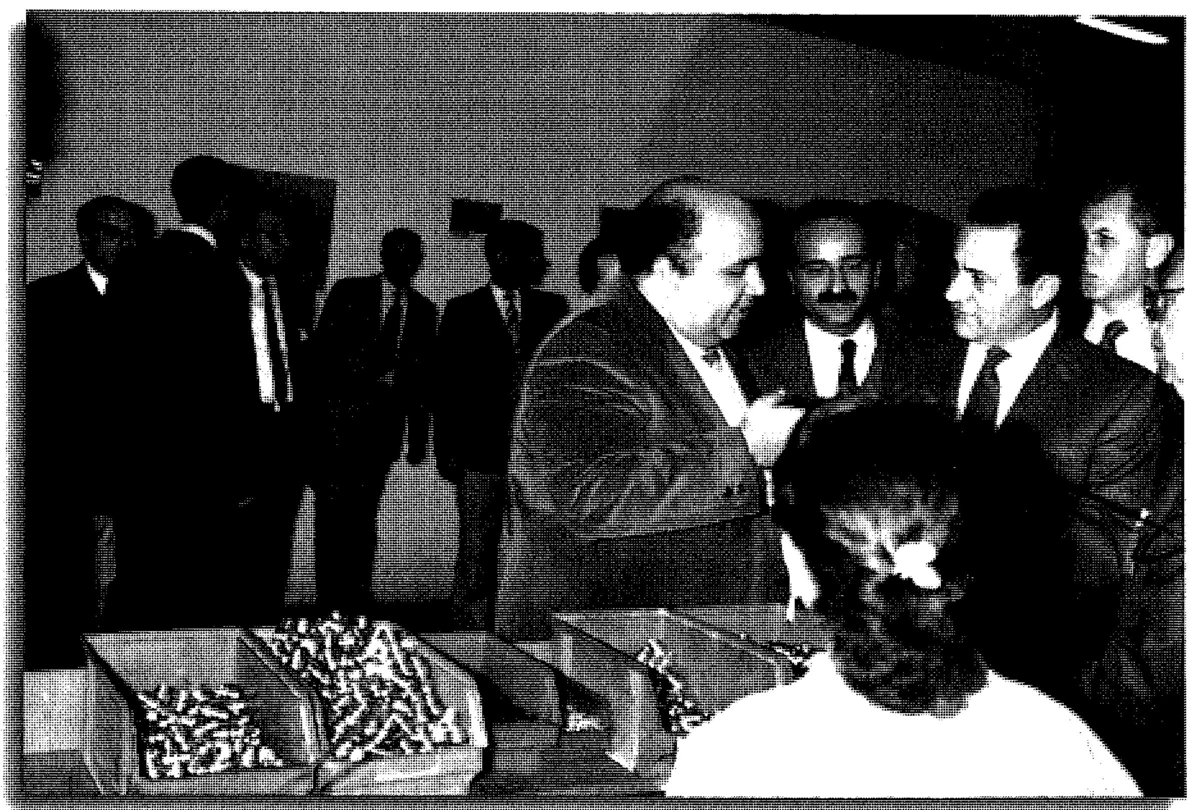
وتبلغ الطاقة الإنتاجية لهذا المشروع حوالى ١٠٠ ألف طن من سكر البنجر، وهناك طلب من السوق يصل إلى ١٨٠٠ ألف طن سنوياً، أما الإنتاج الفعلى فيصل إلى ١٠٩٥ ألف طن سنوياً.

(٧) مشروع إنتاج البوليستر:

هذا المشروع يتخصص فى عجينة البوليستر المستخدم فى إنتاج الغزل لإنتاج قماش البوليستر المستخدم فى صناعة التنجيد وفى الملابس، الطاقة الإنتاجية المتوقعة هى ٦٦٠٠ طن، أما الطاقة الإنتاجية القصوى فهى ٨٠٠٠ طن.

(٨) مشروع مصنع أسمنت جديد:

صناعة الأسمنت من أهم عناصر صناعة البناء والتشييد وهى أحد أهم الأنشطة التى شهدها الإنسان فى تلبية حاجته الأساسية للبناء، وكل الدول لديها مصنع أو أكثر فى إطار بنائها الصناعى، ومصر منذ العشرينيات دخلت هذه الصناعات، وقد أخذت بالتكنولوجيات الجديدة والمتطورة فى هذه الصناعة حتى اكتسب المنتج سمعة دولية من



حيث الجودة والمواصفات، والمشروع الجديد يمثل إضافة نوعية لتلك الصناعة القائمة الآن فى مصر إذ سيستخدم هذا المشروع الطريقة الجافة بهدف تحقيق عدد من المزايا منها على سبيل المثال لا الحصر الاقتصاد فى الطاقة والتحكم المرن فى مواصفات المنتج، والإنتاج الأقصى بتوسيع قطر الفرن .

(٩) مشروع تصنيع أوراق الطباعة والكتابة:

يهدف المشروع لإنتاج ورق الكتابة والطباعة وذلك باستخدام النفايات الزراعية التى تعد «الأمل» لتصبح تلك النفايات المواد الخام لصناعة الورق وتحل محل الأخشاب الطبيعية، وذلك لسد الفجوة فى أوراق الكتابة والطباعة ذات الجودة الدولية العالية .

وتبلغ إنتاجية هذا المشروع ٦٠ ألف طن من الورق، أما الإنتاج الحالى فيصل إلى ٧١,٥ ألف طن سنوياً، ويقوم بالإنتاج فى مصر شركة «راكتا» والشركة القومية للورق .

(١٠) مشروع لإنتاج الصلب المسطح :

أثبتت الدراسات السابقة أن الفجوة السنوية فى إنتاج الصلب المسطح الذى يزيد عرضه على ١,٥ متر سوف يصل فى عام ٢٠٠٥ إلى مليون طن، وهذا يشتمل على الصفائح المطروقة الباردة والساخنة، وتبلغ التكلفة الاستثمارية لهذا المشروع ٥,٥ مليون جنيه مصرى مع استبعاد تكلفة البنية التحتية .

(١١) مشروعه إنتاج قضبان السكك الحديدية:

المعروف أن هيئة السكك الحديدية هى المستهلك الرئيسى للقضبان الحديدية فى مصر ويبلغ الطلب السنوى ٤٠ ألف طن من نوعية ٥٤ كيلو جرام/ م و٦٠ كيلو جرام/ م .

وقد أخذت الدراسة الأولية فى الاعتبار إنشاء مشروع جديد لإنتاج القضبان الحديدية فى شركة الحديد والصلب حيث توجد المعدات الأساسية مثل وحدات الصهر والأفران ولكن يجب إضافة بعض المعدات الآخرى هذا ماسيقوم به هذا المشروع .

وهناك إمكانية التصدير لعدد من البلاد المجاورة حيث يبلغ الطلب حوالى ٢٠٠ ألف طن فى السنة .

(١٢) مشروع إنشاء مجمع سبك المعادن :

يوجد فى القاهرة مايقرب من حوالى ٥٠٠ مسبك لإنتاج مسبوكات حديدية وغير حديدية، وأغلب هذه المسابك تعمل فى مناطق غير صناعية وبعضها يعمل بطريقة بدائية حيث يستخدم معدات بدائية أيضاً، وتعد هذه المسابك أحد أسباب التلوث وأغلب الإنتاج ليس على مستوى جيد وغير مطابق للمواصفات، هذا رغم وجود بعض من المسابك الحديثة والمتطورة ومن ثَمَّ سيقوم مجمع سبك المعادن بإشباع حاجة السوق للمكونات المسبوكة ولقطع الغيار .

وتقوم وزارة الصناعة والثروة المعدنية حاليا بدراسة إمكانية تقديم كل التسهيلات لإنشاء مجمع صناعى متكامل يتم نقل كل هذه المسابك إليه، وهذه الخطوة سوف تمكن العلماء المصريين الموجودين فى مراكز الأبحاث وفى الجامعات من تطوير هذه الصناعة .

وفى هذا الإطار تتعاون الوزارة مع مراكز الأبحاث والجامعات والمنظمات الأخرى المهتمة لتوفير مكان مناسب فى منطقة صناعية لتأسيس المجمع لتحقيق الأهداف التالية :

* إيجاد طرق متقدمة للفحص .
* توفير مراكز تدريب لإعطاء العاملين القدرة الفنية والسماح بتبادل الخبرات بين هذه المراكز والمراكز الدولية البحثية .

* توفير المعدات الضرورية لحماية البيئة من التلوث .
* توفير الأموال الضرورية التى تضمن إنتاجا مرتفعاً ذا جودة عالية للسوق المحلية وزيادة التصدير والمساعدة فى زيادة نسبة المكونات المصنعة محلياً والصناعات الأساسية .
* المساهمة فى حل مشكلة البطالة عن طريق تشغيل أعداد من الشباب فى هذا المشروع .

(١٣) مشروع إنتاج أنابيب بلا وصلات

إن هذا المشروع يهدف إلى إنتاج أنابيب بدون وصلات ، وقد أعطى هذا المنتج أهمية فى خطة الصناعة بمصر وقدمت عدة دراسات جدوى لهذا المشروع مابين أعوام ١٩٧٢ إلى عام ١٩٨٥ وقامت بها بعض بيوت الخبرة العالمية و المحلية .

والمستهلك الرئيسى لهذه النوعية من الأنابيب هو قطاع البترول ، أما المستهلك الآخر فهو شركات توزيع الغاز .

وإذا كان إنتاج البترول فى مصر يتزايد بصورة كبيرة ، وكذلك نقل وتوزيع الغاز الطبيعى ، ولذا فإن إنشاء مشروع لهذه النوعية من الأنابيب يمثل أهمية كبرى لأنه سيغطى السوق المحلية والتى تقدر حاجتها بحوالى ١٠٠ ألف طن سنوياً ، وهذه الكمية بأكملها تستورد الآن من الخارج .

(١٤) إنتاج أكسيد الماغنسيوم من محلول زيت الملح فى ملاحات الماكس بالإسكندرية:

إن هذا المشروع يهدف إلى استغلال الأملاح من محلول زيت الملح فى مصنع معالج ينتج أكسيد الماغنسيوم ويبلغ التركيز لمحلول زيت الملح فى الماكس ١٣ ضعف التركيز الموجود فى مياه البحر ، ويقع المصنع بالقرب من ملاحات الماكس حيث توجد البنية الأساسية .

(١٥) مشروع تصنيع قرص عجلة السيارة:

تعد إقامة وحدة إنتاج قرص عجلة السيارة من الصناعات المغذية المطلوبة فى السوق المحلية وأيضا للتصدير . وهذا النوع يناسب السوق المصرية نظراً لزيادة الطلب عليه .

وهذه الصناعة يمكن تقسيمها إلى أنواع مختلفة لأن أنماط استخدام السيارات من بينها عربات الركاب ، عربات النقل ، والحافلات ، وعربات نقل الركاب صغيرة الحجم .

وهذا المشروع هو غالبا من الصناعات الوسيطة برأسمال فى حدود ٣٤ مليون جنيه مصرى ، بناء علي القدرة الإنتاجية التى تبلغ ٥٠٠ ألف وحدة سنوياً كحد أقصى ، أما القدرة الإنتاجية العالية فهى ٤٠٠ ألف وحدة سنوياً . ومن المتوقع أن يصل الطلب فى عام ٢٠٠٥ على هذا المنتج إلى ٨٠٠ ألف وحدة سنوياً ، أما الإنتاج المحلى فيبلغ قدره ١٠٠ ألف وحدة سنوياً من مصنع ٩٩ الحربى ومن مصنع حلوان للصناعات الهندسية .

بيلوجرافيا للصناعات والمشروعات الجديدة

البيان	القيمة
التكاليف الاستثمارية	٥,٥ مليون جنيه
فرص العمل	١١٥ فرصة عمل
المواد الخام	٣,٧ مليون جنيه
الطاقة الإنتاجية	٥٠ مليون جنيه
مساحة المشروع	٢٥٠٠ متر مربع
معدل العائد على الاستثمار	٨٠٪

مشروع رقم (١) صناعة المكثفات

البيان	القيمة
المواد الخام	٧,٥ مليون جنيه
الآلات والمعدات	١,٥ مليون جنيه
التكاليف الاستثمارية	٥ ملايين جنيه
مساحة المشروع	٥٠٠٠ متر مربع
فرص العمل	١٨٠ فرصة عمل
الأجور السنوية	٧٠٠ ألف جنيه

مشروع رقم (٢) لتصنيع المصابيح الكهربائية

البيان	القيمة
التكاليف الاستثمارية	٢٥٠ مليون جنيه منها ٤ ملايين رأسمال عامل
فرص العمل	٦٠٠ فرصة عمل
الأجور	٥ ملايين جنيه
المواد الخام	١٠٠ مليون جنيه
مساحة المشروع	٥٠ ألف متر
الآلات والمعدات	١٥٠ مليون جنيه
معدل العائد على الاستثمار	٢٢٪

مشروع رقم (٣) لتصنيع مولد التيار

البيان	القيمة
التكاليف الاستثمارية	٤٢ مليون جنيه منها ١٧,٤ مليون رأسمال عامل
فرص العمل	٣٠٠ فرصة عمل
الأجور السنوية	٢,٥ مليون جنيه
المواد الخام	٦٥ مليون جنيه
الآلات والمعدات	١٥ مليون جنيه
مساحة المشروع	١٠ آلاف متر
معدل العائد على الاستثمار	٢٠٪

مشروع رقم (٤) لتصنيع ماصات الصدمات

البيان	القيمة
التكاليف الاستثمارية	١٤٥٠ مليون جنيه منها ٢٥٠ مليونا رأسمال عامل
فرص العمل	٢٥٠ فرصة عمل
مساحة المشروع	١٠٠ ألف متر مربع
الطاقة الإنتاجية	مليون وحدة
معدل العائد على الاستثمار	١٩٪

مشروع رقم (٥) لتصنيع أنابيب التليفزيون

البيان	القيمة
التكاليف الاستثمارية	٣٠١ مليون جنيه منها ١٥ مليوناً رأسمال عامل
فرص العمل	٧٠٠ فرصة عمل
مساحة المشروع	٢٥٠ فدان
معدل العائد على الاستثمار	٢١٪

مشروع رقم (٦) لتصنيع سكر البنجر

البيان	القيمة
التكاليف الاستثمارية	٥٩,٨ مليون جنيه منها ٧,٦ مليون جنيه رأسمال عامل
فرص العمل	١٢٥ فرصة عمل
الأجور السنوية	٧٢٤ ألف جنيه
مساحة المشروع	١٢ ألف متر
معدل العائد على الاستثمار	٣٣٪

مشروع رقم (٧) لانتاج البوليستر

البيان	القيمة
التكاليف الاستثمارية	٥٥٠٠ مليون جنيه
حجم الإنتاج السنوى	١٦٥٠ مليون جنيه
كلفة الإنتاج السنوى	١١٢٠ مليون جنيه
الأرباح المتوقعة	٥٣٠ مليون جنيه
معدل العائد على الاستثمار	٩,٦٪
مساحة المشروع	٣٠٠ فدان
فرص العمل	١٠٠٠ فرصة عمل

مشروع رقم (١٠) لإنتاج الصلب المسطح

البيان	القيمة
التكاليف الاستثمارية	٣٢٠ مليون جنيه منها ١٦ مليون رأسمال عامل
فرص العمل	٢٥٠ فرصة عمل
مساحة المشروع	٩٠٠ ألف متر مربع
الآلات والمعدات	٢٠٠ مليون جنيه
معدل العائد على الاستثمار	٢٠٪

مشروع رقم (٧) لإنتاج الأسمنت

البيان	القيمة
التكاليف الاستثمارية	٢٥٠ مليون جنيه
الآلات والمعدات	٩٥ مليون جنيه
الطاقة الإنتاجية	٣٨,٥ الف فدان
معدل العائد على الاستثمار	٢٣,٨٪

مشروع رقم (١١) لإنتاج قضبان السكك الحديدية

البيان	القيمة
التكاليف الاستثمارية	٤٦١ مليون جنيه منها ١٩ مليونا رأس مال عامل
فرص العمل	٦٠٠ فرصة عمل
الأجور السنوية	٣٠٠ مليون جنيه
مساحة المشروع	٨٠ ألف متر مربع
معدل العائد على الاستثمار	٣٤٪

مشروع رقم (٩) تصنيع أوراق الطباعة والكتابة

البيان	القيمة
التكاليف الاستثمارية	١٥٣ مليون جنيه
الآلات والمعدات	٤٠ مليون جنيه
مساحة المشروع	٧٠٠ ألف متر
معدل العائد على الاستثمار	٣٥٪

مشروع رقم (١٢) مجمع سبك المعادن

البيان	القيمة
التكاليف الاستثمارية	١,٢ مليار جنيه منها ٢٥ مليونا رأسمال عامل
فرص العمل	٨٠٠ فرصة عمل
الطاقة الإنتاجية	١٠٠ الف طن
الآلات والمعدات	٩٥٠ مليون جنيه
مساحة المشروع	٪١٧
معدل العائد على الاستثمار	٪١٧

مشروع رقم (١٣) إنتاج أنابيب بلا وصلات

البيان	القيمة
التكاليف الاستثمارية	٢١,٢ مليون جنيه
فرص العمل	١٠٠ فرصة عمل
الأجور السنوية	مليون جنيه
الطاقة الإنتاجية	٤٠ ألف طن/ عام
المواد الخام	٢٠ مليون جنيه
معدل العائد على الاستثمار	٪٣٧,٤

مشروع رقم (١٤) إنتاج أكسيد الماغنسيوم

البيان	القيمة
التكاليف الاستثمارية	٣٤ مليون جنيه منها ٧ ملايين رأسمال عامل
الطاقة الإنتاجية	٥٠٠٠ وحدة/ عام
مساحة الأرض	٩٠٠٠ متر مربع
فرص العمل	١١٢ فرصة عمل
الأجور السنوية	٨٧٠ ألف جنيه
المواد الخام	٢٥ مليون جنيه
الآلات والمعدات	١٧,٢ مليون جنيه
معدل العائد على الاستثمار	٪٢٧

مشروع رقم (١٥) تصنيع قرص عجلة السيارة

فهرس الجداول الاحصائية

المحتويـــــات

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور سمير سرحان

أستاذ الأدب الانجليزى
كلية الآداب - جامعة القاهرة
رئيس الهيئة المصرية العامة للكتاب

مجلس التحرير

أ.د. على الدين هلال

عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة
وأمين عام المجلس الأعلى للجامعات

م. سعد أحمد هجرس

نقيب الزراعيين

أ.د. مصطفى طه حجاج

خبير إعلامى ومستشار وزير الإعلام
وزارة الإعلام

أ.د. عبد المنعم راضى

رئيس قسم الاقتصاد
كلية التجارة
جامعة عين شمس

أ. سـمير غـريب

كاتب وناقد
ورئيس صندوق التنمية الثقافية
وزارة الثقافة

أ.د. السيد السيد الحسينى

استاذ الجغرافيا الطبيعية
وكيل كلية الآداب - جامعة القاهرة

أ.د. أحمد على مرسى

أستاذ الأدب العربي والأدب الشعبى
رئيس قسم اللغة العربية سابقا
كلية الآداب جامعة القاهرة

أ.د. حسن محمد عبدالشافى

وكيل أول الوزارة - رئيس قطاع الخدمات
وزارة التربية والتعليم

أ.د. عبد الحليم نور الدين

أستاذ الآثار المصرية القديمة
كلية الآثـار - جامعة القاهرة
أمين عام المجلس الأعلى للآثار

أ. عبدالرحمن أحمد عقل

خبير فى مجال الصناعة ومساعد رئيس التحرير
ورئيس القسم الاقتصادى - جريدة الأهرام

شكر وتقدير

لكل من شارك فى أعمال التحرير من السادة أعضاء هيئة التدريس بكليات الآداب وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة وكلية التجارة جامعة عين شمس.

المراجعة

الأستاذ : عبدالجليل حماد
وكيل وزارة التربية والتعليم

WORLD BOOK INC